

اساليب التحقيق في مراكز الاعتقال الاسرائيلي
بين استخدام نظريات علم النفس
والاخلاقية المهنية

د. فردوس عبد ربه العيسى

تموز ٢٠١٧

اسم الكتاب: اساليب التحقيق في مراكز الاعتقال الاسرائيلي بين استخدام
نظريات علم النفس والاخلاقية المهنية
تأليف: الدكتورة فردوس عبد ربّه العيسى
اصـدار: هيئة شؤون الأسرى والمحررين
الإدارة العامة للإعداد والنشر

الطبعة الأولى تموز ٢٠١٧

سلسلة أدب السجون

حقوق الطبع محفوظة لهيئة شؤون الأسرى والمحررين

لوحة الغلاف: الفنانة سمر غطاس

التصميم والطباعة: شركة مؤسسة **الاياء**

الاهداء

الى الذين امضوا اجمل سنين عمرهم خلف القضبان في
زنازين التحقيق والعزل الانفرادي دون ان يصيبهم الوهن
تحية لكم فانتم من تعلمون الاجيال كيف يكون للعذابات
معنىً مقاوماً.

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام الا ان اشكر كل من دعم وشجع القيام بهذه الدراسة، التي اعتبرها بداية لطريق طويل من العمل الجاد في مجال البحث العلمي الخاص بقضية الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين. ومن هنا فاني اتقدم بالشكر لجامعة بيت لحم التي عملت على تمويل هذا الدراسة ضمن برنامج المنح الداخلية. كما واتقدم بالشكر الجزيل لرئيس هيئة الاسرى والمحررين الفلسطينيين السيد عيسى قراقع على تشجيعه وعلى تسهيل الحصول على البيانات وعلى تبنيه لهذا العمل بالمراجعة والنشر.

أُجْرِيَ هَذَا الْبَحْثُ بِتَمْوِيلٍ (جَزْئِيًّا) مِنْ مَنَحِ الْبَحْثِ الدَّاخِلِيَّةِ
لِجَامِعَةِ بَيْتِ لَحْمٍ.

المحتويات

٩.....	تقديم: التعذيب المتواري
١٣.....	الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة
١٤.....	مُقدمة
١٨.....	مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٢٠.....	أهمية الدراسة:
٢٠.....	أهداف الدراسة:
٢١.....	الأهداف الفرعية:
٢١.....	مُحدّدات الدراسة:
٢٣.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
٢٤.....	إطالة على موضوع الاعتقال والتّعذيب:
٣٣.....	مفهوم الاعتقال والأسر والسّجن:
٣٤.....	أنواع الاعتقال:
٣٦.....	التّوقيف والاعتقال:
٣٦.....	السّجون والمعتقلات ومراكز التّوقيف والتّحقيق الإسرائيليّة:
٣٧.....	اسرائيل تعتقل الفلسطينيين ومن الفئات العمريّة كافّة:
٣٨.....	تصنيفات وأشكال التّعذيب وآثاره:
٤١.....	التّعذيب النفسيّ وأهدافه:
٥٢.....	التّعذيب الجسديّ:
٦٠.....	نظريّات نفسيّة تستخدم للتّعذيب:

٧٩.....	الفصل الثالث: مِنْهاجِيَّة الدِّراسة وإِجرائِها
٨٠.....	مِنْهاجِيَّة الدِّراسة وإِجرائِها
٨٠.....	مَنْهَج الدِّراسة:
٨٠.....	عِيْنَة الدِّراسة:
٨٣.....	أداة الدِّراسة:
٨٣.....	صِدْقُ الأداة:
٨٤.....	الأَساليب الإحصائيَّة:
٨٥.....	الفصل الرَّابِع: نَتائِجُ الدِّراسة ونقاشُها
٨٦.....	نَتائِجُ الدِّراسة ونقاشُها:
٨٩.....	الآثار النَّفسيَّة المباشرة للتَّعذيب الجسدي:
١٠٠.....	الآثار المباشرة للتَّعذيب النَّفسي
١١٠.....	الآثار بعيدة المدى للتَّعرض للتَّعذيب:
١٢٢.....	استخدام المحقِّقين النَّفسيِّين في التَّعذيب والتَّعارض مع الأخلاقِيَّات
١٢٦.....	الخلاصة والتَّوصيات
١٣٠.....	المراجع
١٣٩.....	المراجع الأجنبيَّة

تقديم

التعذيب المتواري

بقلم عيسى قراقع

رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحربين

الدكتورة فردوس العيسة في دراستها تضع للصمت فما ولسانا ليتكلم ويقول ما يجري هناك في عتمة سجون الاحتلال على اجساد وارواح الاسرى الفلسطينيين، يتحدث الالم الغامض ، وتشهد الضحية بعد ان تستيقظ من عذاباتها، وويتضح المشهد على ما يحدث من تعذيب ممنهج لا مرئي في أقبية وسجون الاحتلال. ان التعذيب النفسي اشد قسوة وايلاما من التعذيب الجسدي، يهز الروح ويطفئها، يقتلها الآن وغدا، يملأ النفس بالقلق والحيرة ويربك الحياة، وهذا ما يريده الجلادون ان يخرج الاسير حطاما خرابا مصعوقا مصدوما ميتا وهو على قيد الحياة. وفي هذه الدراسة الاعمق، والأولى التي تتناول نظريات واساليب التعذيب النفسي التي يستخدمها المحققون الاسرائيليون بحق الاسرى الفلسطينيين، تصوغ الدكتورة فردوس تعريفا آخر للتعذيب، فهو ليس الألم الذي يعانيه الجسد،

وليس الاثر على الجسد الذي يتركه التعذيب، بل هو التعذيب المتوراي الذي يقف وراءه الخبراء والمختصون النفسيون في دولة الاحتلال، وهي بهذه الدراسة تحاول ان يسمع العالم صوت الألم الداخلي الذي يواكب عملية التعذيب منذ لحظة الاعتقال، فهل يسمع ويتدخل ويرى ويقرأ ويشاهد ليعلن ان حكومة الاحتلال تسعى الى تدمير النفس الانسانية البشرية للاسرى المناضلين؟

لم يعد السجن مكانا فقط للعقوبة القسوى والاحتجاز ، بل ان الاهداف الاسرائيلية هي ابعد من ذلك، انها ترمي الى تحويل الاسرى المناضلين الى عبء على انفسهم وشعبهم، اسرى معاقين مذهولين حيارى مصدومين مرعوبين، وهنا فإن التعذيب النفسي موجه الى القيمة العليا للإنسان، الى الهوية النضالية والوطنية، الى سحق الذات وانهاء الحلم الجميل والمستقبل، والى المجتمع الفلسطيني والاسرة الفلسطينية.

الدكتورة فردوس في دراستها تستنطق المعذبين الغير قادرين على النوم في الزنازين، المحرومين من الاكل وقضاء الحاجة ووسائل النظافة ، المشبوحين ساعات وساعات،المهددين باعتقال ذويهم او ابعادهم، الذين تشن على عقولهم كل الافكار والهواجس العدوانية، المعزولين عن العالم بين اربعة جدران، المعصوبي العين والمقيدين والمعلقين بين اليقين وعدم اليقين ، المحرومين من العلاج، المهديين بالاغتصاب باساليب حيونة وشيطنة الانسان.

الدكتورة فردوس تتهم حكومة الاحتلال بتجميع كل خبرات التعذيب النفسي ونظرياته واساليبه واستخدامها بحق المعتقلين الفلسطينيين، وان حكومة الاحتلال طورت من اساليبها في التعذيب ليس فقط من اجل انتزاع اعترافات من المعتقلين وانما لاذلالهم وتحقيرهم وهدمهم وتحطيمهم، وهي بذلك تتحدى كل الشرائع الانسانية والقانونية، وتتصرف كدولة بهيمية مع الانسان الاسير.

الاطباء النفسيون الاسرائيليون جزء من منظومة القمع ضد المعتقلين، وهم بذلك يخونون القسم الطبي وكافة القواعد الاخلاقية والطبية والمهنية في التعامل مع المعتقلين ، واصبحوا شركاء في التعذيب وايقاع الاذى والضرر على صحة المعتقلين وتحويلهم الى حقول تجارب. الدراسة وثيقة هامة تدعونا للأسراع في محاكمة دولة الاحتلال على جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية تمارسها تجاه الاسرى الفلسطينيين، ودعوة الى التحرك القانوني الدولي لتوفير الحماية للاسرى مما يتعرضون له من انتهاكات خطيرة وان يتحمل الجميع مسؤولياته ازاء هذا العدوان الذي يستهدف الانسان انتماءً وروحاً وهوية ومقاومة.

الفصل الأوّل

مدخل إلى الدّراسة

مُقَدِّمة

منذ احتلال إسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية التي تمَّ احتلالها عام ١٩٤٨ وذلك في حرب عام ١٩٦٧ اعتقلت حوالي ٨٠٠ ألف مواطن فلسطيني. وقد بلغ إجمالي عدد المعتقلين في السجون الإسرائيلية والمعتقلات حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ - ٦٨٠٠ معتقل، من بينهم ٦٦٠ معتقلاً إدارياً، و٤٧٠ طفلاً، و٦٠ معتقلاً من الفتيات والنساء (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ٢٠١٥).

ومنذ ذلك الحين تمارس إسرائيل التعذيب ضدَّ المعتقلين الفلسطينيين، وكشَّفَ عن ذلك وبشكل علنيٍّ للمرة الأولى فيما يُعرَف "بمحاكمات حيفا" ١٩٧٢ (تسيميل، ٢٠١٢). وفي عام (١٩٩١) وقَّعتْ إسرائيل على اتفاقيات مناهضة التعذيب، وبالرَّغم من ذلك في عام ١٩٩٩ كشفت المحكمة العليا الإسرائيلية أنَّ التعذيب يُمارَس وبشكلٍ منهجيٍّ وعلى نطاق واسع، وأصدرت قراراً بحظره إلا فيما أسمته "الحماية الضرورية، دفاع الضرورة" في حالات "القنابل الموقوتة" أي ضدَّ الأشخاص الذين يعتقد أنَّهم يمتلكون معلوماتٍ حولَ عملياتٍ مسلَّحة، وبذلك لم يتمَّ حظرُ التعذيب بل تُرِكَ المجالُ لتفسيراتٍ فضفاضةٍ، ممَّا يُعتبر انتهاكاً للقانون الدوليِّ (يلاس، ٢٠١٢).

لقد استخدمت إسرائيل وسائل تعذيب تشبه ما تمارسه وكالة الاستخبارات الأمريكية في سجن غونتانامو، حيثُ التعذيبُ لا يُمارسُ بمبادراتٍ فرديةٍ، بل إنَّ جميعَ النظام على علم بعمليات التعذيب بما فيهم الممرضة، الشرطي، القاضي، والحارس والطبيب والمدعي العام، بما في ذلك التعذيب النفسي، الذي اتجهت إليه إسرائيل في السنوات الأخيرة؛ فهي وسائل تعذيب أقل وحشية، ولكنها أكثر دهاءً، وتُحقق نتائج أكثر من سابقتها، وهذا ما أكّده المحامية والناشطة الحقوقية تسيميل (٢٠١٢)، بل إنَّ الناشطة الحقوقية والدكتورة النفسانية الإسرائيلية مارتون (٢٠١٢) ذهبت أبعدَ من ذلك؛ فأكدت على استخدام إسرائيل لأطباء نفسيين في مصحلة السجون، وأنهم عملوا كأعضاء فيما يُسمى "لجان العزل" وقدموا تقييماتهم النفسية التي قادت لإيداع عددٍ من المعتقلين الفلسطينيين في الحبس الانفرادي. هذه الدلائل تقودنا إلى القول: إنَّهم ساهموا في إحداثِ أضرارٍ نفسيةٍ للمعتقلين مشابهة، بل وأكثر من تلك التي تسبب بها مُحققو الشباك. فهم ارتكبوا جريمة أخلاقية، وانتهكوا الميثاق الأخلاقي للطب النفسي، والعلاج النفسي الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي APA والذي يقضي بعدم إيقاع أو التسبب بإيقاع الأذى على الآخرين، ويقضي بعدم التمييز بين الأشخاص وبغض النظر عن الجنس، القومية، الدين أو العرق، كما ويقضي بعدم انتهاك كرامة الإنسان. مما يشير إلى وجودِ معضلةٍ أخلاقيةٍ حقيقية تتمثل بالانتماء المزدوج أو الولاء المزدوج "للمهنة وأخلاقياتها مقابل الدفاع عن الاحتلال والأمن"، وكان الأجدى بهؤلاء المعالجين المحققين أن يكونوا أكثر وعياً لذاتيتهم وأن يعملوا على تحييد انتماءاتهم السياسية، وولاءاتهم العفدية عند تقديم العلاج والتشخيص للمعتقلين، وأن ينظروا بإنسانية لطبيعة المعاناة التي يمرون بها عوضاً عن اعتبارهم مجرد أرقامٍ أو أشياء أو أعداءٍ أو مخربين. تلك النظرة التي

تُفَرِّغُ هَؤُلَاءِ الْمُعَالَجِينَ، وَتُفَرِّغُ مِهْنَتَهُمْ مِنْ بَعْدِهَا الْإِنْسَانِيَّةَ، وَعَلَى مَا يَبْدُو أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَتِمَّكَنُوا مِنَ التَّخْلِيقِ عَنْ كَوْنِهِمْ مُسْتَعْمِرِينَ مِمَّا جَعَلَهُمْ يُنْكَرُونَ صِفَةَ الْإِنْسَانِيَّةِ عَنْ ضَحَايَاهُمْ.

ومن الجدير ذكره أنّ الجمعياتِ الحقوقيةِ الإسرائيليّةِ بما فيها جمعية أطباء حقوق الإنسان قد اتخذت موقفاً بعدم اشتغال الأطباء في مصلحة السجون، ولا في معتقلات التحقيق، إلا أنّ الكثير منهم لم يلتزم بالقرار، وبالرغم من ذلك لم يتمّ اتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحقهم من قِبَلِ نقاباتهم.

هذا من جهة ومن جهة ثانية، لقد بينت الدراساتُ النفسِيَّةُ استخدامَ إسرائيلَ للتعذيب بأشكاله المختلفة كما أوضحت الآثارُ النفسِيَّةُ والاجتماعيةُ القريبةَ والبعيدةَ المدى التي قد تنتجُ عنه، ومن بينها دراسة الحموز (٢٠١٤) التي بينت أنّ إسرائيلَ حرمت المعتقلين من العلاج، وقامت بحبسهم انفرادياً، وحرمتهم من النوم لأكثر من ٢٤ ساعة، ومن الحركة وحبستهم في زنازين ضيقة وغير صحيّة. وأضاف أبو الهين (٢٠١٠) استخدام الحرمان الحسي والنفسي؛ بواسطة عَصَبِ الأعين، وربط الأيدي خلف أجسادهم، والبصق في وجه المعتقل، الحرمان من استخدام دورات المياه، التعرية، واستخدام كلمات نابية ضدّهم. كما بين الخفش (٢٠١٢) أنّ إسرائيلَ قامتْ بتهديد المعتقلين بإبقائهم في السّجن لفترة طويلة، وتحويلهم للاعتقال الإداري، والتهديد بالقتل أو باعتقال الزوجة أو الشقيقة أو الوالد، والتهديد باغتصاب الزوجة أو هدم البيت.

كما مارست التفتيش العاري بهدف الإساءة والإهانة لكسر وتحطيم نفسيّة المعتقل ومعنويّاته، وزعزعة إيمانه بالقيم (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا (٢٠١١)، واستخدمت العزل الانفرادي والذي يهدف إلى هزيمة المقاومة، وإحداث انسلاخ عنيف بينها وبين قدرتها على التّواصل مع العالم

المحيط بها والهدف "التطويع" واستسلام السجين، حيث يشتد الخوف، وبالتالي يعجز عن التفكير بعقلانية ويذهب لحماية مصالحه الخاصة وبالتالي يُقدّم اعترافاتٍ" (كلاين، ٢٠١١: ٣٠).

ووضعت إسرائيل المعتقلين في غرف المتعاونين "العملاء" للضغط عليهم من أجل الحصول على المعلومات واستخدمت جهاز كشف الكذب (تسيميل، ٢٠١٢). إن وسائل التعذيب النفسية تلك وغيرها، قد أُعدت على أيدي مختصين؛ لذا فهي تهدف لإحداث تغييرات جذرية كتغيير السلوك، أو تعليم الشعور بالعجز أو تدمير الشخصية (Arrigo&Wagner,2007). وكتب دقة (٢٠٠٩: ٣) في كتابه "صهر الوعي" الهدف من التعذيب هو إعادة صياغة البشر وفق رؤية إسرائيلية عبر صهر وعيهم لاسيما صهر وعي النخبة المقاومة في السجون"، وأن التعذيب يستهدف الروح والعقل. فاستخدام علم وعلماء النفس يهدف لجعل المعتقلين "يتراجعون ويفقدون صفاتهم الشخصية المكتسبة بتسلسل زمني عكسي لما كسبوها" (Mausfeld,2009). مما يدفعهم لفقدان القدرة على التعامل مع المشاكل المعقدة، والاعتماد ثم التسليم الكامل للمحقق.

ومن أشهر النظريات النفسية التي بُنيت عليها وسائل التعذيب نظرية "دونالد هيب" عن اضمحلال الشخصية، حيث اكتشف هيب أن حرمان الإنسان من حواسه يقود خلال ٤٨ ساعة إلى أعراض تشبه Psychosis أعراض ذهانية، والتي تبدأ بالهلوسة وتنتهي بالانهيار النفسي والجسدي (Mausfeld,2009; Pope,2011). وقد يؤدي إلى اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب وغيرها، كما يظهر في دليل التشخيص (DSM5,2013; Bakely,2011)، الزير، ٢٠٠١؛ وأبو الهين، ٢٠٠٦؛ وزقوت وآخرون، ٢٠١٠؛ وعليان، ٢٠١٣).

بالاستناد إلى ما تقدّم؛ إن استخدام الوسائل والنظريات النفسية في عملية التعذيب ما زالت، ويجب أن تبقى موضعاً للنقاش والتفحص من الناحية المهنية والإنسانية

والأخلاقية، بالرغم من كل التبريرات والغطاء القانوني الذي تقدمه إسرائيل "حول الحماية الضرورية" وما إلى ذلك، إلا أن المواثيق الأخلاقية لمهنة الطب النفسي والعلاج النفسي لا يمكن أن تنسجم أو تتفق مع مثل هذه التبريرات، إن الأدلة السابقة الذكر تظهر الفجوة الأخلاقية بين الدور التاريخي للمعالج النفسي والأدوار التي يتقمصها المعالجون النفسيون، والتي سيتم تسليط الضوء عليها من خلال الدراسة الحالية، وبالتالي ستلقي الدراسة الضوء على الأبعاد الأخلاقية لمثل هذه الممارسات في السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين، وذلك من خلال توثيق تجارب ١٥ معتقلاً فلسطينياً محرراً من السجون الإسرائيلية من فئة البالغين (٢٠ عاماً فما فوق) من شمال وسط وجنوب الضفة الغربية (رام الله، نابلس، القدس، بيت لحم، الخليل)، من الجنسين ومن الذين قضوا فترات اعتقال لا تقل عن ٣ سنوات، ومن الحاصلين على شهادة الثانوية العامة فما فوق، ومن الذين لم يسبق إيداعهم في مصحات أمراض عقلية، وبالتالي التعرف على طرق التحقيق النفسية التي استخدمت بحقهم ومعرفة مدى استخدام المحقق الإسرائيلي لمبادئ علم النفس في استخلاص المعلومات، وكذلك تسعى الدراسة لمعرفة مدى مشاركة المعالجين النفسيين وعلماء النفس في هيكلية عملية التحقيق أو في عملية الاستجواب مباشرة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من خلال الاطلاع على الدراسات المتعلقة بالاعتقال فقد اتضح أن غالبيتها قد ركزت على الكشف عن الآثار والاضطرابات النفسية الناتجة عن التعرض لخبرة الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والعوامل التي تؤدي إلى تلك الاضطرابات، كما وأنها اهتمت بذكر أساليب التعذيب وتنوعها وشدتها. وفي نفس الوقت لم تُعط هذه الدراسات نفس القدر من الاهتمام والتركيز على المعضلة الأخلاقية الناتجة عن

مشاركة اختصاصيين نفسيين، أطباء نفسيين أو استخدام النظريات النفسية في بناء سياسات التعذيب. لقد وضعت النظريات النفسية والعلاج النفسي في بداياته من قبل سيجموند فرويد وغيره بهدف تخفيف معاناة الإنسان، وإزالة الأعراض المرضية، وتحسين صحته النفسية، لا التسبب بالأذى وإحداث اضطرابات، والتسبب في المعاناة، ولم يخطر ببال فرويد وغيره من العلماء أبداً استغلال إنجازات العلم فيما يدعى "دفاع الضرورة". وفي نفس الوقت وضعت المبادئ والأخلاقيات والقيم المهنية التي تتحكم وتوجه طريقة استخدام علم النفس، بحيث تضمن عدم الإساءة، أو سوء الاستعمال، والتي بناءً على الدلائل لم تكن مُلزمة للنفسيين الإسرائيليين، وخاصة العاملين في وحدات الأمن وأجهزة المخابرات منهم. لذا فإنّ الدراسة الحالية تتناول تلك الأبعاد الأخلاقية في مشاركة اختصاصيين نفسيين وفي استخدام النظريات النفسية في التعذيب بحقّ المعتقلين الفلسطينيين في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية. كما وتهدف إلى التعرف على أساليب التحقيق النفسي التي تعرّضوا لها. كما وتحاول الدراسة الحالية الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

١. ما الأبعاد الأخلاقية الناتجة عن استخدام نظريات علم النفس في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي؟
وتتفرّع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

١. ما أهمُّ أساليب التعذيب النفسي والجسديّ التي تتبّعها إسرائيل ضدّ المعتقلين الفلسطينيين من سكّان شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية؟
٢. ما مدى مشاركة المُعالِجين النفسيين وعلماء النفس في هيكلة عملية التحقيق، أو في عملية الاستجواب مباشرة؟
٣. هل استخدام أساليب التعذيب يُؤدّي إلى نتائج بعيدة المدى؟
٤. هل توجد تعارضات بين أخلاقيات المهنة وما يقوم به المُحقّقون؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية في اختيارها لموضوع لم يتعرض له الباحثون الفلسطينيون على حد علم الباحثة خصوصاً؛ دراسة استخدام نظريات علم النفس في السجون الإسرائيلية ضد المعتقلين الفلسطينيين. وفي كونها تسلط الضوء على التجاوزات الأخلاقية التي ترتبط بتدخل علماء النفس في عمليات التحقيق والتعذيب مع المعتقلين الفلسطينيين.

ومن المتوقع أن تفيد هذه الدراسة في توجيه انتباه المؤسسات الفلسطينية والدولية التي تعنى بشؤون الأسرى والمحررين إلى الأساليب النفسية التي تستخدمها إسرائيل في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين، وبالتالي تعمل على فضح هذه الممارسات وتقديم القاءين عليها للمساءلة الأخلاقية والقانونية. كما وتفيد نتائج هذه الدراسة مؤسسات الصحة النفسية التي تُعنى بالمعتقلين الفلسطينيين بحيث تقوم على توضيح التعارضات الأخلاقية التي قد تسهم في إحجام الضحايا عن تلك الخدمات، وقد تستعمل النتائج في حملات التوعية والتخطيط لبرامج توعية وإرشاد وعلاج نفسي ذوات طابع وطني وأخلاقي. كما وأن الدراسة الحالية تمتاز بالتفرد في كونها تدرس مدى استخدام النظريات النفسية في التعذيب وتعارض ذلك مع أخلاقيات المهنة.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة هي دراسة استطلاعية تهدف لاستكشاف استخدام نظريات علم النفس في السجون الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين. وتسليط الضوء على التجاوزات الأخلاقية التي ترتبط بتدخل علماء النفس في عمليات التحقيق والتعذيب.

الأهداف الفرعية:

١. التعرف على أهم أساليب التعذيب النفسي المتبعة ضد المعتقلين الفلسطينيين في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية المحتلة.
٢. تقييم مشاركة المعالجين النفسيين وعلماء النفس في هيكلة عملية التحقيق أو في عملية الاستجواب مباشرة.
٣. التعرف على الأساليب النفسية في التعذيب والآثار النفسية بعيدة المدى الناتجة عنه.
٤. تقييم استخدام التعذيب النفسي والجسدي لدى عينة من المعتقلين السابقين.
٥. تقييم التعارضات بين أخلاقيات المهنة وما يقوم به المحققون.

محددات الدراسة:

- محددات مكانية: أُجريت الدراسة الحالية في شمال، وسط، وجنوب الضفة الغربية المحتلة.
- المحددات الزمانية: ربيع ٢٠١٦ - ربيع ٢٠١٧.
- المحددات البشرية: شملت هذه الدراسة عينة من المعتقلين الفلسطينيين المحررين من السجون الإسرائيلية.

الفصل الثاني الإطار النظريّ

إطالة على موضوع الاعتقال والتعذيب:

إسرائيل تُمارس العقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني، وما يؤكد ذلك الأعداد الكبيرة من المعتقلين ومن الأعمار كافة، ففي تاريخ إعداد هذه الدراسة عام ٢٠١٦ تعتقل إسرائيل في سجونها حوالي ٧٠٠٠ معتقل من بينهم ٤٥٠ قاصرًا، جميعهم تقريبًا تعرّضوا للتعذيب و٩٠٪ منهم اعتقلوا أثناء الليل، حيث تتمّ مدهمته بيوتهم والاعتداء على أفراد أسرهم. وفي العام ٢٠١٥ ارتفعت وتيرة التعذيب لتصل نسبتها في السجون الإسرائيلية إلى ٢٠٠٪ (هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين، ٢٠١٥).

قديمًا أُشيرَ لكلمة التعذيب على أنها مستوحاة من كلمة لاتينية وتعني الفتل أو اللي twist، فالتعذيب هو تقنية تُبنى ولي الجسم بشكل مؤلم، وقد استخدمت في العصور الوسطى حيثُ عُمدَ إلى ربط جسم أسير الحرب بآلة تشبه السلم، وكانت تستخدم لشدّ الأطراف والمفاصل باتجاهات شاذة ومعاكسة لاتجاه حركاتها الطبيعية مما يُسبب الألم والإجهاد (مايلز، ٢٠٠٦).

وحدثا عرّفتِ الجمعية الطبية العالمية (١٩٧٥) التعذيب بأنه "التصرف المتعمد، والمنظم، والأذى الوحشي الذي يُحدث معاناة نفسية أو جسدية سواء مارسه فرد أو مجموعة من الأفراد، أو من خلال أوامر تمّ تلقيها من أي جهة أو قوى لإيقاع

الأذى بشخص آخر للحصول على معلومات، أو إجباره على الاعتراف، أو لأيّ
غرض آخر" (Turner, et al. 1993).

كما وعُرفَ التعذيب من خلال إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١٩٨٤)؛ فهو
يشمل " كلّ فعل مقصود ومُتعمّد يسبّب ألمًا، أو معاناةً، سواء كانت جسديّة أو
نفسية لشخص ما بغرض الحصول على معلومات أو اعتراف منه أو معلومات
عن شخص آخر، أو لفعل قام به أو مشتبه في أنّه قام به هو أو شخص آخر،
أو بغرض تخويله، أو إجباره هو أو شخص آخر، أو لأيّ سبب آخر قائم على
التّمييز، وأنّ يكون مثل هذا الألم أو المعاناة قد أُوقِعَ بإيعاز أو بموافقة من
موظف رسمي أو أيّ شخص له صفة رسميّة، ولا يتضمّن ذلك الألم أو المعاناة
النّاتجة أو التي حدثت بالمصادفة نتيجة تطبيق العقوبات القانونيّة المعمول بها
في البلد" (United Nation, 1984). إنّ التّعقّق في هذا التعريف يظهر أنّه واضحٌ
ومطلّق ولا يقبل التّقسيم أو التّحييد، ولا مجال فيه لإساءة التّفسير.

وجاء تعريف آخر في اتّفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٤) United Nations (CAT)
Convention Against Torture أنّه يجب توافر عدد من الشّروط لاعتبار أنّ الفعل
يرقى إلى اعتباره تعذيباً وهي " وجود فعل يرافقه ألم أو معاناة حادّة ومزمنة،
نفسياً كان أو جسدياً، وأنّ يكون الفعل مُتعمّداً ومقصوداً، ويخدم هدفاً محدّداً،
وتشارك فيه جهات رسميّة، وأنّ لا يكون الألم أو المعاناة ناتجين عن العقوبات
القانونيّة (Miller, 2005). بالنظر لهذا التعريف فإنّه يشترط أنّ تكون العقوبات
تستند لقانون عادل، وصادرة عن محكمة ذات شرعيّة ومصادقيّة، وهذا لا
ينطبق على قرارات محاكم الاحتلال التي لم تكن يوماً محاكم شرعيّة. كما وصدر
عن الأمم المتّحدة في مؤتمرها عن التعذيب في العام ١٩٨٤ " إنّ الظروف الخارقة
للعادة مهما كانت طبيعتها؛ سواء كان ذلك حالة حرب أو تهديد بالحرب أو حالة

عدم استقرار سياسيّة داخلية أو أيّ حالة طوارئ عامّة ولا يوجد أيّ استثناءات تبرّر التعذيب" (Mausfeld,2009).

وبالرغم من هذا الحظر الأممي الواضح وغير القابل للالتباس، إلا أنّ إسرائيل لا زالت تعتمد وسائل تعذيب مُحرّمة ومحظورة بحقّ الفلسطينيين حتّى الأطفال منهم. فهي الدّولة الوحيدة في العالم التي تمارس التعذيب كسياسة فالحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة شكّلت غطاءً للانتهاكات التي تتّم بحقّ المعتقلين، وفي هذا السّياق يشير مايلز (٢٠٠٦) إلى أنّ التعذيب عبارة عن مؤسّسة اجتماعيّة، فمجتمعات التعذيب تضع الفلسفة والقوانين التي تسمح بممارسته، بل وتحمي ممارسيه، وتبرّر لهم ذلك مستعينة بسلطة المال والإعلام والقضاء. فلجنة لاندوا التي شكّلت في عام ١٩٨٧ بعد فضيحةٍ أثارتهَا الصّحف الصّهيونيّة على إثر قضية "الباص رقم ٣٠٠" الذي تمّ اختطافه من قبل مجموعة من الشّبّان الفلسطينيين لمقايضة معتقلين بالمختطفين، وتمّ إفشال العمليّة واعتقل منفذوها وعُدّبوا وأعدموا ميدانيّاً من قبل ضباط الشّاباك، وعلى إثر هذه القضية شكّلت لجنة لاندوا والتي بدورها أصدرت قراراً تبنت فيه التعذيب واعتبرته مسموحاً، حيث إنّ أساليب التعذيب كانت ممارسات مقبولة، كما وأجاز تقرير اللّجنة ما أسمته استخدام ضغوطٍ نفسيّة وجسديّة "معتدلة". فكلمة معتدلة؛ هي كلمة فضفاضة، وتخضع لاحتمالات وتفسيرات كثيرة من قبل المحقّق (قراغ، ٢٠٠٣). ولكنّها وفي نفس الوقت لا تعني الارتجال أثناء القيام بالمهمّة بل يمارس التعذيب الذي سُمّي "بالمعتدل" بعد أن يراجع المحقّق الكتيّبات التي تشمل قوائم سرّيّة تحدّد الأساليب المسموحة وغير المسموحة، وعلى المحقّقين أيضاً أن لا يخفوا استخدامهم للتعذيب بل عليهم أن يفصحوا أيّاً من الأساليب قد استخدموا. ويشار إلى أنّ هذه التّدقيقات قد قلّلت من استخدام بعض وسائل التعذيب

الأكثر دموية ولكنها من ناحية ثانية قد شرعت التعذيب، وجعلته ممنهجا، ويسير وفق قواعد محددة. وأكدت تسميل (٢٠١٢) ذلك بقولها: إنَّ المحقق يسير "وفقاً للكتاب" كإشارة إلى دليل أو كُتَيْب السياسات الخاص بالتحقيق المتَّبَع من قبل جهاز المخابرات الاسرائيلية "الشاباك" والذي وصفته الصحيفة الصهيونية "هولام هزة" "بجهاز الظلام" (بيري، ٢٠٠٩)؛ للدلالة على قسوة ما يمارس فيه من تعذيب. وتُضيف تسميل "أنا على يقين من أن خبراء قاموا بإجراء الحسابات المتعلقة بعدد الساعات التي يمكن للشخص أن يبقى فيها من دون نوم، وإلى أي مدى يمكن شد ذراعيه قبل أن يتضرر ضرراً لا يمكن تداركه. وبالفعل، كان بحوزتهم كُتَيْب تعليمات، وأصبح هذا الدليل عملياً ومُرشداً، حتى أنه كان على محققي جهاز الأمن العام أن يُعَبِّتوا استمارات معينة. وتشير تسميل إلى أن لديها بعضاً من هذه النماذج، فعندما كان المحقق يأخذ شخصاً ما للتحقيق، كان عليه أن يكتب اسمه/ها، ويقوم بتعبئة نموذج خاص بكل شكل من أشكال التعذيب المختلفة. فعلى سبيل المثال، في نموذج "التعليق" يسجل المحقق من أي وقت وإلى متى تمّ تعليق شخص معين، وأين كان ذلك، ومتى تمّ إنزاله. وثمة استمارات مشابهة لـ "التقويس" و"الحِرمان من النوم"، وجميعها مكتوبة. لقد أراد كل فرد من أفراد جهاز الأمن العام أن يكون قادراً على الادعاء يوماً ما مستقبلاً بأنه كان يعمل بموجب التعليمات، وأنه لم يكن مسؤولاً عن التعذيب شخصياً، وبالتالي، فهم لم يتلقوا الأوامر فقط، بل كانت هذه الأوامر مكتوبة أيضاً" (تسميل، ٢٠٠٢: ١٠).

ويدعم هذا القول ما أدلى به كبير ضباط جهاز المخابرات الإسرائيلية "الشاباك" المتقاعد ميخائيل كوبي في مقال كتبه مارك بودن ونشر في مجلة الدراسات الفلسطينية (٢٠٠٤): إنَّ عملية التحقيق مُعدّة بناءً على خطط مدروسة ومنهجية

وهي تتكوّن من ثلاثة عناصر: الإعداد، التحقيق، والمسرح. أمّا الإعداد فيتضمّن إعداد السّجين للتحقيق، ممّا " يعني تليين عريكته، حيث يكون انترع من رقا ده في الصّباح الباكر، وعودم بخصونة، وقيد، وعطي رأسه بكيس حشن، وسخ، كرية الرائحة، ويوضع في حال انتظار غير مريحة، كأن يكون عارياً في غرفة باردة، رطبة، مكرهاً على الوقوف أو الجلوس في وضع غير مريح. ومن الممكن أن يترك مستيقظاً عدّة أيام قبل التحقيق، معزولاً، سيئ التغذية، وجعله غير عارف أين هو، وفي أي وقت من اليوم هو، وما طول المدّة التي مضت على احتجازه ولاي مدّة سيحتجز. وإذا كان جريحاً من الممكن حجب المسكّنات عنه؛ فالتسبب بالألم شيء، ورفض تسكينه شيء آخر."

ويتضمّن الإعداد أيضاً، إعداد المحقّق ويشمل تسليحه بمعلومات تفصيلية حول المعتقل وتحضير "ملف وهمي" سميك في حال ندرة المعلومات لإيهام المعتقل بأنّ المحقّق يعرف أكثر ممّا يعرف حقيقةً، ممّا يسهّل عملية تعاون المعتقل، وعلى المحقّق أن يعرف لغة المعتقل وحتى لهجته فاللغة أساس الصّلات الاجتماعيّة. أمّا عنصر إدارة التحقيق فيقصد به أن تتمّ جولات التحقيق في غرف تخضع للمراقبة وتحوي مرايا شفافة ويجب أن يتمّ تسجيل أقوال المعتقل، والإدارة الجيدة تسمح للتأكد من صدق تلك الأقوال قبل إنهاء جولة التحقيق وبالتالي كشف كذبه ممّا يجعله مربكاً ويشعر بالعار أمام المحقّق ما يعزز قبضة الأخير. والعنصر الأخير من عناصر التحقيق هو المسرح، وغرفة التحقيق هي المسرح "فلا توجد فيها عوامل إلهاء؛ فألوان الجدران والسقف والأثاث لا تكون مجفلة، ويجب ألا يكون فيها صور، أمّا وجود مكتب في الغرفة أمّ عدمه فهو أمر لا يتوقّف على راحة المحقّق وإمّا على ما يتوقّع من ردّة فعل الشّخص حيال تداعيات التّفوق والشكليات.

وربما من الأفضل أن يكون هناك طاولة بسيطة. ويفضل أحياناً استخدام مقعد محشو حشواً مفرطاً لجلوس الشخص الذي يتم التحقيق معه بدلاً من مقعد خشبيّ مستقيم الظهر؛ لأنه إذا ما أُكِرِه على الوقوف مدّة طويلة، أو إذا ما حُرِم من الرّاحة الجسديّة، فإنّ التّفاوت يتكثّف ويسبّب مزيداً من الارتباك، والإضاعة يجب أن تكون مسلّطة على عينيّ المعتقل وتحجب رؤيته للمحقّق لتعزيز الشّعور بالعزلة "(بودن، ٢٠٠٤: ٣). ومن الجدير ذكره، أنّ آليات التّعذيب النفسي هذه وغيرها موثّقة في دليل إجراءات التحقيق الذي تستخدمه المخابرات الإسرائيليّة والمخابرات الأمريكيّة.

وتطلق تسميل على لعبة التحقيق "المسرح الفلسطيني"، حيث يوجد في السجون الإسرائيليّة "مسارح" فلسطينيّة منظمّة جدّاً، وتعتمد على استخدام المتعاونين، وتقوم بتوفير الإطار اللازم للتحقيق وبفاعليّة فائقة. ففي هذا المشهد، سيُمثّل سجينٌ فلسطينيٌّ مُتعاونٌ دورَ رئيس خلية سرّيّة في السّجن، ويقوم بطلب معلومات من المُعتقل باستخدام التّهديدات والإفناع. وهذا المسرح ليس خاليّاً من التّعذيب على الرّغم من أنّ دور العملاء الرّئيس يعتمدُ على ابتداع أوضاع مُزيّفة بهدف كسب ثقة المعتقل والحصول على اعترافه، وهم يمثّلون أصدقاءً للمعتقل ممّا يجعل هذا الأسلوب فعّالاً جدّاً" (تسميل، ٢٠١٢: ١١).

ممّا يؤكّد أنّ للتّعذيب وصفةً خاصّةً وبرتوكولاً مُتّبعاً ومحدّدَ الخطوات والمراحل بشكل مُسبق، فعمليات التّعذيب في إسرائيل لا تتمّ بناءً على مبادرات فرديّة أو نتاج لانتهاكات فرديّة هنا وهناك يقوم بها ضباطٌ حديثو العهد بالمهنة أو يتصفون بالعداء للعرب، إنّما هي جزء من سياسة الحكومة والنظام القضائيّ الإسرائيليّ الذي يدّعي عكس ما يمارس. وبهذا الخصوص ذكرت ناشطة حقوقية إسرائيليّة تُدعى Biletzki (٢٠٠١) أنّ المحكمة العليا الإسرائيليّة تعاني من مرض

الشزوفرينيا وذلك للدلالة على التناقضات في القوانين وتطبيقاتها، وفي عام ١٩٩٥ أقرّ رئيس الوزراء اسحاق رابين استخدام "الهزّ" في تعذيب الفلسطينيين، وبذلك أُعطيَ جهازُ المخابرات الشاباك حريّة استخدام الهزّ العنيف، والضّغط الجسديّ، والإجبار على الوقوف وقفّة الضّفدع والشّبح والحرمان من النّوم، واستخدام الموسيقى الصّاخبة. وفي ١٤/١١/١٩٩٦ اتّخذت المحكمة العليا الإسرائيليّة قراراً بتعذيب محمّد عبد العزيز حمدان من بيت سيرا وخضر مبارك وعبد الصّمد حريزات، واستخدم معهم أسلوب الهزّ العنيف ممّا أدّى إلى استشهاد الأخير، وقد بيّن تقرير الطّبيب الشرعيّ أنّ سبب الوفاة صدمة في الدّماغ ناتجة عن حركات اهتزازيّة كما أوردت مجلّة صوت الأسير الصّادرة عن نادي الأسير في عام (١٩٩٧) وفي تقرير التّشريح الذي نشرته نتائجه منظمة العفو الدّوليّة (١٩٩٥) تبين أنّ الهزّ العنيف يعمل على فصل الأوعية الدّمويّة الدّقيقة التي تشغل الحيز بين المخ والسّطح الدّاخلّي للجمجمة ممّا يؤدّي إلى الوفاة.

ويؤكّد تقرير صدر عن المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان (٢٠٠٤) أنّه وحتىّ العام ١٩٩٩ مُوَسَّسَ التعذيبُ بقرار من المحكمة العليا الإسرائيليّة؛ ففي القرار الذي ادّعت فيه الالتزام باتّفاقيّات مناهضة التعذيب فإنّ المحكمة العليا لم تذكر أيّ كلمة تشير إلى التعذيب أو حظره بوضوح، بل قدّمت بياناتٍ وصيغاً عامّة، على سبيل المثال: "أنّ يكون الفعلُ يضربُ بجسم المشتبه به، أنّ يفوق ما هو ضروريّ، ألاّ يخدم أهدافاً أخرى لا تخصّ موضوع الاستجواب، وأنّ يكون غيرٍ مهينٍ أو ينتهك الفرد وكرامة الإنسان، ولا يسبّب معاناة المشتبه به، ولا يمسّ كرامته وسلامته الجسديّة وحقوقه الأساسيّة بطريقة مفرطة (أو يتجاوز ما هو ضروريّ) (Miller, 2005). وهنا يمكننا القول: إنّه بعد عام ١٩٩٩ بدأ التعذيب يأخذ منحىً نفسياً ممّاساً وقانونياً أكثر من

السابق، وأطلقت عليه إسرائيل تسميات مختلفة، لتبرّر استخدامه تحت ذريعة الضرورة وهذا ما سيتم تناوله تاليًا.

تقدّم إسرائيل عددًا من الدرائع والمبررات لأفعالها، حيث تدّعي أنّ ما تمارسه في التعذيب هو ضرورة للتعامل مع ما تصفه " القنبلة الموقوتة " وهو مصطلح يُعرف في السياق الأمني والقضائي الإسرائيلي وجود سيناريو نظريّ لوضع يُفترض فيه توفر معلومات ساخنة جدًّا عن الشّخص المعتقل الخاضع للتحقيق والتي إذا ما كشف عنها تحافظ على حياة المدنيين " (جريدة المشهد الإسرائيليّة، ٢٤/٣/٢٠١٥). وهو يهدف لإحباط العمليات العسكريّة المحتملة التي قد يقوم بها الفلسطينيون، مع أنّ غالبيّة المعتقلين الذين يتمّ احتجازهم تكون على خلفيّة اتّهامهم بالقيام بنشاطات دينيّة أو سياسيّة، وليست شبهات عسكريّة (بيتسيلم وهموكيد، ٢٠١٠).

مما يُشير إلى أنّ الهدف من تعذيب إسرائيل للمعتقلين الفلسطينيين ليس إحباط العمليات العسكريّة ولا حماية المدنيين. ويلاحظ بأنّها تطلق على التعذيب مُسمّيات مختلفة "كضغط جسديّ معتدل" و"ضغط نفسيّ غير عنيف" (B>Tselem, 2007 PCATI, 2007). هذه الصّيغة في ظاهرها تبدو إيجابيّة إلا أنّ باطنها يعني السّماح بممارسات تعتبر وبالاستناد إلى التعريف الدّوليّ تعذيبًا قاسيًا وممارساتٍ غيرَ قانونيّة. كما وتحاول إخفاء الحقيقة بإطلاق أوصاف وعبارات ملطّفة "كدفاع الضرورة"، وفي أحيان أخرى تبرّر التعذيب كونه طريقة فعّالة وفريدة في الحصول على المعلومات، ووسائل الاستجواب هذه لا غنى عنها، وأنّها تقصير مدّة الاستجواب من أجل التّحقيق مع أكبر عدد من المعتقلين (تسيميل، ٢٠١٢). تماما كتبرير الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب بما سُمّي "بالحرب على الإرهاب" (Costanzo,2009). وكما فعلته مع المعتقلين في قاعدة باغرام في أفغانستان.

إنَّ إسرائيل في تعاملها غير الإنسانيّ مع المعتقلين الفلسطينيين تتبع مقولة "الضّروقات تبيح المحظورات" وهذا ما فعلته فرنسا مع الأسرى الجزائريين وما سمّته بتكنيكات خاصّة في الاستجواب "special interrogation techniques" تحت ذريعة الحصول على معلومات حيويّة "vital information" وكما فعلت بريطانيا بحقّ الإيرلنديين الشماليين والذي يُدعى الاستجواب المُعمّق "interrogation in depth" (2009, Mausfeld). مُبرّرة بذلك استخدامها للشّبح على قدم واحدة لمدة قد تزيد عن ١٦ ساعة تزامنا مع تغطية رأس المعتقل بكيس ووضع في زنزانه مليئة بالأصوات المزعجة كأصوات المطارق (British Medical Association, 1986). حرمانه من النّوم ومن الطّعام والشّراب (Ojeda, 2009).

كما وأنّ دفاع الضّروقة هذا الذي تتذرّع به إسرائيل قد دحضته تقارير الأمم المتّحدة والتي أشارت إلى أنّها تستخدم أكثر من ٢٠٠ وسيلة للتّعذيب النّفسيّ والجسديّ (Middle East News, 2014). ممّا يشير إلى أنّ التّعذيب في إسرائيل ليس فعلاً مرتبطاً بظرف معين، أو كردّ فعلٍ لارتفاع وتيرة أعمال المقاومة ولا حماية للمدنيّين كما تدّعي، كما أنّه ليس وسيلة حديثة العهد، ودليل ذلك أنّ تلك الأساليب قد اختلفت وتعمّقت وتمأسست عبر حقبة الاحتلال المختلفة، فالضّغط الجسديّ الشّديد شكّل قاعدة التّحقيق الأساسيّة في المراحل الأولى من عمر الاحتلال أمّا التّعذيب النّفسيّ فهو ما يميّز وسائل التّحقيق المتّبعة في المرحلة الحاليّة (الحركة العالميّة للدّفاع عن الأطفال، ٢٠٠٧).

وهنا نشير إلى أنّ أيّ فعل مُتعمّد يهدف لانتهاك كرامة الإنسان، ويشكّل تعدياً على حرّيته واستقلاليتته الذاتيّة ومصيره، وهو في حالة يكون فيها عاجزا عن حماية ذاته أو الدّفاع عنها ممّا يسبّب له الألم الجسديّ والنّفسيّ والمعاناة الحادّة أو المزمّنة، ويهدف لكسر إرادته، والحصول على المعلومات، وتخويف

غيره ونشر الرّعب لدى الآخرين كإجراء تهيب (Costanzo,2009). فإنّه يتطابق مع تعريف التّعذيب الوارد في بروتوكول استانبول (١٩٩٩) وفي اتفاقية مناهضة التّعذيب (CAT1984)، وبالتالي فهو فعل محظور ويخالف المواثيق الدّوليّة مهما كانت مبرّراته، ومهما اختلفت أشكاله وتصنيفاته والجهة التي تمارسه، وما يزيد الأمر خطورة ويرفع مستوى المسؤولية الأخلاقيّة إذا ما اتّضح تورّط اختصاصيّين نفسيّين وعلماء نفس في أجهزة التّحقيق الإسرائيليّة سواء في التّخطيط أو الإشراف أو في المشاركة المباشرة في عمليّات التّعذيب وفي أيّ مرحلة من مراحلها، وهذا ما جاءت الدّراسة الحاليّة للتّحقّق منه. وقبل الخوض في الموضوع وتفاصيله لا بدّ من توضيح مفهوم الاعتقال وتميّزه عن غيره من المفاهيم كالاحتجاز والأسر، واستعراض أنواع الاعتقالات، والفئات التي تستهدفها إسرائيل بالاعتقال والتّعذيب، ومن ثمّ تناول أشكال التّعذيب وتصنيفاتها وآثارها النفسيّة والاجتماعيّة.

مفهوم الاعتقال والأسر والسّجن:

فالأسرى هم الأشخاص الذين وقعوا في قبضة العدوّ خلال اشتراكهم في عمليّات عسكريّة (المقاتلون)، وبالتالي فإنّ جزءاً ممّن تعتقلهم إسرائيل تنطبق عليهم شروط اعتبارهم أسرى حرب. بينما السّجناء فهم الأشخاص الذين تمّت إدانتهم بارتكاب أفعال يعاقب عليها القانون الجنائيّ الداخليّ، أيّ الخاصّة بالدولة أو النّظام الحاكم وليس دولة الاحتلال، أمّا مصطلح معتقلين فهو يتشابه مع مصطلح الأسرى في كونه يتضمّن تقييد الحرّيّة إلا أنّ الفرق الأساسيّ أنّ المعتقلين هم من المدينيّين الذين تحتجزهم سلطات الاحتلال في مراكز التّحقيق أو السّجون والمعتقلات وقد تمّ اعتقالهم بدون أن يرتكبوا أعمالاً يعاقب عليها القانون، وإمّا

كإجراء احترازيّ وقائيّ كما هو الحال في الاعتقال الإداريّ (البرغوثي، ٢٠١٣: ١٧٣). وفي الدّراسة الحاليّة تمّ اعتمادُ مصطلحِ معتقلين كون المبحوثين ممّن تعرّضوا للاعتقال بعد مشاركتهم بأعمال مقاومة وهم من المدنيّين.

أنواع الاعتقال:

ومن بينها الاعتقال الإداريّ حيث تستند فيه إسرائيل إلى قانون الطّوارئّ البريطانيّ عام ١٩٤٥ وتستخدمه وفقاً للأمر العسكريّ رقم ١٦٥١ والذي يمنح قائد المنطقة العسكريّة الحقّ في احتجاز الشّخص لمُدّة تصل إلى ستّة أشهر بدون محاكمة قابلة للتّجديد (مؤسّسة الضّمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ٢٠١٥). وتختلف مصادر قرار الاعتقال الإداريّ وفقاً لمنطقة سكن المعتقل ففي الضّفة الغربيّة المحتلّة يتولّى إصدارها القادة العسكريّين بينما في القدس يتولّاها وزير الدّفاع الإسرائيليّ (منظّمة العفو الدّوليّة، ١٩٩٧). والاعتقال الإداريّ يتمّ فيه احتجازُ بدون سبب، ويتمّ الاكتفاء باعتقاد جهاز المخابرات أنّ المعتقل يشكّل خطراً على أمن المنطقة، فالمعتقل لا يمثّل أمام المحكمة وفي حال مثّل فإنّه يحرم محاميه من حقّ الدّفاع، وضمن محاكم صوريّة تكون نتيجتها في العادة تجديد الاعتقال تحت ذريعة الاستناد إلى ملفّ سرّيّ، وقد تصل فترة الاعتقال الإداريّ إلى أكثر من ٦ سنوات قابلة للتّجديد (قراغ وقرّاج، ٢٠٠٧). على سبيل المثال، اعتقل وسام الرّفيديّ وهو من سكّان رام الله لأوّل مرّة في عام ١٩٩٤ وتمّ تجديد الاعتقال بشكل متكرّر لحين أنّ أفرج عنه بعد ثلاث سنوات، وقد جاء في حيثيّات الحكم في جلسة الاستئناف "صحيح أنّ المستأنف لم ينجح حتّى الآن في القيام بأيّ نشاطٍ فعليّ، ولكن السّبب الوحيد في ذلك هو أنّ قوات الأمن قد أمسكت به". وقد اعتبرت منظّمة العفو الدّوليّة (١٩٩٧) أنّ عدم وجود وقت محدّد للإفراج هو

بمثابة نوع من أنواع التعذيب حيث المعتقل وأسرتُه يبقيان في انتظار الإفراج، ولكن دون معرفة متى يتم ذلك مما يجعلهم في حالة من انعدام اليقين الذي يقود إلى الشعور بالإحباط واليأس. وقد كتب عماد السبع أحد المعتقلين الإداريين في رسالة بعث بها من سجن مجدو بعد تجديد اعتقاله واصفا وضع أسرته "لقد اضطرت حياة زوجتي، فهي تشعر بالتفاؤل يوماً، ثم يغمرها التشاؤم في اليوم التالي، وهكذا تتأرجح بين امتلاك الأمل وفقدانه، بين أحلام اليقظة والواقع المرير، وأعتزف أنني كنت أيضاً مضطرباً بعض الشيء، فابنتي صغيرة جداً، ولكنها وحيدة. أما الآن لم نعد أنا وزوجتي نشعر باضطراب، فأقدامنا ثابتة على الأرض، أقدامي ثابتة هنا في مجدو، وأقدامها ثابتة في رام الله ولا يفصل بين المكانين سوى ١٠٠ كيلو متر على ما أعتقد" (منظمة العفو الدولية، ١٩٩٧: ٥). أما مجد دلايشة ابنة المعتقل الإداري خالد دلايشة كتبت تطلب المساعدة للإفراج عن والدها بعد معاناتها من تجديد اعتقاله للمرة الثالثة: "أرجوكم...من يساعدي في الإفراج عن بابا؟" (منظمة العفو الدولية، ١٩٩٧: ١٠).

ومن الجدير ذكره، أن المعتقلين الفلسطينيين قد قاوموا الاعتقال الإداري بطرق مختلفة منها الإضراب عن الطعام، حيث واصل المعتقل بلال الكايد إضراباً عن الطعام استمر ٧١ يوماً، وأُفرج عنه دون تهمة (منظمة العفو الدولية ٢٠١٧). فبالرغم من أن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي للبقاء، وبالرغم من حالة التهديد على الحياة والصراع بين الإرادة وإلحاح غريزة الإشباع إلا أن الكثيرين منهم قد رفضوا كسر إضرابهم حتى بعد عدة أشهر، وحققوا انتصاراً بالإفراج عنهم أو على الأقل عدم تجديد اعتقالهم (العيسى، ٢٠١٦). وقد أشارت منظمة العفو الدولية في تقرير نشر في جريدة القدس بتاريخ ٢٠١٧، ٢، ٢١ أنه ومنذ تشرين أول ٢٠١٥ فإن أعداد المعتقلين الإداريين في تزايد حيث وصل حالياً إلى ٦٩٤ معتقلاً.

التوقيف والا اعتقال:

يتم وفق قانون يُخوّل كلّ جنديّ بتوقيف أيّ شخص بدون أمر اعتقال، وبمجرد الاشتباه به ويستصدر أمر اعتقال خلال ٩٦ ساعة، كما ويخوّل ضابط الشرطة بإصدار أمر اعتقال لمدة ٨ أيام ضدّ أيّ مواطن فلسطيني بغض النظر عن سنّه أو جنسه، بل ويمكن تمديد أمر الاعتقال لمدة تزيد عن ثمانية أيام وذلك بعد الحصول على أمر من المحكمة العسكريّة (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ٢٠١٥). وللمحكمة العسكريّة صلاحية تمديد اعتقال أيّ فلسطيني لأسباب تتعلّق باستكمال التحقيق وتقديم لائحة اتّهام (فروانة، ٢٠١٥). ويذكر أنّ اللّجنة الوزاريّة لشؤون التّشريع في الحكومة الإسرائيليّة قد صادقت يوم ٢٧/٧/٢٠١٥ على اقتراح (قانون الإرهاب) والذي ينصّ بالتّصديق أكثر على المعتقلين الفلسطينيين وإدانتهم حتّى بدون وجود الشّهود، وكذلك يسمح القانون بإدانة أشخاص حتّى في حال عدم تواجد الشّهود وعدم قدرة أجهزة الأمن على إحضارهم (هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، ٢٠١٦).

السجون والمعقلات ومراكز التوقيف والتّحقيق الإسرائيليّة:

بعضها يتبع لإدارة الجيش والبعض الآخر تديره إدارة مصلحة السجون الإسرائيليّة، والتي أنشئء معظمها في مبانٍ أُقيمت خصيصاً بهدف الاعتقال أو من خيام أُقيمت داخل ثكنات الجيش الإسرائيليّ وبعضها، أُقيم في عهد الانتداب البريطانيّ، وكانت تستعمل كمخازن للأعلاف أو لتخزين التّبغ وهي تفتقر لظروف العيش الإنسانيّ، بل تُشكّل خطراً على حياة المعتقلين فيها (مركز المعلومات الوطنيّ الفلسطينيّ وفا، ٢٠١١). والبعض الآخر ورثها الاحتلال من السّلطات الأردنيّة. يُقام عددٌ من تلك في أماكنٍ حدوديّةٍ خطيرةٍ كسجن "نفحة" والذي يقع بالقرب من المفاعل

النَّوويّ الإسرائيليّ "ديمونة"، أو في مناطق صحراوية قاحلة ومعزولة مثل أنصار ٣ أو ما يعرف "كتسعوت" والذي يقع على الحدود المصريّة جنوب صحراء النّقب، وجميعها لا تخضع للمراقبة والمتابعة القانونيّة والإنسانيّة (فروانة، ٢٠٠٥). ومن بينها نذكر مراكز التّوقيف ومنها مركز حوارة، مركز بيت إيل، مركز عتصيون. أمّا مراكز التّحقيق ومنها مركز المسكوبيّة، مركز الجملة أو كيشون، وعسقلان، وبيت تكفا، جلبوع، شطّة، السّبع. بينما السّجون ومعسكرات الاعتقال ونذكر منها سجن عسقلان الذي اعتبر أسوأ سجن في تاريخ الحركة الأسيرة والذي خاض المعتقلون فيه أشهر إضرابٍ عن الطّعام في ١٩٧٠/٧/٥ احتجاجاً على معاملة المعتقلين كعبيد حيث كانوا يُجبرون على قول كلمة "حاضر سيّدي" عند التّحدث مع السّجان (أبولن، ٢٠١٦). سجن كفار يونا، معتقل عوفر، معتقل مجدو، سجن ريمون، معتقل النّقب (أنصار ٣) وبالعبريّة كتسيعوت، السّجن السّريّ (١٣٩١) وهو سجن قريب من الخطّ الأخضر ومكانه غير معروف على الخرائط بالضّبط تمارس فيه جرائم تعذيب على المعتقلين ومن المهمّ الإشارة أنّ هذا السّجن السّريّ ليس السّجن الوحيد الذي يُحاط بالكتمان في إسرائيل (كوك، ٢٠١٠).

إسرائيل تعتقل الفلسطينيين ومن الفئات العمرية كافة

تشير هيئة الأسرى والمحرّرين في تقريرها الصّادر بتاريخ ٧/أذار/ ٢٠١٦ أنّ عدد النّساء والفتيات اللّواتي تعرّضنّ للاعتقال خلال العام ٢٠١٥ بلغ ٢٢٥ فتاة وامرأة. ويعاملنّ بطريقة غير إنسانيّة ويتمّ تعذيبهنّ أمام أعين ذويهنّ وأطفالهنّ، ويتعرّضنّ للإهمال الطّبيّ، خاصّة الحوامل منهنّ حيث يكبلنّ أثناء الولادة، ويُحرمنّ أحياناً كثيرة من زيارة الأهل لهنّ، والأطفال الذين يُولدون في السّجون يُسجنون مع أمهاتهم وفي نفس الطّروف غير الإنسانيّة.

ومن بين المعتقلين أيضا أسرى شهداء احتجزوا سنواتٍ طويلةً فيما يُسمّى مقابر الأرقام العسكرية في إسرائيل. (مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، ٢٠١٥). أمّا المعتقلون من الأطفال والذين تقلُّ أعمارهم عن ١٨ عامًا وهم موزَّعين على ثلاثة سجون مركزيّة (عوفر، مجدو، هشارون)، بالإضافة إلى اتباع عقوبة الحبس المنزليّ وحاليًّا يُعتقل ٢٣ قاصرا في منازلهم (هيئة الأسرى والمحرّرين الفلسطينية، ٢٠١٦). وقد بين كلٌّ من كاساهان وعبّاسي بيضون (٢٠١٣) أنّه يتمُّ اتباع سياسة إبعاد الأطفال عن مكان سكنهم، وأنَّ ١٧٪ قد تمَّ إبعادهم عن عائلاتهم النوويّة، وإجبارهم على السّكن مع العائلة الممتدّة خارج مكان سكنهم، ممّا أثر على العلاقات الأسريّة وزاد من الضّغوط الاقتصاديّة على الأسر بسبب دفع غرامات ماليّة كبيرة جدًّا مقابل إطلاق سراح أبنائهم.

تصنيفات وأشكال التعذيب وآثاره:

من الملاحظ أنّ الأدبيّات التي تناولت موضوع التعذيب قد صنّفت بعدة طرق. أمّا الطّريقة الأكثر شيوعًا فهي تُقسّمه إلى شكلين: التعذيب النّفسيّ والتّعذيب الجسديّ. وبالرّغم من كون هذا التّصنيف هو الأكثر استعمالا في الأدبيّات إلّا أنّه يُؤخّذ عليه بأنّه يظهرُ كلًّا من الشّكلين يحويان العديد من الأفعال التي يصعب حصرها في قائمة محدّدة، وهو لم يراعِ التّكامليّة في نظرتّه للإنسان عندما حاول الفصل بين الجسد والروح أو النّفس من خلال فصل التّعذيب الجسديّ عن النّفسيّ (Reyes, 2007). فوسائل التّعذيب الجسديّ تتسبّب بإيذاء للنّفس وللجسد معاً، والتّعذيب النّفسيّ يُؤذي نفس الإنسان وعقله، ويحدث خللاً عضويًّا في الدّماغ يظهر على شكل فقدان في الذاكرة، وأعراض خرفٍ مُبكرّة كما التّعذيب الجسديّ، فالضّرب على الرّأس والصّعق بالكهرباء

يُحدثان أيضا إصابات للدماغ (Turner, et al.,1993). وفي حين أنّ الحرمان من النوم، والحرمان من الطعام ومن وقضاء الحاجة صُنِّفَت كتعذيب نفسي، مع أنّها في الأساس متعلّقة بالحرمان من حاجات جسميّة وكذلك الحال بالنسبة للحرمان من العلاج والرعاية الصحيّة تُؤدّي إلى الوهن الذي بدوره يُؤدّي إلى عجز في القدرات الإدراكيّة والمعرفيّة وتسبّب الخوف من العجز والإعاقة والموت (Ojeda,2009). كما وظهر توجّه آخر لتصنيف أساليب التعذيب، واعتبر أنّ تقسيم التعذيب إلى جسديّ ونفسيّ غير كافٍ، والسبب يعود إلى أنّ التعذيب الجنسيّ بأشكاله المختلفة يصعب تصنيفه تبعا لهذا التقسيم، ممّا يستدعي وضعه في خانة تصنيفيّة خاصّة ومنفردة بسبب خصوصيّة هذا الشّكل من التعذيب (Agger,1989).

كما ويلاحظ أنّ باحثين آخرين من المهتمّين بموضوع التعذيب، قد انطلقوا من منطلق قانونيّ وحقوقيّ، وبذلك أُدرجت الكثير من أساليب التعذيب النفسيّ التي تمارس بحقّ المعتقلين الفلسطينيين ضمن تصنيف انتهاكات حقوق الإنسان (مؤسسة الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٠). وهذه الأساليب بالفعل تُمثّل انتهاكا لحقوق الإنسان وتهدف للمس بكرامته، وهي بنفس الوقت تمسّ بصحّته النفسيّة والجسديّة، والتي هي حقّ أصيل من حقوق الإنسان. فهذه الأفعال تنتهك أدقّ وأكثر القضايا خصوصيّة كحرمان الفتيات والنساء المعتقلات من احتياجاتهنّ الصحيّة اللّازمة أثناء الولادة داخل السّجن، أو أثناء الدّورة الشّهريّة. كما ويحرم المعتقلون من الملابس الداخليّة والأحذية والملابس والأعطية، التي تلائم المناخ الذي يحتجز فيه. فالملابس التي تزودهم بها مصلحة السّجون تحمل علامات وإشارات تجعل المعتقل في موقع السّخريّة والاستهزاء، فهم ملزمون بلبس ملابس

برتقالية اللون تشبه تلك التي فرضت على مُعتقلي سجن أبو غريب الذين كانوا يتعرضون للاغتصاب والتعذيب والإذلال، وتشبه ما يرتديه معتقلو سجن غونتنامو المتهمون بالإرهاب. كما وتحمل هذه الملابس إشارات على الصدر والأكمام ذات لون فسفوري مما يشعر المعتقل بأنه شاحصة، وهدف للقنّاصين، وبالتالي يشعره بالإهانة، ويُعرضه للسخرية، ويقلل من شأنه (مؤسسة الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٠).

إنَّ إعطاء المعتقل رقمًا يُنادَى به أثناء " العدد" وهو إجراء تقوم به شرطة السجون على الأقل مرتين في اليوم فتستعمل الرقم بدل اسم المعتقل الحقيقي، الأمر الذي يهدف لتجريد المعتقل من قيمته الإنسانية وتحويله لمجرد شيء، أو رقم غير ذي شأن (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برتوكول استانبول، ١٩٩٩). كما وتمنع إدارة السجون المعتقلين الفلسطينيين من الحصول على الماء والصابون الكافي أو الحصول على معجون الأسنان أو الحلاقة التي يحتاجونها للحفاظ على نظافتهم، مما يشعرهم بالإهانة ويزيد من الضغوط النفسية، ويحط بالكرامة، فتنتشر الروائح الكريهة، ويصبحون عرضة لانتشار الأمراض المعدية التي تنشأ عن قلة النظافة؛ خصوصاً في السجون الصحراوية كمعتقل أنصار ٣ في صحراء النقب. فأماكن الاعتقال لا تليق بظروف عيش الإنسان، حيث ارتفاع الرطوبة فيها وغياب التدفئة والتهوية الكافية بالإضافة إلى الاكتظاظ الشديد في الغرف لدرجة عدم وجود متسع للنوم، ويعتقل الآلاف في خيم وكرافانات أو سجون بُنيت في زمن الانتداب البريطاني والتركي (مؤسسة الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٠). ولأغراض الدراسة الحالية سيتمُّ التعمُّق والتّركيز على التعذيب النفسي وآثاره وأشكاله، كونه محور هذه الدراسة مع عدم إغفال وسائل التعذيب الجسدي.

التَّعْذِيبُ النَّفْسِيُّ وَأَهْدَافُهُ:

يعتبر أداة قمع واسعة الانتشار في الكثير من الأنظمة الدكتاتورية، ولدى دول الاحتلال كما هو الحال في إسرائيل، وقد عُرِفَ في الأدبيات بـ "clean torture"، "no-touch torture"، "white torture" or psychological torture" (2009, Mausfeld). كونه لا يترك ندبًا ولا علامات على الجسد، مع أنه أكثر قسوة، وأبعد أثرًا من الندوب على الجسد، فتعذيب الجسد لا يستهدف بناء الإنسان النفسي مباشرة، ممَّا يسمح بالإبقاء ولو قليلًا من قوَّة الأنا "الذَّات"، فتبقى بعيدة عن سيطرة الجلَّاد الثَّامة وتبقي على القليل من حدودها دون أن يتمَّ تدميرها، فهو لا يمنح الجلَّاد "المحقِّق" السيطرة الكاملة على المعتقل ممَّا يُبقي فرصَ المواجهة قائمةً ويمنع حدوث الصدمة. أمَّا التَّعْذِيبُ النَّفْسِيُّ؛ فيستهدف الإنسان بكليَّته ويُدمِّر هُويَّته، كما هو الحال لدى معتقلي غونتانامو الذين حطَّمت شخصياتهم لدرجة أصبحوا غير مؤهلين حتَّى لأنْ يُقدِّموا للمحاكمة. ممَّا يُشير إلى أنَّ تعذيب النَّفس مزيجٌ من الرِّغبة في الحصول على المعلومات من جهة، وإيقاع الألم والرَّعب من جهة ثانية، بدليل أنَّ المُحقِّق ينسى أحيانًا لماذا يُعذِّبُ فيصبح التَّعْذِيبُ وسيلةً وغايةً، فلا الاعتراف ينجي ولا الاقتراب من الموت ينجي، فنجد المعتقل يعلن مسؤوليَّته عن أعمال لم يقم بها ظنًّا منه أنَّ هذه هي وسيلة النِّجاة (عدوان، ٢٠٠٣: ١٧). وفي هذا السِّياق يشير المُحقِّق الإسرائيليُّ ميخائيل كوبي ضمن المقال السَّابق الذِّكر (٢٠٠٤) "أنَّه لم يستخدم القوَّة لابتنزاز المعلومات من سجنائه إلا نادرًا، إذ كانت غير ضروريَّة في معظم الحالات" كإشارة لاعتماده على وسائل التَّعْذِيبِ النَّفْسِيِّ ويقول: "إنَّ النَّاسَ يخافون من المجهول. فهم يخافون من التَّعْذِيبِ، ومن السِّجْنِ مدَّةً طويلة. فكيف يمكن أنْ يكون حال شخص يجلس وعلى رأسه غطاءً مدَّة أربع ساعات، وهو جائع، ومتعب، وخائف، ومعزول عن كلِّ شيء، ولا فكرة

لديه عمًا يجري". عندما يعتقد السجين أن أي شيء قد يحدث له؛ التعذيب، الإعدام، السجن المؤبد، حتى اضطهاد أحبائه - يستطيع المحقق أن يمضي في عمله" (بودين، ٢٠٠٤: ٢). حيث يشير هذا المحقق إلى الأساليب النفسية والظروف الضاغطة جدًا التي ترافق عملية الاستجواب والتحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين مما يؤكد مرة أخرى أنها تتم بطريقة منهجية ومعدة بشكل مسبق من قبل متخصصين نفسيين يعرفون تمامًا ماذا يعني عدم اليقين والعزلة الاجتماعية، وسلخ الإنسان من محيطه وكيف تفقد إلى إنهياره (McCauley, 2007).

ويضيف المحقق الإسرائيلي المتقاعد كوبي "أن كل إنسان تقريبًا وهو تحت الضغط يتطلع، أولاً وقبل كل شيء، إلى الرقم (١) أي (ذاته)، وأن مكانة وهوية رجل ما، تعتمد على أوضاعه قبل الاعتقال، وأثناء الاحتجاز يصبح شعوره بذاته ضبابيًا، فالعزلة والخوف والحرمان تجبر المرء على التراجع، وعلى تغيير وجهته، وإعادة ترتيب أولوياته. وتترتب الأولويات تحت الضغط عند معظم الناس (١) الذات، (٢) الجماعة، (٣) العائلة، (٤) الأصدقاء، فحتى الرجل الأكثر التزامًا يتصرف بهذه الطريقة حين يشتد الضغط عليه اشتدادًا كافيًا، حيث يحفظ ويحمي نفسه على حساب أي شخص" (بودن، ٢٠٠٤: ٤٦).

وبالتالي فإن تعذيب النفس يهدف إلى الانحدار بالفرد إلى حالة من العجز تؤدي للتمركز حول الذات، وهذا ما أورده ممدوح عدوان في كتابه "حيونة الإنسان" عن يوسف إدريس في وصفه للضرب والتعذيب الجسدي، ليس هو ما يؤلم بل الشعور بالعجز والإهانة الناتجة عن الضرب " أنت لا تشعر بالضرب حين تكون حرًا أن تردّه، أنت تشعر به حين يكون عليك فقط أن تتلقاه، ولا حرية ولا قدرة لك على رده، هناك تجرب الإحساس الحقيقي للضرب، بألم الضرب، لا مجرد الألم الموضوعي للضربة، إنما بألم الإهانة، حين تحس أن كل ضربة توجه إلى جزء من

جسدك توجه معها ضربة أخرى إلى كيانك كله، إلى إحساسك وكرامتك، ضربة أمها مبرح لأنّها تصيب نفسك من الدّاخل" (عدوان، ٢٠٠٧: ١٦). فالعجز يقود لتدهور الوظيفة العقلية والانهيال الإدراكيّ والعاطفيّ والسلوكيّ، ويستهدف بنية الشّخصية الأساسية والأداء النفسيّ والاجتماعيّ للمعتقل، ممّا يشعر الإنسان بالانفصال عن ذاته ومحيطه وأسرته، وهذا يقود على المدى البعيد إلى اختلال بنية الأسرة، وبنية المجتمع، ويُدْمِر العلاقات الأسرية وعلاقات الأبوة والعلاقات الحميمة بين الأزواج، ويقود الفرد إلى فقدان الصّلة بالواقع، ويحول دون التفكير أو التخطيط للمستقبل (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برتوكول استانبول، ١٩٩٩: ٨٥). وقد أشار خليفة (٢٠٠٨) في كتابه "القوقعة" حين وصف نفسه بعد الاعتقال والتّعذيب " في حضور النّاس أحسّ بالوحشة والغربة، أشعر أنّ هناك عبئاً ثقيلاً ملقّى على كاهلي، ولا يزول هذا الإحساس إلّا عندما أعود إلى غرفتي، أستلقي على سريري وأحدّق في السّقف، أبقى ساعات... ساعات طويلة على هذه الشّاكلة. ودون أنّ أفكر بشيء"، وقد أوضح كلّ من كاساهان وعبّاسيّ بيضون (٢٠١٣) أنّ الأطفال المقدسيّين الذين اعتقلوا قد تعرّضوا للإساءة النفسيّة وللإهانة والتّهديد، وللغف الكلاميّ وأبعدوا عن عائلاتهم النّووية، وأجبروا على السّكن مع العائلة الممتدة خارج مكان سكنهم، تأثرت علاقاتهم الأسرية، وزاد من الضّغوط الاقتصادية على الأسر واضطرهم لدفع غرامات ماليّة كبيرة جدّاً من أجل إطلاق سراح أبنائهم، وأنّ ٤٠% من الأطفال أصبح لديهم ميلٌ لاستخدام العنف اتّجاه أسرهم واتّجاه المجتمع. وكما ورد في تقارير الأمم المتّحدة أنّ التّعذيب النفسيّ والألم النفسيّ يُحدث تدميراً جوهريّاً وعميقاً للذّات. وبما أنّ الذّات هي المسؤولة عن الأداء النفسيّ للإنسان؛ فالتّعذيب يُقوّض قدرتها على التّكيّف ويشوّه صورة الإنسان عن نفسه والآخرين والعالم، وهو انتهاك صارخ للذّات ويمكن أن يقود إلى الاضطراب والمرض.

أما عليان (٢٠١٣) في دراسته حول الاغتراب لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار، والتي هدفت للتعرف على أبرز مظاهر الاغتراب ومصادره لديهم، وإلى التعرف على الخيارات السلوكية التي يستخدمونها لمواجهة اغترابهم، قد بين أن ٧٨٪ من المشاركين في الدراسة يعانون الاغتراب، وقد تمثل الاغتراب في الشعور بالعجز، والعزلة الاجتماعية، واللامعيارية، واللامعني، والاغتراب الذاتي، كما ويؤدي التعذيب بالإنسان إلى التراجع والنقص نفسياً وسلوكياً إلى مراحل تطورية سابقة، فيستخدم وسائل دفاعية بدائية ومنها الانقسام، والتفكك، والاستدماج أو الذوبان (splitting, dissociation and introjection). والتوحد مع المعتدي أو التماهي مع المعتدي، وهي حيلة دفاعية لا واعية يستخدمها الإنسان بهدف استعادة السيطرة، خاصة حين يكون في حالة صراع تفوق قدرته على المواجهة، حيث الصراع لا يُطاق فتقوم الضحية بالذوبان مع الجلاد ويتكون لديه صورة سلبية عن ذاته لدرجة أنه يعتقد أنه يستحق التعذيب فعلاً، مما يؤدي به إلى ممارسة سلوكيات تدمير الذات لدرجة التوجه للتعاون مع المحتل، وهذا ما بينه ضيف في دراسته (٢٠١٤) حول الخضوع والتوحد مع المعتدي لدى عملاء الاحتلال في محافظات غزة، وقد بين فيها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الخضوع والتوحد مع المعتدي. ويشير حجازي في كتابه (التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور)، إن الإنسان المقهور يميل للتماهي مع المتسلط لتخفيف الشعور بعدم الأمن، وتخفيف الشعور بالفراغ الوجودي وتقليل قيمة الذات الناتجة عن الرضوخ لفترة طويلة، حيث يسعى المقهور إلى الهروب من الذات ومن الجماعة التي ينتمي إليها فيتنكر لذاته، وللقضايا الجماعية ويتشبه بالمتسلط، ويتمثل عداونه وطغيانه ومط حياته وقيمه العليا ويذوب في عالم المتسلط لدرجة أنه يصبح هو عينه له هويته وشخصيته" (حجازي، ٢٠٠٥: ١٢٣-١٢٤).

كما وتستخدم ضحايا التعذيب الكبت أيضاً، فيكبتون ردود فعلهم الجسدية والنفسية، وهذا يقود إلى فقدان الشعور بتماسك الذات، وإلى الشعور بالغبية عن الذات، وبضياع الهوية، وعدم القدرة على حماية النفس من الألم، والقلق، مما يجعل المعتقل عرضة لمعاناة من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة (Spitz, 1989). فيظهر على شكل أعراض ومنها إعادة عيش الحدث، التجنب، التجمد العاطفي، التحفز المستمر، كما وقد تظهر أعراض الانفصال عن الواقع وشعور الشخص بأنه لا يملك جسده de-personalization، وأن العالم غير حقيقيي de-realization وهذا ما أظهرته الأدبيات والدراسات السابقة (الزير، 2013; DSM5, 2001).

وقد تأكد ذلك في دراسة اسنمان دي وآخرين (2003)، Eisenman, D., et al., حيث إن 36% يعانون من الاكتئاب، 18% يعانون من أعراض ما بعد الصدمة نتيجة للاعتقال والتعذيب. كما وبين محمد الزير (2001) أن التعذيب النفسي يُنبئ بظهور الأمراض النفسية والاضطراب الناتج عن الصدمة، PTSD وأن 35% من أفراد العينة يعانون من هذا الاضطراب. وأن التعذيب النفسي بأشكاله، ومنها التهديد بالاعتداء، الإهانات الجنسية، ومشاهدة أحد أفراد الأسرة أثناء تعذيبه، والإجبار على العمل أثناء الاعتقال (العبودية) جميعها تؤدي إلى PTSD والاكتئاب واضطرابات القلق كيلر وآخرون، et al., Keller. (2006). وباسجلو وآخرون Basgolu et al., (2007) أكدوا تعرض المعتقلين للإهانة وإلى إساءة المعاملة التي لا تختلف في آثارها عن التعذيب الجسدي، وأنهم أُجبروا على مشاهدة حالات إعدام وتعذيب لأصدقائهم، وتهديد بالاعتداء والعزل مما أدى إلى الشعور بفقدان القدرة على السيطرة والتحكم بأنفسهم ومصائرهم والذي كان له الأثر الأكبر على زيادة شدة أعراض الصدمة والاكتئاب. وباسجلو (2009) Basgolu أوضح أن التعرض للتعذيب كوضع المعتقل في ظروف تهدد حياته، وحرمانه من الاحتياجات

الأساسية إضافة إلى الاعتداءات الجنسية، الاستغلال النفسي والإهانة، وتعرضه لدرجات حرارة متفاوتة بين الحرارة الشديدة والبرد القارس، وعزله عن المحيط في غرف العزل والمنع من النوم ومن الطعام والماء ومن استخدام الحمام ومن العناية الطبية، وعزله وتعرضه للتعذيب النفسي والتهديد بتشويه جسده. يؤدي إلى اضطراب ما بعد الصدمة. وأن الاعتقال الذي يقوم به الأعداء يُسبب حدوث اضطراب ما بعد الصدمة بدرجة أعلى. كما أن الاعتداءات الجنسية ساهمت في حدة أعراض الصدمة. أما بنوماكي وآخرون Punamäki, et al (٢٠١٠) فأوضحت أن التعذيب بشكله يؤدي إلى أعراض ما بعد الصدمة، وتزداد شدة الآثار عندما يترافق الشكّلان معاً، والتعذيب النفسي يرتبط مع زيادة الأعراض الجسمية.

ويشير عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين في مقالة نشرت في مجلة تعنى بشؤون الأسرى والمعتقلين تُسمى (نفحة): إن إسرائيل تبدأ باستخدام التعذيب النفسي منذ لحظة افتتاح البيوت في منتصف الليل وبطريقة وحشية، مستعينين بالغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، ويتم الاعتداء على أفراد الأسرة بالضرب، ويجبرون على إخلاء البيت، والوقوف في الشارع حتى في ليالي البرد القارس، وذلك بهدف حسم معركة التحقيق من أول لحظة وإثارة الرعب لدى المعتقل. وأشار إلى أن ٩٠٪ من المعتقلين يبدأ التحقيق معهم منذ لحظة مدهامة البيت (قراقع، ٢٠٠٤).

بناءً على ما تقدّم، فإننا سنتناول وسائل التعذيب النفسي الأكثر شيوعاً في المعتقلات الإسرائيلية بمزيد من الإيضاح، ومن أشهر تلك الأساليب:

العزل:

ويُعرف أحياناً بالحبس الانفرادي Solitary confinement حيث يوضع المعتقل في بيئة معزولة تخلو من أي تواصل اجتماعي، والشخص الوحيد الذي يمكن أن

يشاهده هو السّجان، وهذا ما يُعرّف بالعزل التّام، أو يعزل جزئيّاً أيّ مع عدد صغير مكوّن من اثنين إلى أربعة معتقلين عن باقي المعتقلين، أمّا التّوع الثّالث من العزل فيُعرّف بالعزل الجماعيّ وفيه يتمّ عزل مجموعة مكوّنه من ٨-٣٠ معتقل وضمن ظروف غاية في السّوء والاكتظاظ؛ بهدف إيجاد بيئة مناسبة للفتن والصّراعات بين المعتقلين أنفسهم (Ojeda,2009).

وحتىّ نهاية كانون ثاني ٢٠١٥ بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين المعزولين في سجون الاحتلال الإسرائيليّ ٢٤ معتقلاً، موزعين على سجون نفحة، رامون، ايشيل، ايلون وغيرها. ويتمّ اتّباع العزل الفرديّ أو مع شخص آخر مختلف تماماً عن المعتقل دينياً وثقافياً وسياسياً؛ بهدف إثارة المشاكل والصّراعات بينهم، ويتمّ في زنازين ضيقة وتفتقر لمقومات الحياة الإنسانيّة، رطبة ومظلمة ولا تدخلها أشعة الشّمس (البرغوثي، ٢٠١٠). وقد يعزل المعتقل لعدّة أسباب ومنها أمنيّة كعزل القيادات عن القاعدة؛ بهدف تشتيت وإضعاف العلاقات التّنظيميّة (مؤسّسة الضّمير، ٢٠١٥). أو يعزل كعقاب وكإجراء انضباطيّ على ارتكاب مخالفة، عزل "تأديبيّ" "disciplinary segregation، أو عزل إداريّ administrative segregation" وهذا الإجراء يؤخذ بحقّ المعتقلين الذين يُعتقد بأنّهم يشكّلون خطراً على إدارة السّجن، وقد يستمرّ لأشهر وسنوات (٢٠١٢، Weir). هذا التّوع من العزل مُطبّق في السّجون الإسرائيليّة وعانى منه العشرات من المعتقلين الفلسطينيين ومنهم أحمد سعادات ومراون البرغوثي. أو قد يتمّ العزل لأسباب نفسيّة فيعزل المرضى التّفسيّين كوسيلة لتهرّب إدارة السّجون من مسؤوليّاتها نحوهم ممّا يزيد من تدهور أوضاعهم التّفسيّة (مؤسّسة الضّمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ٢٠١٥).

إنّ العزل وخصوصاً ذلك الذي يستمرّ لأشهر وسنوات يُحدِث آثاراً نفسيّة

ومنها: القلق، الاكتئاب، الشك وعدم الثقة، معاناة من نوبات هلع، وعدوان Weir, (2012). وتؤكد مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (٢٠١٥) أنَّ المعتقلين الفلسطينيين الذين تعرّضوا للعزل لفترات طويلة قد انخفض مستوى صحتهم النفسية، وظهرت عليهم أعراض طويلة المدى استمرت حتى بعد إطلاق سراحهم من العزل ومنها: اضطرابات في النوم، مخاوف، قلق، توتر، وتغيّر سلوكهم وتعاملهم مع المعتقلين الآخرين وبدوا انطوائيين، ومن المهم الإشارة إلى أنَّ إدارة السجون لا تقدّم لهم العناية النفسية اللازمة باستثناء الأدوية المهدئة، دون أن يسبقها تشخيص سيكولوجي دقيق، ويتم التّواصل بين المعتقل والطبيب النفسي من خلال مترجم لا يتقن اللغة العربية ممّا يعيق عمليّة الاتّصال، ويقلل من استفادة المعتقل من اللّقاء، بالإضافة إلى أنّ هذا الشّكل من العلاقة لا يتوافق مع أخلاقيات بناء علاقة علاجية محايدة وداعمة.

أمّا العزل الحسيّ فيتمّ منذ لحظة الاعتقال حيث تُقيّد اليدان إلى الخلف، وتُغطّى العينان، وأحياناً الأذنان؛ بهدف إحداث عزلة حسية تامّة، فلا يعود المعتقل قادراً على إدراك الوقت والمكان، ولا الاتّجاهات ممّا يجعله مُعتمداً بشكل كليّ على المُحقّق، وبالتالي التّبعيّة له ومن ثمّ الانهيار. إنّ وضع الكيس على رأس المعتقل لا يقصد منه عزل المعتقل عن المعتقل الآخر فقط، إنّما من أجل عمل اختلال في التّوازن وحالة من عدم التّركيز وفقد الاتّصال مع المؤقت مع البيئة المحيطة لتصبح غير مألوفة ممّا يشعره بالضّياع وعدم اليقين (British Medical Association, 1986). وفي العزل يوضع المعتقل في زنزانه يُطلّق عليها المعتقلون الفلسطينيون اسم "الخرزانه" للدلالة على صغر حجمها وشدة العتمة وضيق النفس، فالزّنزانه لا ينفذ منها الصّوء أو الصّوت حيث تُفرض على المعتقل حالة الصّمت التّام والترقّب التّام (فروانه، ٢٠١٥). إضافة إلى أنّه يصعب على المعتقل

أن يُغيّر وضعه الجسديّ أو يتحرّك بسبب ضيقها الشّديد، وبالتالي فهو في عزل جسديّ أيضاً، وأحيانا قد يسمح وبشكل مُتعمّد بنفاذ أصوات تعذيب معتقلين آخرين، ويمكننا القول: إنّ غرف العزل قد بُنيّت وصمّمت بطريقة عدائيّة، وهي تُمارس العنف اتّجاه قاطنيها؛ فهي بنايات رطبة، عَفِنَة، لا تدخلها الشّمس، وتصل إليها بعد أن تمرّ في دهاليز وممرّات وأقبية، لقد بُنيّت بطريقة معماريّة لا إنسانيّة وغير شرعيّة، تهدف لممارسة الإكراه والعنف البدنيّ والنّفسيّ للمعتقل، وتختزل الإنسان وتحدّ من آفاقه (جميلة برفاش، ٢٠٠٠).

إنّ الرّائر الوحيد لزنزانة العزل هو المحقّق الذي يأتي من فترة لأخرى للتأكد من جاهزيّة المعتقل لتقديم اعترافات (Ojeda, 2009). هذه الطّروف غير الإنسانيّة تؤدّي إلى معاناة المعتقلين من أعراض شكّ، وأعراض هلوسة حادّة، وهذيان، وتهيج وانفعال دائم، وعدوان مُوجّه نحو الدّات (Reyes, 2007). ويرى "دونالد هيب" في نظريّة الشّخصيّة أنّ حرمان الإنسان من حواسّه يقود خلال ٤٨ ساعة إلى أعراض تشبه Psychosis أعراض ذهانيّة والتي تبدأ بالهلوسة وتنتهي بالانهيار النّفسيّ والجسديّ.

(Mausfeld, 2009; Pope, 2011). في حين يرى عالم النّفس الاجتماعيّ أريك فروم بأنّ الإنسان عندما يتمّ عزله عن الطّبيعة وعن الآخرين يشعر بالوحدة والعجز فحاجته للانتماء وإلى الشّعور "بالنّحن" لا الأنا هي ما تدفعه للإبداع، والإنسان يحتاج إلى التّجدر، وأنّ يكون جزءاً متّصلاً بالكون وإلا فإنّه يفقد تميّزه ويفقد معنى هويّته الشّخصيّة، كما ويحتاج الإنسان إلى الإطار المرجعيّ ليحكم من خلاله على سلوكه وفي حال غاب أو فقد هذا الإطار يفقد الإنسان استقراره ويفقد استمراريّة سلوكه وهذا ما يحصل عند عزل المعتقلين (أسعد، ١٩٩٦). كما وكشف باسجلو (٢٠٠٩) Metin في دراسته حول وسائل التّعذيب وآثارها

أنَّ عزل المعتقل عن المحيط يؤدي إلى اضطراب ما بعد الصدمة. وبينت كيلر وآخرون (Keller, et al., ٢٠٠٦) أنَّ ٨,٩٪ ممَّن تعرَّضوا للتَّعذيب ومنها العزل الحسيَّ أدَّى لظهور أعراض الصدمة.

أسلوب التَّخويف "الفوبيا":

يعتبر من وسائل التَّعذيب النَّفسيَّ التي تحدث مستويات عالية من ردود الفعل خصوصا استخدام الكلاب. لقد استخدم هذا الأسلوب في تعذيب المعتقلين المناهضين للنَّظام الديكتاتوريِّ في تشيلي إبَّان حكم الديكتاتور بينوشي، كما واستخدمته وكالة الاستخبارات الأمريكيَّة CIA في معسكرات الاعتقال في العراق وفي معتقل غوانتانامو في كوبا بعد أحداث ١١/سبتمبر فيما يُعرَف بالحرب على الإرهاب (مايلز، ٢٠٠٧). وقبل ذلك بكثير استخدمته إسرائيل في المطاردة والقبض على المعتقلين، وأثناء الاحتجاز والتَّحقيق وأثناء نقلهم من سجن لآخر أو من السَّجن للمحكمة، حيث تعتبر هذه الوسيلة في إسرائيل من الأسلحة "الدَّفاعيَّة" كما تُفصَّل تسميتها منذ ١٩٧٤ وفي فترات الحرب على لبنان وفترة احتلال الجنوب اللبناني. يزداد أثر هذه الوسيلة تَبَعًا لثقافة المعتقل الفرديَّة وللثقافة المجتمعيَّة التي ينحدر منها، فبعض الثقافات ترى ملامسة الكلاب تمسُّ بالطَّهارة ممَّا يجعل التَّعرُّض لها ذا أثر عميق، كما حصل في سجن أبو غريب بما عُرِفَ بترهيب المسلمين من الأنياب "Muslim dread of canines" (Reyes, 2007). وتشير تسميل (٢٠١٢) إلى أنَّه في سجن صرفند وهو عبارة عن قاعدة عسكريَّة، كان يتمُّ التَّحقيق فيها مع المعتقلين الفلسطينيين ومعتقلين عرب تمَّ اختطافهم من خارج البلاد، تمَّت إحاطة السَّجن بالكلاب الهجوميَّة المُدرَّبة، وقد تمَّ إخضاع المعتقلين للتَّحقيق وتعليقهم ومهاجمتهم بالكلاب وتعرضهم لجميع أنواع التَّعذيب.

التهديد:

وهو أحد وسائل الضَّغط النَّفسيّ التي تمارسها سلطات السَّجون بحقّ المعتقلين الفلسطينيين، فيهدّد المعتقل بإبقائه في السَّجن لفترة طويلة، وبتحويله للاعتقال الإداريِّ لمُدّة طويلة، وأنّه سيتمُّ تمديدُ اعتقاله لمُدّة ٦ أشهر وبشكلٍ دوريّ، أو تهديدهُ بالقتلِ وأحيانا يتمُّ ذلك بتصويبِ مسدّسٍ نحوَ رأسه أو الضَّغط عليه من أجلِ الإدلاءِ بمعلوماتٍ بأنّه سيتمُّ اعتقالُ زوجته أو شقيقته أو والده، أو قد يُهدّدُ بهدم بيته وتشريد أسرته، أو بالإبعاد، كما ويتمُّ زرعُ عملاءٍ في غرفِ الاعتقالِ للحصولِ على اعترافاتٍ ولفرفعٍ وتيرةِ الضَّغوطِ التي تسبّب الانهيار كما ورد في تقارير المفوض السَّامي لحقوق الإنسان (٢٠١٣). إضافةً إلى تهديد المعتقلين بالاعتصاب أو الاعتداء الجنسيّ عليهم سواء كان المعتقل من الإناث أو الذَّكور وهذا الأسلوب يُعتبر من الوسائل التي تهدف إلى استباحة المحرَّمات والإهانة (Reyes,2007). كما ويُجبرُّ المعتقلون من الجنسين على خلع الملابس، ويتمُّ التفتيش العاري من قبل الجنود والمجنّذات، حيث يقومون بالتحرّش الجنسيّ بالمعتقلين ولمس أجسادهم وتعريضهم للسَّخرية، والكلمات النَّابية (قراقع،٢٠٠٤). وأشار تقريرُ مؤسَّسة الضَّمير (٢٠١٥) إنّ المحقِّقين يُجبرون النِّساءَ المعتقلاتِ على خلع الحجاب، ويُجبرَّن على التَّعري أمام الجنود، وتتمُّ مساومتهنَّ على ذلك مقابل تقديم الاعترافات.

غرف المتعاونين "العملاء":

وقد أُطلق عليها الفلسطينيون اسم "غرف العار". قامت أجهزة المخابرات الإسرائيليّة بتطوير هذا الأسلوب واعتمده في الضَّغط على المعتقلين للحصول على المعلومات التي لم يتوصلوا لها أثناء التَّحقيق بالوسائل الأخرى، فيتتمُّ إيهامُ المعتقل أنّه أنهى

التَّحْقِيق، وينقل لأقسام "العصافير" أي العُمَّلاء من مركزِ تحقيقٍ لآخرٍ معصوبِ العينين، ويتمُّ إخباره على سبيل المثال أنه في سجنٍ مجدو أو عسقلان حيث يطمئن المعتقل للأشخاص الذين يتوهمُّ بأنهم معتقلون فلسطينيون قد أنهاوا تحقيقهم. وهؤلاء بدورهم يقومون بالتَّقرب منه ويظهرون تفهيمًا للظروف التي مرَّ بها أثناء التَّحقيق ويتعاطفون معه بهدف كسب ثقته، وليبدأ الحديث عما يَعتقد أنه سَبَبُ اعتقاله ونشاطاته خارج المعتقل ودائرة أصدقائه. وإن لم يستجب المعتقل لهم يمارسون الضَّغط عليه، ويقومون بتهديده بالقتل والاعتداء الجنسي لإجباره على تقديم اعترافات خاصَّة بنشاطاته وفعاليَّاته. ويتمُّ إجباره تحت التَّهديد على كتابة اعترافات تستخدم كدليل ضدَّه تمهيدا لمحاكمته. ويبدو أنَّ الحكومة الصَّينيَّة قد تبنَّت آليَّة تجنيد العملاء، فقامت بتشكيل فرِقيٍّ من المتعاونين على غرار أقسام العار في السَّجون الاسرائيليَّة، وسَعَت إلى اعتقال المعارضين السياسيِّين في أقسام تُدار من قبل ما يسمَّى "رؤساء الرِّنازين" أو "مراقبو الرِّنازين" أو "الحكومة الثَّانية" حيث يتولَّى هؤلاء عمليَّات التَّعذيب والاستجواب (منظمة العفو الدَّوليَّة، ٢٠٠١). كما ورد في كتاب فرانز فانون "معذبو الأرض" وصف لتعذيب الأسرى الجزائريِّين على أيدي المستعمرين الفرنسيِّين أنَّهم استخدموا غسيل أدمغة المعتقلين لتحويلهم إلى متعاونين (فانون، ١٩٧٣).

ولكي يتمَّ تناولُ موضوع الدِّراسة بشموليَّة؛ لا يمكننا إلَّا أن نوضِّح أشكال التَّعذيب الجسديِّ أو الأشكال الماديَّة والملموسة للتَّعذيب إن جاز التَّعبير.

التَّعذيب الجسديُّ:

عُرِفَ بأنَّه يتركُّ نُدوبًا، جروحًا، ويُبقي أدلَّة ماديَّة إمَّا دائمة أو مؤقتة على تعرُّض المعتقل للتَّعذيب. وقد تظهر هذه الآثار على الجلد كالكدِّمات والأورام والجروح

والتقرّحات والحروق والإعاقات، وقد تظهر على الوجه، ومنها الكسور ونزف العيين، وفقدان البصر الكلّي أو الجزئيّ وكسر الأنف والأسنان. وقد يتضرّر منها الجهاز الهيكليّ والعظميّ والصّدر والبطن والجهاز البوليّ والتّناسليّ والجهاز العصبيّ وغيرها من أجزاء الجسد (مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، برتوكول استانبول، ١٩٩٩). وأكّدت هذه التّائج من قبل الطّلاع (٢٠٠٠) حيث بيّن أنّ المعتقلين السّابقين يعانون أمراض الجهاز الهيكليّ بنسبة (٢٥,٥٧٪)، والسّكري بنسبة (٢٢,٩٪). أمراض الجهاز التّناسليّ والبوليّ (٢٢,٠٤)، أمراض الجهاز الهضميّ (١٩,٩٪)، أمراض القلب (١٩,٥٢٪)، أمراض الجهاز التّنفسيّ بنسبة (١٧,٦٦٪)، وأمراض جلديّة بنسبة (١٣,٦٣٪). وتبيّن وجود علاقة ارتباط بين الضّغوط النّفسيّة والأمراض السّيكوسوماتيّة. وتمّ توضيح آليات التّعذيب وآثارها الجسديّة على القاصرين الفلستينيّين من قبل أبو الهين (٢٠١٠) الذي بين أنّ التّعذيب الجسديّ الذي مورس على الأطفال أثناء اعتقالهم من قبل فريق من المحقّقين من ٥-٦، فبعد تكبيل الأيدي للخلف وتعصيب العيين، يقوم المحقّقون بضرب المعتقل على الوجه والبطن، والمحقّق جالس على بطنه حيث يجبر على الاستلقاء على الأرض. والآخر يفتح أرجل الطّفل ويضع كرسي ويثنيهما بقوة ويجلس عليه. الثالث يضغط على خِصية المعتقل بقوة. الرّابع يسكب الماء على أنف المعتقل وهو معصوب الأعين ويوضع على رأسه كيس خيش شديد القذارة ورائحته كريهة. ممّا أدّى إلى أنّ ٢٦٪ منهم يعانون من أوجاع في الخِصية، و ١٣٪ من أوجاع في المعدة و ١٢٪ من مشاكل في الجهاز التّنفسيّ كالأزمة. و ١٦٪ من أوجاع الرّأس والصّداغ و ٣٢٪ من أعراض سيكوسوماتيّة. وهذه التّائج تشابهت مع نتائج دراسة قام بها أمون بي أولاك P'Olak- Amone (٢٠٠٩) في شمال أوغندا بينت أنّ آثار التّعذيب لا زالت ظاهرة على المعتقلين الذين أطلق

سراحهم وفي أجزاء الجسد كافة، وذلك بعد فترة طويلة من إطلاق سراحهم وكانت على شكل حروق، ضرب، إصابات رصاص، جروح ناتجة عن استخدام الحِراب، إجبار على السير على الأقدام لمسافات طويلة بدون أحذية، بالإضافة إلى الاتجار بالفتيات والاعتداءات الجنسية وما يرافقها من تشويه لأجسادهن. أمّا في فلسطين فقد بيّنت تقارير هيئة الأسرى وغيرها من المؤسسات الحقوقية تعرّض المعتقلين الفلسطينيين للتّعذيب الجسديّ كما أكّده الأدبيّات التي تتناول موضوع المعتقلين.

ومن بين أكثر أشكال التّعذيب الجسديّ انتشاراً يأتي الشّبح وهو إرغام المعتقل على الجلوس أو الوقوف في أوضاع جسديّة مؤلمة ممّا يسبّب ألماً شديدة في المفاصل والعمود الفقريّ، وعادة ما يكون الشّبح بتقييد الأيدي للخلف مع عصب العينين، أو وضع كيس من الخيش تفوح منه الرائحة الكريهة على الرّأس (British Medical Association, 1986). ويمكن أن يتمّ شبح المعتقل بداخل الرّزانة أو غرفة التّحقيق أو بالممرّات وأحياناً أخرى في داخل مرحاض، وتتراوح فترات الشّبح من ساعتين إلى أسبوعين أو شهر وأحياناً تصل لثلاثة أشهر وبشكل متواصل، قد يُمارس الشّبح بواسطة البكرة حيث يتمّ تقييد اليدين والقدمين بواسطة حبل ورفع المعتقل لأعلى بواسطة بكرة، ويكون رأسه مدليّ للأسفل ويقوم المحقّقون بالاعتداء عليه (البرغوثي، ٢٠١٠). كما ويُجبر المعتقلون على مشاهدة وسماع زملائهم يتعرّضون للتّعذيب أثناء الشّبح وقد يُعذب الأب أمام الابن، والأخ أمام أخيه، "حفلات التّعذيب" هذه التي تتمّ أثناء الشّبح في ساحة السّجن، والتّعذيب على مرأى من الآخرين، يشبه ما سمّاه ميشيل فوكو "العقاب المشهديّ" كما حدث لداميان 1757 Damiens الذي تمّ جرّه بالخيل وتقطيع جسده وحرقه أمام الجمهور كعقاب له، ومن ناحية أخرى فهي طريقة تهدف

لردع الآخرين وإجبارهم على التخلي عن المقاومة (فوكو، ١٩٩٠). تماما كما تسعى إسرائيل من وراء هدم بيوت المقاومين وتشريد أسرهم ألا وهو ردع الآخرين.

الضرب:

ويتمثل بجلد المعتقل بشكل متواصل وقد يصل إلى ١٠٠ جلدة على أنحاء الجسم كافة، أو على العضو المصاب، أو على الأعضاء التناسلية، وعادة ما يكون الضرب باستخدام الأيدي والأرجل أو بوساطة هراوة أو بأعقاب المسدسات والبنادق، وأحيانا بضرب الرأس بجدار الغرفة (قراقع وفراج، ٢٠٠٧). كما ويترك الضرب آثارا بعيدة المدى خصوصا وأن المعتقل يكون في وضع لا يستطيع فيه الدفاع عن نفسه أو حماية نفسه، وقد أدى الضرب المبرح الذي يتعرض له المعتقلون إلى استشهاد العديد منهم، كما وتسبب بإعاقات جسمية ونفسية مدى الحياة (البرغوثي وآخرون، ٢٠١٠).

دشات المياه والتيارات الهوائية الساخنة والباردة:

حيث تسلط على المعتقل خراطيم ماء ضخ عالية، والبعض يتعرضون لتيارات هوائية ساخنة وخصوصا في الصيف وإلى تيارات هوائية باردة في فصل الشتاء، مما يعرضهم لأمراض الجهاز التنفسي والتهاب الرئتين. وتم تعريض البعض إلى غمر الوجه بمياه متجمدة أو غمر الجسم داخل حوض الاستحمام بمياه ساخنة أو باردة (قراقع، ٢٠٠٤). وقد أكد باسجلو (٢٠٠٩) Basgolu أن تعريض المعتقل لدرجات حرارة متفاوتة بين الحرارة الشديدة والبرد القارس وغيرها من وسائل التعذيب تؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسية وليس فقط جسدية ومنها أعراض الصدمة.

الخنق والإيهام بالغرق watrboarding

أو ما يُعرف في أمريكا اللاتينية "the submarine" فهي من وسائل التعذيب الجسدية، ولكن أثرها نفسي وقد شاع استخدامها في سبعينيات وثمانينيات القرن

الماضي في أمريكا اللاتينية ومنها تشيلي أيام حكم بنوشي وتمّ توثيق ذلك من خلال مقابلات مع الناجين، وفيها يتمّ وضع رأس المعتقل في الماء لعدة دقائق حتى يقارب على الغرق والاختناق ثمّ يرفع رأسه، ويتمّ تكرار العملية تبعاً لما يقرره المحققون وهذا الأسلوب من التعذيب يترك آثاراً نفسية وجسمية بعيدة المدى على المعتقل، إضافة إلى أنه من الأساليب التي يصعب إثبات حدوثه (Correa, 2007). كما واستخدمت في السجون الإسرائيلية في الانتفاضة الأولى ضدّ الفلسطينيين. للإيهام بالغرق عدة أشكال فإما أن تتمّ محاولة الخنق عن طريق إدخال جزء من خرقة أو قطعة قماش بالفم حتى لا يصدر صوتاً أثناء ضربه ولفّ الذراع حول العنق ولفترة طويلة، أو من خلال إغراق رأس المعتقل في الماء من المياه عنوة داخل فم المعتقل، أو من خلال إغراق رأس المعتقل في الماء حيث يكون الماء ملوّثاً بحيث يصبح قريباً من الاختناق أو الموت بسبب نقص الأكسجين (Reyes, 2007). ومع أنّ إسرائيل تدّعي أمام العالم أنّها لا تمارس هذا النوع من التعذيب إلا أنّ الكثير من الشّهادات التي أدلى بها المعتقلون السابقون وأهاليهم ومحاموهم تؤكّد أنّه لا زال يُستخدم، وحتى القاصرين الفلسطينيين مُورِس بحقّهم الإيهام بالغرق كما أكّد أبو الهين (٢٠١٠).

الحرمان من النوم:

يتمّ خلال فترات التحقيق ولأوقات قد تستمرّ يومين أو أسبوعين وبشكل متواصل، حيث يتعرّض المعتقل لجولات تحقيق طويلة ويجتمع حول المعتقل أكثر من عشرة محققين يُريحون بعضهم ويوجهون سيلاً من الأسئلة والتّهم له الأمر الذي يجعله غير قادرٍ على التركيز ولا يستطيع استيعاب ما يقال له (الخنق، ٢٠١٢؛ أبو الهين، ٢٠١٠). ويشير الحموز (٢٠١٤) إلى أنّ المعتقلين الفلسطينيين قد تعرّضوا للحرمان من النوم لأكثر من ٢٤ ساعة وتعرّضوا للحرمان من الحركة والحبس في

مكان ضيق (الزُنزانة). وقد استخدم أسلوب الحرمان من النوم من قبل الرومان وكان يُسمّى (tormentum vigilae (waking torture) or tormentum insomniae) حيث يتم منع المعتقل من النوم لعدة أيام وعندما يسمح له بعد ذلك بالنوم يتم إيقاظه بالتعذيب والضرب، وقد يقوم الحارس بركل المعتقل أو صفعه في حال أغمض عينيه، ويتعمد الحارس إحداث ضجيج بالهراوات على حديد الزُنزانة طوال الليل ليحول دون تمكن المعتقل من الإغفاء ولو لدقائق، ويتم الحرمان من النوم بالترافق مع تغطية الرأس بكيس، والتعرية من الملابس. وقلة النوم تسبب الهلوسة وعدم القدرة على التركيز. وفي تقرير لأحد الأطباء النفسانيين العاملين في مؤسسة لندن الطبية لعلاج ضحايا التعذيب (MFVT) قال: إنه بعد ليلتين من دون نوم تبدأ الهلوسة، وبعد ثلاث ليالٍ يصبح لدى الناس أحلام حتى في حالة اليقظة وهو شكل من أشكال الدهان، ومع نهاية الأسبوع يفقد الإنسان إدراكه للزمن والمكان ويبدأ بالتحدث مع الأشخاص كأنهم من الماضي، وقد يرى النافذة على أنها منظر بحر قد ذهب إليه وهو طفل، مما يعني أن حرمان شخص من النوم يعني العبث بتوازنه وتعقله (Reyes,2007). والحرمان من النوم ولفترات طويلة استخدمتها إسرائيل كوسيلة تعذيب حتى مع الأطفال وهذا ما بينته نتائج دراسة قام بها أبو الهين (٢٠١٠).

الحرمان من الرعاية الصحية:

لقد شكّل الأطباء جزءاً من آليات تعذيب المعتقلين الفلسطينيين، وهي كغيرها من الأنظمة المستتبدة في العالم تخرق كل القوانين الإنسانية، وأخلاقيات مهنة الطب، فمن المفترض أن الطبيب يمارس مهنة إنسانية، فهو يمتلك قوة يستمدّها من قوة معرفته للعلاج وكيفية تخفيف الآلام وعلاج وشفاء الجسم والنفس، ولكن قوة المعرفة هذه وظفتها إسرائيل للتسبب بالأذى، فأطباء مصلحة السجون

الإسرائيلية يقدمون الترخيص الطبي لاعتقال السجناء في الحبس الانفرادي والعزل (روحاما، ٢٠١٢). كما وأشارت وهبي (٢٠١٢) إلى أن إدارة السجن الإسرائيلية قد استعملت عيادة السجن كوسيلة لمقايضة المعلومات من القاصرين، العلاج مقابل المعلومات. والدراسة الحالية تسعى لاستكشاف هذه القضية لدى عينة من المعتقلين السابقين.

وفي نهاية هذا الجزء من الأدبيات نقول: إنه بالرغم من كل محاولات التصنيف وما رافقها من توضيحات لأشكال التعذيب إلا أن عملية إثبات تعرّض الأشخاص للتعذيب ليس بالأمر السهل. فقد جاء في برتوكول استانبول (١٩٩٩) أن عددًا من الإصابات الناتجة عن التعذيب يصعب إثبات حدوثها لكونها مختلفة كثيرًا عن إصابات الصدمات الأخرى كالفقدان والمرض وغيرها. فغالبيتها تختفي بعد ستة أسابيع تقريبًا، وبذلك لا تترك آثارًا واضحة، بل تترك ندوبًا غير محدّدة المصدر، فطبيعة الطرق التي يلجأ إليها المعتذبون لا تترك علامات تشير إلى المصدر، وبالتالي تطمّر الحقائق، ويصعب إثبات تعرّض المعتقل للتعذيب (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برتوكول استانبول، ١٩٩٩: ٤). ولكن صعوبة إثبات الآثار الجسدية لا يعني أن المعتقل لم يتعرّض للتعذيب، وهذا ما أشار إليه خبير التعامل مع ضحايا التعذيب السويديّ "Sten Jacobssen" "the worst scars are in the mind" إلى أن أسوأ الندوب تلك التي في العقل والروح، (Reyes) ٢٠٠٧. ممّا يؤكّد أنّ تناول موضوع التعذيب من جانب واحد دون الآخر، واعتماد آليات توثيق قانونية فقط تستند إلى حقائق مادية وأدلة ملموسة أو مرئية من شأنه أن يغفل البعد النفسي والانفعالي والروحاني المتعلّق بتجربة الاعتقال والتعذيب، وسواء أكان التعذيب جسديًا أو نفسيًا؛ فكلاهما يُشعران المعتقل بالمسؤولية اتجاه ما يحصل معه، وما يرافقه ذلك من الشعور بالخوف، العار، الذنب، الخسارة والفقدان إضافة

إلى شعور عميق بالإهانة، كما وتجعله يعاني من أعراض القلق، ومن إعادة عيش الحدث، والتجنّب والتحفّز الدائم. وقد بيّن الزّير (٢٠٠١) وجودَ علاقة ارتباط قويّة بين التّعرّض للتّعذيب الجسديّ والنّفسي والآثار بعيدة المدى الناتجة عنه مثل الاضطراب الناتج عن الصّدمة PTSD والأمراض النّفسيّة والجسميّة. وأنّ الأعراض الجسميّة هي أكثر الأعراض التي يمكنُ التنبؤُ بظهورها على المدى البعيد نتيجة التّعرّض للتّعذيب الجسميّ.

أما التّعذيب النّفسي فيُنبئُ بظهور الأمراض النّفسيّة والاضطراب الناتج عن الصّدمة PTSD. فخبرة الاعتقال والتّعذيب من الخبرات التي تفوق قدرة الإنسان على الاحتمال وتترك آثاراً بعيدة المدى وتقود إلى معاناة حادّة أو مزمنة جسديّة ونفسيّة، كما وتؤدّي إلى تدني أداء الشّخصيّة وتدني مستوى الصّحة النّفسيّة ونوعيّة الحياة (العيسى، ٢٠١٦). ومن ناحية أخرى فقد بيّنت دراسة قام بها أبو الهين (٢٠١٠) الآثار الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي تطال الفرد والأسرة والمجتمع ككلّ، (أبو الهين، ٢٠١٠). وهذا ما أكّده ريلير ومهاثورة (٢٠٠٠) Reeler, and Mhetura, أنّ الذين تعرّضوا للاعتقال يعانون من التّهميش ومن تدهور أوضاعهم المعيشيّة وتدني مستوى الدّخل، وعلى مستوى الآثار النّفسيّة فهم يعانون من تقدير ذاتٍ مُتدنٍ. بينما أكّد باسجلو (٢٠٠٩) Basgolu أنّ التّعرّض للاعتقال والخطف والتّعذيب ووضع المعتقل في ظروف تُهدّد حياته، وحرمانه من الاحتياجات الأساسيّة، إضافة إلى الاعتداءات الجنسيّة، الاستغلال النّفسيّ والإهانة وتعرّضه لدرجات حرارة متفاوتة بين الحرارة الشّديدة والبرد القارس، وعزله عن المحيط في غرف العزل يؤدّي إلى اضطراب ما بعد الصّدمة. ومن جهة ثانية إنّ تعرّض الإنسان للتّعذيب لا يعني بالضرورة أنّ يعاني من اضطرابات تشخيصيّة أو مرّضيّة بالرّغم من وجود ردود فعل غير سوّية وانفعالات

حادّة. ومن القضايا المهمّة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تشخيص الآثار الناتجة عن التعذيب هي المعايير الثقافيّة، والتعبير اللغويّة التي تشير إلى الآثار الناتجة عن التعذيب، وكذلك المعنى الثقافي والاجتماعي الذي يعطيه المعتقل للتجربة ممّا يسهم في زيادة المواجهة والقدرة على الصمود وزيادة الصلابة النفسيّة كما تبين من دراسة دحلان (٢٠٠١) توصلت فيها إلى وجود فروق في صلابة التفكير ومرونته، وفي تقدير الذات وفي الثبات الانفعاليّ لصالح المحرّرين حديثا بالمقارنة مع غير المعتقلين. ووجود فروق دالة في صلابة ومرونة التفكير وفي التوجّه نحو الإنجاز لصالح المحرّرين أيضا. أمّا الحموز (٢٠١٤) فكشفت نتائج دراسته عن وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين متوسّطات الصلابة النفسيّة وبين متوسّطات أساليب التعذيب، وفي نفس الوقت فإنّ المعتقلين لديهم مستوى صلابة عالٍ بالرغم من تعرّضهم للتعذيب.

نلاحظ أنّ التعذيب لا زال يُمارس في إسرائيل بالرغم من توقيعها على اتفاقيّات مناهضة التعذيب، وأنّ استخدام التعذيب الجسديّ والنفسيّ لا يتمُّ بشكل فرديّ أو يتمُّ بشكل عشوائيّ، فهو جزء من النظام ومن المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة والقضائيّة الإسرائيليّة ممّا يؤكّد تشريع التعذيب، كما وشكّلت النظريّات النفسيّة المختلفة قاعدةً ومرجعاً لصياغة تلك الوسائل.

نظريّات نفسيّة تستخدم للتعذيب:

هدفت الدراسة الحاليّة إلى استكشاف مدى استخدام نظريّات علم النفس في السجون الإسرائيليّة ضدّ الأسرى الفلسطينيين. وتسليط الضوء على التّجاوزات الأخلاقيّة التي ترتبط بتدخّل علماء النفس في عمليّات التحقيق والتعذيب. وفي هذا السّياق تشير مارتون (٢٠١٠) وهي طبيبة الأمراض العقليّة الإسرائيليّة

ومؤسسة ورئيسة جمعية أطباء لحقوق الإنسان، إلى أن إسرائيل تستخدم الأطباء في التعذيب سواء الأطباء العامين أو الأطباء المتخصصين في الصحة النفسية وغيرها، فهم يُقدّمون تشخيصاتٍ وقراراتٍ حول أهلية المعتقلين للمثول أمام المحاكم وللتحقيق، الإبقاء في السجون، والعزل الانفرادي. وتذهب إلى ما هو أكثر خطورة، فالأطباء في إسرائيل ساهموا في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين، إمّا عن طريق تجاهل شكاوى المعتقلين حول تعرّضهم للتعذيب، حتّى المرضى منهم تمّ تجاهل شكاوهم وأُعيدوا إلى نفس المعتقل الذي أُسيئت معاملتهم فيه، وفي أحيان أخرى أهمل الأطباء توثيق الشكوى حول التّعريض للتعذيب، وتجاهلوا تقديم تقارير حول تعرّض المعتقلين للتعذيب، ولم يحافظوا على أسرار المهنة وعلى سرّية المعلومات التي هي أساس العلاقة بين المريض والطبيب والمعالج، كما وأنهم أجازوا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعريض المعتقلين لممارسات مؤذية (مارتن، ٢٠١٠).

في حين أقرّ رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" يعقوب بيري بوجود اختصاصية نفسية في وحدة تابعة لجهازه، عندما تعرّضت تلك الوحدة لعملية فدائية أثناء وجودها في منطقة مستوطنة كريات أربع المقامة على أرض مدينة الخليل. كما وأقرّ باستخدام التعذيب النفسي والجسدي بحق الفلسطينيين، وأنّ جهاز الشاباك قد قدّم معلومات وشهاداتٍ مزوّرة للجنة لاندو وذلك بهدف إخفاء استخدامهم للتعذيب، ولم يكتفِ بذلك، بل وقدم مبررات لاستخدام التعذيب، وتحدّث عن الضرر النفسي الذي يعاني منه المحققون نتاج تعذيبهم للآخرين ممّا يستدعي تحويلهم للعلاج النفسي، وذكر في كتابه: (يجب الفهم أنّ القهر والاستنزاف الذي يتعرّض له محقق في الشاباك كبيرٌ جدًّا، ففي المحصلة كم من الوقت يمكن للإنسان أن يجلس في غرفة تحقيقات ضيقة وأن يتصارع ويتقابل

فيها مع قَتَلَةٍ مُجرِمين يُغضون إسرائيل؟ كم من الوقت يستطيع الإنسان أن يحافظ على هدوئه بينما يجلس مقابله مُخرَّبٌ قتل جنودًا ومدنيين، ويسخر منه بوقاحة؟ ورغم هذه الظروف يتعيَّن على المُحقِّق أن يطلب تصريحا كي يُمسك بأهداب ثياب المُحقِّق معه ويهزُّه، ناهيك عن التحدث عن صفة لمرة واحدة) (بيري، ٢٠٠٩: ٨٤).

وبما أن علم النفس بشكل عامَّ بما فيه من نظريَّات نفسيَّة تسعى للفهم والتفسير، والتنبؤ بالسلوك بهدف الوصول إلى مستوى مرتفع من الصِّحة النفسيَّة ومن إسعاد الإنسان وتخفيف آلامه، ومساعدته على حلِّ الصِّراعات الداخليَّة والخارجيَّة والوصول به إلى القدرة على الحُبِّ، واتقان العمل، والحفاظ على التوازن بين إشباع الرِّغبات الغريزيَّة والقدرة على الإنجاز. وبالتالي فإنَّ الكثيرين من علماء النفس لم يكونوا يتوقَّعون أن علم النفس يمكن أن يكون مصدرًا للتَّعذيب والاضطهاد، ولم يفكِّروا بأنَّه من الممكن أن يكون جزءً من علماء النفس أنفسهم ومن المعالجين النفسيين قد أشرفوا، ومارسوا وساهموا وبشكل مُباشِر في صياغة أُسس ونُظُم ومناهج التَّعذيب، وبذلك يكونون قد زوَّدوا قوى الشَّرِّ بأدوات فعَّالة لاضطهاد الشعوب وإخضاعها. ونذكر من بين تلك النظريَّات التي قد أُسيء استخدامها:

نظريَّة فيليب زيمباردو أو تجربة ستانفورد:

حيث أشرف زيمباردو في العام ١٩٧١ على فريق من الباحثين في جامعة ستانفورد الشهيرة أثناء تجربة تهدف لتبيان استجابات الإنسان للأسر. وقام باختيار خمسة وعشرين طالبًا للمشاركة في التَّجربة بعد أن أخضعهم لاختبارات نفسيَّة وجسديَّة، ومن ثمَّ قام بتوزيع الطُّلبة عشوائيًا لمجموعتين أو فئتين، مجموعة

الحرّاس ومجموعة المعتقلين ووضعهم في ظروف تحاكي ظروف السّجن (مكفّلين وغروس، ٢٠٠٢).

حاول زيمباردو الإجابة على تساؤل: لماذا تتّصف السّجون بالعنف والقمع والاضطهاد؟ هل السّبب طبيعة المسجونين أم السّبب يعود للنّظام؟ مجريات التّجربة بيّنت أنّه ومنذ اللّيلة الأولى لبدء التّجربة قام السّجناء بتنظيم احتجاج، وتمردوا وأعلنوا العصيان على الحرّاس الذين شعروا بالخوف والخطر وكمحاولة لاستعادة السّيطرة على الأمور وضعوا قوانين صارمة، فقاموا بعمليات تفتيش، وتطوّعوا للعمل لساعات إضافيّة، وحرّموا المعتقلين من التّوم ومن قضاء الحاجة، وأجبروا المساجين على تنظيف الحمّامات بأيديهم المُجرّدة، وقسّموا المسجونين إلى جيّدين وسيّئين، ووضعهم في زنزانتين منفصلتين، وأوهموا المساجين أنّه يوجد بينهم متعاونين، وسحبوا الأغذية من زنزانة السيّئين، وأجبروهم على التّوم عرّاة على الأرض، وتمّ حرمانهم من الطّعام كما وتمّ التّحرّش الجنسيّ بهم. أمّا ردود فعل المساجين اتّجاه هذه المعاملة فكانت إمّا المقاومة، أو الانهيار، أو بالرّضوخ والطّاعة "السّجين المثاليّ أو التّمودجيّ".

هذه الممارسات أدّت إلى انهيار أوّل مشارك، وترك التّجربة في اليوم الأوّل ثمّ لحق به أربعة آخرون، فشعر زيمباردو بخطر فشل التّجربة وخطر تطوّر الأمور إلى إيذاء السّجناء فقام بإيقاف التّجربة بعد ستّة أيّام من بدئها.

لقد تقمّص السّجناء الدّور تمامًا، وطلبوا التّنازل عن مستحقّاتهم الماليّة من المشاركة في التّجربة مقابل تسريحهم بالرّغم من علمهم المُسبق بحقّهم في الانسحاب من التّجربة (Zimbardo, 1971). أمّا نتيجة التّجربة فتشير إلى الطّروف الموقفيّة وأثرها في تغيير سلوك الإنسان، فقد يتحوّل من الخير إلى الشّرّ فالسّجانون وضعوا في موضع القوّة والسّيطرة والتّحكم، ودون أيّة قوانين تضبط سلوكهم؛ ممّا أدّى إلى إظهار

العنف والعدائية لديهم، أما المساجين فقد وضعوا في موضع أدى إلى الاكتئاب والسلبية والخضوع، مما يؤكد أن أناساً قلائل فقط يمكنهم مقاومة إغراءات السلطة والحفاظ على سلوك خير، بالرغم من موقعهم كمتحكّمين، وأن السلطة المطلقة تطلق أسوأ ما في الإنسان من صفات وسلوكيات. بالرغم من الانتقادات التي لاقتها هذه التجربة والتي اتهمت بأنها لم تراع الأخلاق العلمية والقيم الإنسانية، إلا أن الأدبيات بما فيها تلك الصادرة من جهات إسرائيلية التي تمّ تناول العديد منها في الدراسة الحالية تؤكد أن خُطَطَ التحقيق التي يتبعها جهاز المخابرات الإسرائيلية لا تبتعد عن مبادئ هذه النظرية. فإسرائيل عمدت لبناء فرقٍ من المتعاونين المعتقلين الذين هم في الأصل كانوا قد شاركوا في أعمال مقاومة، وتم إسقاطهم نتيجة لضعف إرادتهم وضعف انتمائهم، وبسبب الضغوط من جهة، والإغراءات التي حصلوا عليها مقابل تعاونهم مع سلطات الاحتلال من جهة أخرى، أصبحت وظيفتهم الأساسية إسقاط وتجنيد عملاء آخرين من بين المعتقلين خصوصاً من الأطفال، إضافة لتهديد المعتقلين بالقتل أو الاغتصاب من أجل انتزاع اعترافات منهم.

نظريّة المقارنة الاجتماعية:

فيرى فستنجر (١٩٥٤) من خلالها أن الأشخاص يميلون لمعرفة وفهم ذاتهم من خلال مقارنتها بالآخرين كالأصدقاء والزّملاء، واعتبر أن الأشخاص يقارنون أنفسهم بالأعلى منهم مرتبة وسمّاهما (مقارنة تصاعديّة) وهذا النوع من المقارنة قد يحدث اضطرابات نفسية ومزاجية كأن يعاني الفرد من الاكتئاب ومن الشعور بالعجز والدونية، أو من الغضب والعدوان بسبب الإحباط وعدم القدرة على الوصول إلى الإنجاز كما الآخرين، وبالتالي فالمقارنة هنا تؤدي إلى تدني الشعور بالسعادة وتدني الصّحة النفسيّة.

أما الفرضية الأخرى للنظرية فهي ترى أن الأشخاص لا يميلون فقط لتقييم قدراتهم بل إنهم يقعون تحت ضغوطات تقودهم إلى الاستمرار في تحسين هذه القدرات لذا فهي قد تشكل دافعا قويا للإنجاز، وهذا النوع من المقارنة يتم مع الأشخاص الأقل مرتبة وسمها "مقارنة منحدره" كونها تشعرهم بالتفوق والسيطرة، وهي تولد شعورا بالراحة خصوصا عندما يجد أن وضعه أفضل من وضع غيره وهنا تعتبر المقارنة كوسيلة دفاعية تقلل المشاعر السلبية وتعزيز الذات. فالوجه السلبي للمقارنة في أنه قد يؤدي إلى مشاعر وسلوكيات هدامة، حيث يتجه الناس نحو المقارنة الاجتماعية عندما يشعرون بعدم السعادة، وكمحاوله لتقليل عدم اليقين الذي لديهم اتجاه قدراتهم (غير متأكدين من قدراتهم) واتجاه أدائهم، وكذلك عندما يرغبون في إيجاد مرجعية يتكلمون أو يحتكمون لها في الحكم على أنفسهم، وهذا يعني أن الناس غير الواثقين من أنفسهم والذين ليس لديهم معايير داخلية واضحة يميلون إلى المقارنة الاجتماعية (White, et al.,2006).

وأفضل طريقة لتقييم الأشخاص لأنفسهم من خلال المقارنة بالآخرين الذين يشبهونهم "افتراض التشابه". لهذا فنحن عندما نجد أنفسنا في موقف غير مألوف ننظر إلى الآخرين للاسترشاد بهم، فنتمثل بسلوكهم ونصرف بنفس الطريقة التي يتصرفون به (Arrigo and Bennett,2007). وتنطبق فرضية التشابه في نظرية المقارنة الاجتماعية من خلال محاولة الفرد إثبات مصداقية ما يشعر به من خلال الشعور كما يشعر الآخرون (أنا مررتُ بنفس الموقف ولدي نفس مشاعرك)، ويرى الكل أن مشاعر الفرد تُحدد بناءً على تلميحات من الآخرين.

كما ويرى فستنجر أن الأشخاص يميلون لانسجام أفكارهم واتجاهاتهم، وإن لم يحدث ذلك فإن النتيجة هي التناقض المعرفي أو "التنافر المعرفي" وهو "حالة

تتضمّن انشغال الفرد بموضوعين، أو مُعتَقَدَيْن، أو فِكرين لهما نفس الأهمية ولكنّهما متناقضان" (Festenger and Carlimsh, 1959). عندما يعاني الفرد من التناقض بين الإدراك والسلوك؛ فإنّه يعاني من حالة من التوتّر والقلق ممّا يدفعه لإيجاد أيّ طريقة لتخفيف هذا التوتّر فقد يتّجه نحو إيجاد مُبرّرات لتغيّر سلوكه، فيأتي بسلوكيات مستهجنة وفي نفس الوقت مُبرّرة، فيعمد لاستخدام المقارنات للتسكين أو للتلطيف وللتخفيف وطأة السلوك أو يطلق تسميات وأوصافاً تلطيفية على تلك السلوكيات المستهجنة وغير المقبولة؛ للتخفيف من شدّة سوتّها، أو القيام بالتقليل من شأنها أو تجاهلها وكذلك تقليل العواقب المترتبة عليها، وتقليل الشّعور بالمسؤولية اتّجاه تلك السلوكيات غير الأخلاقية كالنظر للضحايا بطريقة تجرّدهم من إنسانيّتهم فيتعامل معهم مجرد أرقام، أو يُحمّلهم مسؤوليّة ما يُمارس ضدّهم من قتل وتعذيب واضطهاد، وبالتالي يلوم الضحيّة على معاناتها (Zimbardo, 2006).

وهذا يتطابق ويفسر سلوكيات المحقّقين الإسرائيليّين اتّجاه المعتقلين الفلسطينيين، حيث يقنعون أنفسهم ويعيدون تفسير سلوكهم، بأنّ ما يقومون به من مخالفات لحقوق الإنسان ومن انتهاكات لكرامة الإنسان هي مجرد إجراءات احترازية؛ كون المعتقلين هم "قنابل موقوتة" قابلة للانفجار في أيّة لحظة. كما وأنّهم يقلّلون من أضرار ونتائج سلوكهم هذا من خلال التذرّع بحماية الأمن وحماية المواطنين الأبرياء، وفي كثير من الأحيان يعتمد المحقّق إلى محاولة إقناع أسرة المعتقل بضرورة تسليمه لأجهزة المخابرات ويعمل على إقناع المعتقل نفسه بأنّ اعتقاله هو في مصلحته وهو حماية له بدل التّعرّض للقتل، "السّجن أرحم من الموت"، كما ونراهم يلقون اللوم على الضحايا، حيث يدّعون أنّ المعتقلين هم من تسبّبوا بالأذى لأنفسهم من خلال انخراطهم في

أعمال "خارجة عن القانون" وأن ما يقوم به المحققون ورجال المخابرات ما هو إلا حماية للأبرياء وللأمن القومي. وبما أن الدراسة الحالية تسعى لاستكشاف استخدام نظريات علم النفس في السجون الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين. وتسليط الضوء على التجاوزات الأخلاقية التي ترتبط بتدخل علماء النفس في عمليات التحقيق والتعذيب فإنه كان لا بد من تناول المعضلة الأخلاقية في قضية الانتماء المزدوج للمحققين النفسيين.

أما مفاهيم المقارنة الاجتماعية والتشابه فالمحقق يهدف لإيجاد لغة مشتركة، ويعتبر نفسه بأنه نجح إذا ما تمكّن من كسر صمت المعتقل، وهو يسعى لإشعار المعتقل بالتعاطف وإظهار أنهم متشابهون في مشاعرهم التي يكون أصلاً قد أومأ بها المحقق للمعتقل، وبالتالي فالمحققون يستغلون حاجة الإنسان للتشابه مع الآخرين ويظهرون أنهم يشاركونه شعور الغضب على الأشخاص الذين خانوا المعتقل من زملائه، أو التشارك مع المعتقل بشعور الفخر عما قام به من أعمال، وقد يظهر التشابه من خلال إظهار القلق حول أفراد أسرة المعتقل أو رفاقه (McCauley, 2007). وهكذا يبدأ "التعاون" وتقديم الاعترافات والمعلومات، كما ويستغل المحقق حاجة المعتقل للاتصال والحوار وكسر الشعور بالوحدة والعزلة. ومن ناحية ثانية فإن المحقق يسعى لإشعار المعتقل بعدم اليقين uncertainty وهو جوهر ما يُمارس في عملية التحقيق للحصول على معلومات واعترافات بعد أن تمّ انتزاع المعتقل من محيطه الاجتماعي، وإبقاؤه وحيداً بدون أيّ غطاء اجتماعي، ويوضع في ظروف لا تتلاءم مع عيش الإنسان حيث المحقق هو المحيط الوحيد المتوقع فلا خيار للمعتقل إلا التفاعل معه. وهنا يمكننا القول: إن إسرائيل قد جعلت من التحقيق علماً تطبيقياً يعتمد على نظريات وتجارب علم النفس الاجتماعي، بما فيها حاجة الإنسان للتواصل مع الآخرين، والذي هو

أساس العلاقات الإنسانية، فالإنسان كائنٌ اجتماعيٌّ واللُّغة هي أداةٌ اتّصاله بالآخرين، وبما أنّ المعتقل يوضع في ظرف لا يوجد فيه إلاّ المحقّق؛ فإنّ النتيجة تقود إلى الحوار والاتّصال والبدء بإعطاء المعلومات.

وعند تطبيق مفاهيم نظريّة التّنافر المعرفيّ على ما يمارسه المحقّقون الإسرائيليّون، يبدو أنّهم لا يعانون من التّنافر المعرفيّ بنفس الشّكل الذي يعانيه الآخرون أيّ حين يحصل تناقض بين الأفكار والاتّجاهات والسلوك، فالمحقّقون وبالرغم من معرفتهم بأخلاقيّات المهنة وأهميّة تطبيقها والانصياع لها، إلاّ أنّهم يُسيئون استخدامها ويحوّلون معرفتهم لأداةٍ قمع واضطهاد، ويلجأون لتبرير ذلك تحت ذريعة الأمن القوميّ ودفاع الصّورة، وبذلك يعملون على تضخيم حجم الإنجاز وحجم المهمة التي يقومون بها لتقليل التّنافر فهم يحمون حياة الأبرياء من خلال تعذيب المعتقلين، إضافة إلى أنّ ما يقومون به يلاقي قبولاً وتقديراً اجتماعياً فهو ينطلق من الشّعور بالمسؤوليّة الاجتماعيّة اتّجاه الحكومة والمجتمع والأمن، ناهيك عمّا يحمله هؤلاء المحقّقون من معتقدات تدور حول أنّ الفلسطينيّ مجرد رقم، فهو ليس إنساناً، ولا ينظرون له على أنّه فردٌ في أسرة وأنّ له أصدقاء، بل هو مُخرّب وإرهابيٌّ، وبالتالي لا تنافر لديهم والقيم الأخلاقيّة للمهنة لم تمسّ.

نظريّة تجربة مليغرام للانصياع

ستانلي مليغرام (١٩٧٤) هو أحد علماء النّفوس الاجتماعيّ الذي قام باختبار حول سيكولوجيّة الانصياع والطّاعة للسلطة، وحاول من خلاله الإجابة على سؤال إلى أيّ مدى يكون الشّخص مُستعدّاً لتنفيذ أوامر غير مؤمنٍ بها، أو مناقضة لقناعاته ومبادئه وضميره، وكان يسعى للإجابة على تساؤل: هل من الممكن أن يكون الجنود

الذين نفذوا المجازر في الحرب العالمية مجرمين، أم أنهم فقط جنود نفذوا الأوامر؟ أي طرح تساؤلاً أخلاقياً مُشابهاً للذي تسعى الدراسة الحالية التوصل له. التجربة التي قام بها مليغرام أخبر فيها المشاركين أنهم يساهمون في تجربة علمية حول أثر العقاب في تحسين التعلّم (مكفلين وغروس، ٢٠٠٢). وتحتوي التجربة طالباً ومعلّماً (متطوعاً) تفصل بينهما شاشة ويسأل المعلّم الطالب عدداً من الأسئلة، وفي حال كانت الإجابة خاطئة يتعرّض الطالب لصدمة كهربائية تزداد حدّتها كلّما تكرّرت الإجابات الخاطئة ومع أنّ التّعريض للصدمة الكهربائية كان مؤملاً للطالب إلا أنّ المعلّم (المتطوع) كان يستمرّ في تعريض الطالب للصدّات بناءً على أوامر الباحث (مليغرام)، ولم يكن المتطوع الذي يقوم بدور المعلّم يعلم بأنّ التجربة عبارة عن تمثيل، وأنّ الصدمة الكهربائية التي يتعرّض لها الطالب غير مؤذية وأنّ أصوات صراخ الطالب ليس إلا أصوات تمّ تسجيلها مسبقاً ولا علاقة لها بتعرّضه للصدمة.

نتيجة التجربة بينت أنّ ثلّي الذين تطوّعوا في التجربة كانوا مُستعدين لتعريض شخص آخر لصدمة قاتلة عندما يتمّ تشجيعهم على ذلك من قبل شخص يمثّل السلطة (Melgram, 1963). وبالتالي توصل مليغرام أنّ الناس لديهم استعداداً للقيام بأعمال مخالفة لمعتقداتهم وضمائرهم إذا ما أمروا بذلك من أشخاص ذوي نفوذ وسلطة، ممّا يفسر ما يقوم به المحقّقون الإسرائيليون من تعذيب للمعتقلين، فممارساتهم ليست فردية، وإنّ ما يمارسونه هو حالة من الطاعة لنظام هرمي السلطة، لذا فلو تعرّض أيّ من المُعدّين للمساءلة فإنّه يشير إلى أنّه قد اتّبع الأوامر، وبالتالي يحاول التّأني بنفسه عن المسؤولية.

ومن الجدير الإشارة إليه أنّ نظرية الطاعة العمياء للسلطة وبالتالي تحييد الضمير والبعد الأخلاقي في سلوك الأفراد أنفسهم هو ما تسبّب في عمليّات الإبادة

الجماعية في رواندا ويوغسلافيا، كما ويفسر عمليات التطهير العرقي التي مارستها العصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني. وبالرغم من وضوح ما توصلت إليه هذه النظرية من نتائج تبين أثر السلطة في نشوء الطاعة العمياء، إلا أن هذا لا يعني أبداً إيجاد مبرر أو تقبل محاولة الاختصاصيين النفسيين المحققين التوصل من المسؤولية الأخلاقية اتجاه ما ارتكبه فهم ليسوا مسلوبي الإرادة، ففي الوقت الذي كان بإمكانهم رفض ومقاومة السلطة آثروا الانصياع بسبب ما يحققونه من مكاسب، وبسبب انتماهم المزدوج، فلا وجود للصراع والتنافر المعرفي لديهم.

نظرية العجز المتعلم أو العجز المكتسب learning helplessness

هي نظرية لمارتن سيلجمان (١٩٧٤) تشير إلى أن الإنسان يتعلم الخنوع والعجز واللأجدوى، وقد خلص إلى هذه النتيجة بعد أن قام بتجربة على الكلاب لتعليمها الخوف، واستند بذلك على تجارب بافلوف للتعلم الشرطي، ولكن بدلاً من أن يقتن الجرس بالطعام كما فعل بافلوف فقد قام سيلجمان بإرفاق صوت الجرس بصدمة كهربائية بدلاً من الطعام، وقام بالتجربة على مرحلتين: الأولى: تم تقييد الكلب وإعطائه صدمات كهربائية بالتزامن مع صوت الجرس، وفي المرحلة الثانية: تم فك قيد الكلب مع قرع الجرس دون تعريضه للصدمة الكهربائية ومع ذلك لم يهرب الكلب، والسبب يعود إلى تعوذه على التعرض للصدمات الكهربائية، فقد أصبح مستسلماً وخاضعاً ويتألم من الصدمة الكهربائية دون أن يحاول حماية

نفسه أو الفرار أو المقاومة فقد تعلّم الكلبُ الخوفَ والاستسلام بدلا من تعلّم الهرب. فتكرار الفشل في الهرب من الصدمات الكهربائية بسبب القيد الذي كان فيه الكلب في المرحلة الأولى للتجربة أدّى إلى تعلّم العجز من المحاولة، لذا فالكلب لم يحاول الهرب عندما لم يكن مقيدا، وبقي يتعرّض للألم دون مقاومة. وعند تعميم هذه التجربة على السلوك البشريّ تمكّن العلماء من فهم أسباب الاكتئاب الذي يعاني منه البشر فالتعرّض للإحباط المستمرّ والفشل المتكرّر في مواجهة الحياة والمواقف التي يتعرّض لها الإنسان فإنّه يتعلّم العجز واليأس والاكتئاب (konnikova,2015). لقد استخدمت مضامين هذه النظرية أيضا في تطوير آليات التحقيق وانتزاع الاعترافات من المعتقلين بما فيها الإيهام بالغرق الذي من شأنه أن يُسعر المعتقل بفقدان السيطرة والعجز واقترب النهاية (Carey, 2014). كما وبين مير في كتاب "الوجه المُعتم" أنّ نظرية سليجمان استخدمت في التحقيق. وفي إحدى الحالات التي استخدمت فيها تمّ وضع المعتقل لأكثر من مرّة في ظروف اقتراب فيها من الموت، وحُبس في قفص ضيق جدًّا - كما تمّ تماما في التجربة؛ للحدّ من الحركة ولتضييق التنفس، كما تمّ تعريض المعتقلين لفترات عزل طويلة في مكان مظلم وهم عراة في أغلب الأحيان ولم يسمح لهم بالتواصل مع الأشخاص المحيطين، وأنّ الاتصال الوحيد الذي كان يتمّ مع المحقّق الذي يحضر وهو يلبس قناعاً ويردّد عبارة واحدة "أنت تعرف ما أريد منك" ويختفي بعد ذلك (Soldzet al.,2008).

وفي إسرائيل يستخدم المحقّقون نفس الوسائل من التعذيب بما فيه العزل الانفرادي، والعزل الحسي، والحرمان من النوم، والهز، وجميعها تقود المعتقل إلى الشعور بالفشل، خصوصا وأنّه طوال الوقت يحاول تفادي الألم ويحاول إقناع المحقّق بأنّه لم يرتكب أيّ مخالفة إلا أنّ الأخير يستمرّ في التعذيب ممّا قد يجعل المعتقل يصل إلى مرحلة من الانهيار، وتعجز إرادته فيوقّع على اعترافات

غير منطقية، وفي أحيان كثيرة يكون المحقق على ثقة أن ما قدمه المعتقل من اعترافات ليست صحيحة، إنما قدمها لينجو بنفسه، ويتخلص من التعذيب، وهذه الحالة التي يصل إليها المعتقل تشبه تماما حالة العجز أو حالة التجمد "Freeze" وهي إحدى ردود الفعل الطبيعية التي يقوم بها الجهاز العصبي للإنسان بهدف الحفاظ على البقاء، حيث يقوم الجهاز السمبثاوي وهو جزء من الجهاز العصبي المسؤول عن إنذار الإنسان وتحذيره من الخطر وحمايته، والذي يأخذ وضعية التجمد عند إدراك دماغ الشخص بأنه لا حول له ولا قوة، ولا خيارات أمامه للتجاة إلا من خلال التجمد والعجز، وهذه ردة الفعل الوحيدة الممكنة، وهذا بالضبط ما يجري في حالة التعرض للأحداث الصادمة، والتي تهدد بقاء الإنسان وأمنه ويُعتبر التعذيب أحدها.

ومن ناحية أخرى فإن الشعور بالعجز يعيق النمو النفسي والانفعالي للفرد ويؤدي إلى حدوث اضطرابات انفعالية، ويحول دون تطور المفاهيم والإدراك، تماما كما في حالة اعتقال الأطفال حيث يُعمم الشعور بالفشل والعجز على مناحي الحياة كافة، وبما أن العجز مُنعم فإن الثعلب على العجز ومقاومته أيضا يمكن تعلمه، وهنا تأتي أهمية تقديم المساعدة والتدعيم النفسي وأهمية إعادة التثقيف، حيث يتم إعادة تعليم الطفل التفاوض، وتعليمه معنى جديدا للتجربة أكثر إيجابية مما يُعبر معنى الحياة لديه.

نستنتج من كل ذلك أن استخدام نظريات علم النفس في التعذيب لاستخلاص المعلومات ظهر بشكل كبير في النصف الثاني من القرن العشرين باعتباره الوسيلة الأنجع في التحقيق. ففي تسعينيات القرن الماضي عمدت الصين إلى استخدام مستشفيات الأمراض العقلية لاحتجاز وتعذيب المعارضين السياسيين بدل السجون وبررت هذه الممارسات بأن المعتقلين يعانون من اضطراب "المس

الأحاديّ السّياسيّ" أيّ الهوس بموضوع واحد، (منظمة العفو الدّوليّة ٢٠٠١). مع العلم أنّ هذه التّسمية لا يوجد لها أيّ أساس طبّيّ، ولم تُعرّفها منظمة الصّحة العالميّة أو أيّة جهة رسميّة أخرى بأنّها نوع من أنواع المرض، وبالتالي فإنّ المعتقلين لا يعانون من أيّة أمراض نفسيّة، بل اعتقلوا على خلفيّة مواقفهم السّياسيّة وبهدف "إعادة تثقيفهم" أو "إعادة تثقيفهم عن طريق العمل" وهي عبارة عن إجراءات عقابيّة للمعارضين الصّينيين تشمل الحبس لسنوات طويلة، وأحياناً دون محاكمة ويتخلّلها التّعذيب والحرمان من أبسط الحقوق.

وقد كانت أكبر التّطوّرات في هذا المجال قد وقعت عند محاولة دمج وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة CIA لاكتشافات تطوّرات علم النّفس الحديث مع أساليب التّحقيق خلال الحرب الباردة كوسيلة لزيادة قدرة الجنود الأمريكيّين على مقاومة انتزاع المعلومات في حالة وقوعهم في الأسر في برنامج SERE (البقاء على قيد الحياة، المراوغة، المقاومة والانتزاع (New York Times, 2008، حجار، ٢٠٠٩). ومن ضمن البرامج التي نُفّذت في تلك الفترة ما يعرف "بمشروع العصفور الأزرق" Blue bird والذي تضمّن إجراء التّجارب على المعتقلين ومنها إجراء تجارب الأدوية والصّدّات الكهربائيّة تحت ذريعة الاشتباه أنّهم شيوعيون مُعادون، والذي كان له نتائج أقلّ ما يقال عنها أنّها غير إنسانيّة حيث عانى المعتقلون من تدمير خصائص شخصيّاتهم وتراجعها إلى مراحل بدائيّة (كلاين، ٢٠٠٧).

هذا واستمر استخدام علم النفس في التعذيب حين أنتج "ألبرت بايدرمان" عالم النفس المشهور تقنية للتحقيق أثبتت أن التحقيق النفسي هو الأنجح لاستخلاص المعلومات. حيث بيّن أن "العزلة تنتج نفس الآثار على الفرد شبيهة بتلك التي ينتجها العنف الجسدي، الجوع والحرمان من النوم". مثل هذه الإضافات لعلم النفس تم استخدامها بكثرة في العمل الاستخباراتي حيث شكّل عمل بايدرمان جوهر عمليات الاستجواب الذي تتبّعه وكالة الاستخبارات المركزية. ولم تقتصر العلاقة بين علم النفس والتعذيب على استغلال النتائج في فهم ونطويع السجناء بل "إن من الواضح أن دليل الاستجواب الأمريكيّ المسمى (KUBARK) نتج عن تعاون مع علماء النفس أنفسهم" ولم يقتصر على استخدام نتائج بحوثهم فقط. وفي الآونة الحالية تبيّن أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد اعتمدت علم النفس وعلماء النفس في التحقيق المباشر مع المعتقلين والأسرى بعد ١١/سبتمبر وخصوصاً جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA) حيث عملوا على تصميم الطرق المثليات لاستجواب وتعذيب المعتقلين في غونتنامو كما أشارت New York Times (٢٠١٥) في تقرير كتبه جيمس ريزن.

إنّ انكشاف هذه الصّلات بين المحقّقين وعلماء النفس يستدعي إجراء تقييم أخلاقيّ لمثل هذه العلاقات خصوصاً في ظلّ الصراع بين المصلحة العامّة (الأمن القوميّ) التي يدّعيّ المعذبون أنّهم يسعون وراءها ومصلحة الأسرى وصحتهم النفسيّة الحاليّة والمستقبلية. ولعلّ هذا التقييم يجب أن يبدأ من دراسة تورط جمعية علماء النفس الأمريكية APA والتي ادّعت بأن علماء النفس لن يشاركوا في إيذاء المعتقلين، وأن مشاركتهم ستقتصر على التحقيق وأنّ التّحقيقات "ستكون آمنة، قانونية، أخلاقية، وفعّالة وستوفّر الحماية للأفراد المعنّيين وستساعد على تحصيل المعلومات التي من شأنها منع وقوع أعمال عنف في المستقبل".

وبالرغم من مثل هذه التصريحات إلا أن الأبحاث التي حاولت دراسة التعاون بين CIA و APA أثبتت أن علماء نفس لم يشاركوا في وضع خطط التعذيب نفسها فحسب (Eban ٢٠٠٧) بل إن الجيش كان قد وظف علماء ومعالجين نفسيين في أدوار مباشرة في عملية التحقيق نفسها، وعملية تدمير المعتقلين نفسياً (Mayer, 2008). وقد حاولت جمعية علماء النفس الأمريكية تقديم الغطاء الأخلاقي للمشاركين من أفرادها في التعذيب حيث أن الموقف الرسمي للجمعية كان حتى العام ٢٠٠٩ يلخص على لسان بريس ليفيفير "في أي وقت نضع حقوق الفرد أعلى مما هو في مصلحة المجتمع ككل، فإننا بديهياً نكون نتصرف بطريقة لا أخلاقية". وهذا دفع العديد من الدارسين لاستنتاج أن موقف APA من عمليات التعذيب في غوانتانامو كانت لا تزال ضمن تعريفهم للعمل الأخلاقي وذلك يشمل أيضاً مشاركة علماء النفس والمعالجين النفسيين في عملية التعذيب.

إن التبرير الأخلاقي لعملية التعذيب من قبل المعالجين خصوصاً النفسيين منهم يمكن تعليقه بالاعتماد على نظرية Jesper Sonntag المبنية على مفهوم تعدد الولاءات للمعالج والأطباء تحت الضغط. حيث تنص الأولى على أنه يوجد صراع داخلي بين واجب المعالج اتجاه المريض وواجبه مُعلنًا كان أم سرّياً، حقيقياً كان أم متخيلاً اتجاه مصلحة طرف ثالث مثل موظف أو الدولة، وينبع هذا الصراع عندما تتجمع الوجودية الأيديولوجية مع الانقسام الأخلاقي مع لوم الصحة في عقلية المعالج، حيث يقوم المعالج بنفسه أو تحت ضغوط خارجية بالتقليل من إنسانية الفرد بسبب ظرف سياسي، أو ثقافة معينة، وبلوم الصحة على الظرف الذي تجد نفسها فيه بالتالي يولّد صراع بين الانتماء إلى حق مطلق مثل مصلحة الدولة أو المجتمع وحق الفرد. ومن أكثر الأطباء عرضة لمثل هذه المعضلة هم الأطباء على خطوط النار أو المعرضين للمواجهة المباشرة مع الأسرى أو المجرمين،

حيث يمكن تلخيص قضايا شديدة التعقيد مثل الحرب على الإرهاب بقضايا أكثر
آنية وإلحاحًا كضرورة التعذيب لفرد معين من أجل الوصول إلى قبلة موقوتة في
مدينة كبرى، ويكون مثل هؤلاء الأطباء عادة جزءًا من المنظومة الأمنية للدولة،
حيث يمكنهم تبرير تصرفاتهم بأنهم يتبعون أوامر مباشرة لرؤسائهم.
مثل هذه التحليلات لمواقف الأطباء الأخلاقية من التعذيب والتحقيق تُعتبر في كثير
من الأوقات بديهيةً للدارسين لعلم الأخلاق، حيث أن تبرير أعمال لا أخلاقية بداعي
الأوامر المباشرة تمّ دَحْضُه منذ محاكمات النازيين في ١٩٤٧، وتنصّ الأخلاقيات التي
استخلصتها هيئة المُحلفين في محاكمة نورينبيرغ المشهورة على أن الأشخاص الذين
يستعملون مثل هذه التبريرات لا يمكن بأيّ حال من الأحوال لهم التخلص من
المسؤولية الأخلاقية لأفعالهم.

ومن الواضح أن APA بعد ١١/سبتمبر قد رفضت ولأول مرة في تاريخها هذه
المُسلّمات، حيث أن الممثلة العامة ل APA شرّعت بأنّ المعالجين النفسيين
يستطيعون أن يهملوا هذه المسؤوليات المركزية والأساسية للمعالج إذا اختلفت
بشكل مباشر مع الأوامر والقوانين التي تصدرها الدولة، ويشمل ذلك القوانين
العسكرية. بل وتتابع سياسة APA بعد ٩/١١ / ٢٠٠١ بالتشديد على اللجوء
للأوامر والقوانين إذا حدث أيّ تعارض بين أخلاقيات المهنة والمطلوب عمله في
التحقيق، ويقول كينيث بوب معقبًا: إنّ APA قد ضلّت الطريق.

مما سبق يتضح أن الجمعية الأمريكية للطب النفسي قد أسهمت بتشريع
التعذيب بل ووضعت خطه بالاستناد إلى النظريات النفسية، خصوصًا في
الفترة التي كان فيها الطبيب النفسي سليجمان على رأس APA ، فقد عمل
رئيسًا لهذه الجمعية واتهم من قبل عالم النفس الروسي تيري ميسان بأنه
ساهم في وضع خطط لوكالة الاستخبارات الأمريكية لاستجواب المعتقلين

في غونتاناو وبالطبع استند في ذلك لنظريات نفسية. والمفارقة تكمن في أن سليجمان يُعتبر أيضاً مؤسس علم النفس الإيجابي الذي يسعى لازدهار وسعادة الأفراد والمجتمعات ورفاههم. وبناءً على تلك الاتهامات التي وُجّهت للجمعية، بدورها قامت بتكليف المحامي ديفيد هوفمان في شهر نوفمبر ٢٠١٤ بإجراء تحقيق شامل ومفصل، والذي كانت نتيجته تأكيد مشاركة الجمعية في التعذيب أثناء إدارة الرئيس الأمريكيّ الأسبق جورج بوش، كما وتمّ تأكيد اجتماع تمّ في منزل سليجمان ضمّ ١٨ شخصيّة من وكالة الاستخبارات ومن جهاز الموساد الإسرائيليّ، وقد كان محور اللقاء حول استشارة سليجمان في الأمر، ولكن التحقيق لم يثبت أنه كان على علم تامّ فيما ستستعمل فيه النصائح التي قدّمها لوكالة الاستخبارات الأمريكيّة ولجهاز الموساد الإسرائيليّ في حين تأكد استخدام التعذيب أثناء فترة رئاسته للجمعية (New York Times, 2008).

ومن هنا يمكننا القول: بما أنّ APA والتي هي جهة تشريع وإصدار الميثاق الأخلاقيّ لمهنة الطبّ والعلاج النفسيّ قد أسهمت وبشكل مباشر في خرق تلك المواثيق الأخلاقيّة، بل واستخدمت النظريات النفسيّة وقام الأطباء النفسيّون أنفسهم بصياغة دليل التعذيب ومارسوا التحقيق والاستجواب والتعذيب، فإنّها بذلك قد فتحت الطريق أمام مزيدٍ من التجاوزات الأخلاقيّة. وفي نفس السياق نرى بأنّ الأطباء الإسرائيليّين يسيرون على فلسفة ونهج مشابه في عدم احترام مهنتهم وقسم أبو قراط، وهذا ما بيّنه عيسى قراقع رئيس هيئة الأسرى والمحرّرين الفلسطينيّين أثناء تعقيبه على ما ورد في صحيفة هآرتس الإسرائيليّة ٢٠١٠/٣/١٤ حول سكوت الأطباء عن تعذيب المعتقلين، ومنهم جهاد مغربي من طولكرم الذي اعتقل بعد تعرّضه للإصابة؛ بأنّ الأطباء الإسرائيليّين في السجون ما هم إلا "جلادون في زيّ أبيض" حيث ساهموا في تعذيب المعتقلين

وأعطوا تصريحًا لاستمرار حبسهم، مما يُشكّل انتهاكًا لأخلاقيات المهنة ولا تفاق طوكيو ١٩٧٥ الذي وافقت عليه نقابة الأطباء العالمية والإسرائيلية. كما وأشار قراقع إلى أنّ إسرائيل تُمارس تجارب الأدوية على المعتقلين الفلسطينيين (قراقع، ٢٠١٠). وهذا ما بينه قاسم وآخرون (١٩٨٦) بأنّ عيادة سجن الرملة تُستخدمٌ للتّعذيب النفسي والجسديّ، حيث يتعرّض فيها المعتقلون للضرب ويتمُّ فيها تنظيم العملاء، وأنّ الأطباء والمُمرّضين هم من يقومون بالتّحايل على المعتقلين بهدف تجنيدهم، وإنّ ٨٠٪ من العملاء داخل السجون تمّ تجنيدهم عن طريق العيادة. ويشير الكاتب أسامة العيسة في كتابة المسكوبية (٢٠١٠) إلى أنّ الطّبيب في سجن الفارعة (١٩٨٧) يُشكّل حلقة من حلقات التّعذيب حيث كان يُجبر المعتقل على الوقوف بعيدا عنه عدّة أمتار ليردّ على الأسئلة التي يطرحها حول صحّته، وكان الطّبيب يظهر التّفوّز من المعتقل، وعلى الأخير قبل أن يُجيب عن أيّ سؤال أن يسبقه عبارة "نعم سيدي" وفي حال أغفل أو تجاهل المعتقل ذلك يقوم الطّبيب ومساعدوه بالاعتداء على المعتقل حيث تتحوّل سماعة الطّبيب إلى أداة للتّعذيب.

الفصل الثالث

منهاجية الدراسة وإجراءاتها

منهاجية الحراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

الدراسة الحالية اتبعت المنهج الوصفي الكيفي، وهو الدراسة التي يتم إجراؤها في السياق أو الموقف الطبيعي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات ثم يقوم بتحليلها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني التي يذكرها المشاركون، وتصف العملية بلغة معبّرة وواضحة.

عينّة الدراسة:

بلغت عينّة الدراسة ١٥ من المعتقلين السابقين، تراوحت فترات اعتقالهم (٣- ١٥ سنة)، ثلاث من المشاركات من الإناث واثنان عشر من الذكور، من سگان شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين) ووسطها (القدس، رام الله) وجنوبها (بيت لحم، الخليل)، تراوحت أعمارهم ما بين (٢٧- ٦٨ عاما)، اعتقلوا في الفترة ما بين (١٩٦٩-٢٠١٥)، وقد حصلوا على شهادة الثانوية العامة فما فوق، والذين قضاوا فترة اعتقال لا تقل عن ٣ سنوات، وتم اختيارهم بطريقة قصدية، ولم يتم إيداعهم في مصحات أو مستشفى الأمراض العقلية، وقد وافقوا على المشاركة في الدراسة.

والجدول رقم (١) يوضح توزيع العينّة تبعاً للمتغيرات التالية: (الجنس، العمر، مكان السکن (مدينة، قرية، مخيم)، الموقع الجغرافي (شمال، وسط، وجنوب الضفة الغربية)،

المستوى التعليمي، مدة الاعتقال، الحالة الاجتماعيّة، عدد مرّات الاعتقال).

النسبة	العدد	المتغير	
٪٨٠	١٢	ذكر	
٪٢٠	٣	أنثى	
٪١٣,٣	٢	أقل من ٣٠ عاما	
٪٣٣,٣	٥	أكثر من ٣٠-٤٠	
٪٥٣,٣	٨	أكثر من ٤٠	
٪٦,٦	١	أعزب	
٪٨٦,٦	١٣	متزوج	
٪٦,٦	١	مطلق	
٪١٣,٣	٢	جنين	شمال الصّفة
٪٦,٦	١	نابلس	
٪١٣,٣	٢	رام الله	وسط الصّفة
٪١٣,٣	٢	القدس	
٪٣٣,٣	٥	بيت لحم	جنوب الصّفة
٪٢٠	٣	الخليل	
٪٢٦,٦٦	٤	ثانوي	
٪٧٣,٣	١١	جامعي	
٪١٣,٣	٢	مرّتين ٣ مرّات	
٪٨٦,٦	١٣	أكثر من ٣ مرّات	
٪٦٠	٩	٣ سنوات-٥ سنوات	
٪٤٠	٦	أكثر من ٥ سنوات-١٠ سنوات	

نلاحظ من الجدول (١) أنَّ المشاركين في الدّراسة هم من الجنسين حيث بلغ عدد الذّكور (١٢) بنسبة (٨٠٪) أمّا الإناث فقد بلغ عددهنَّ (٣) بنسبة (٢٠٪). وقد توزّع المشاركون تبعًا لمتغيّر العمر إلى ثلاث فئات وهي: الفئة العمريّة أقلّ من ٣٠ عاما بلغ (٢) بنسبة ١٣,٣(٪). والفئة العمريّة أكثر من ٣٠-٤٠ قد بلغ (٥) بنسبة (٣٣,٣٪)، والفئة العمريّة أكثر من ٤٠ عاما فقد بلغ (٨) بنسبة (٥٣,٣٪). كما وتبيّن أنّ غالبية المشاركين من المتزوجين وبلغ عددهم (١٣) بنسبة (٨٦,٦٪) بينما بلغ عدد المطلّقين (١) بنسبة (٦,٦٪) وعدد غير المتزوجين (١) بنسبة (٦,٦٪). يلاحظ أنّ توزيع المشاركين تبعًا للموقع الجغرافي كان كالتّالي: من شمال الضّفة (جنين، نابلس) عددهم (٣) ونسبتهم (١٩,٩٪)، ومن وسط الضّفة الغربيّة (رام الله والقدس) (٤) ونسبتهم (٢٦,٦٪)، ومن جنوب الضّفة (بيت لحم، الخليل) فقد بلغ عدد المشاركين (٨) ونسبتهم (٥٣,٣٪). أمّا المستوى التّعليمي فقد بلغ عدد الذين أنّهوا التّانويّة العامّة (٤) ونسبتهم (٢٦,٦٦٪)، والذين أنّهوا الدّراسة الجامعيّة عددهم (١١) ونسبتهم (٧٣,٣٪). أمّا عدد مرّات الاعتقال فقد بلغ عدد الذين اعتقلوا بين مرّتين - ٣ مرّات (٢) ونسبتهم (١٣,٣٪)، أمّا عدد الذين اعتقلوا أكثر من ٣ مرّات (١١) ونسبتهم (٨٦,٦٪). وأنّ غالبية المشاركين في الدّراسة قد قضاوا مدّة اعتقال تراوحت بين من ٣-٥ سنوات وبلغ عددهم (٩) ونسبتهم (٦٠٪)، أمّا عدد الذين اعتقلوا أكثر من ٥ سنوات - ١٠ سنوات فبلغ عددهم (٦) ونسبتهم (٤٠٪).

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المقابلة شبه المقننة كأداة حيث شملت ٥ أسئلة رئيسة وهي كالتالي:

١. صِف لي كيف كانت تجربة الاعتقال من حيث: العمر عند الاعتقال، وفي أي فترة من فترات الاحتلال تمَّ الاعتقال، مدَّة الاعتقال، عدد مرَّات الاعتقال، الحالة الاجتماعيَّة، المستوى الأكاديمي، في أيِّ سجن تمَّ الاعتقال؟
٢. ما الأساليب التي استخدمت ضدَّك في التعذيب (جسدي، نفسي) صِفها، هل تعتقد أنَّ إسرائيل تستخدم خبراء نفسيين في التَّحقيق والتَّعذيب وكيف؟
٣. هل اختلفت الأساليب باختلاف الفترة الرُّمنيَّة التي تمَّ فيها الاعتقال (هل يوجد فروق فيها بين الاعتقال الأوَّل والاعتقالات اللاحقة)؟
٤. هل لديك معرفة عن رُتب وتخصَّصات المحقِّقين الأكاديميَّة، أصولهم، هل يتحدَّثون العربيَّة أم لا؟
٥. في اعتقادك هل كان يتمُّ التَّحقيق بشكل منهجي، مَبني على أُسس علميَّة ونظريَّة، صِف /ي لي كيف تسير جلسة التَّحقيق؟
٦. الى أيِّ مدى لا زلت تعاني من آثار بعيدة المدى للتَّعذيب سواء على المستوى النَّفسي أو الاجتماعي أو الجسدي؟

صِدْقُ الأداة:

- تمَّ التَّحَقُّق من صِدْقِ أداة الدراسة الحاليَّة بالطَّرُق التَّالِيَّة:
- الطَّرِيقَةُ الأوَّلِيَّة: الصِّدْقُ الوصفيُّ: والذي يقوم على إشراك أكثر من مراقب في المقابلة بهدف ملاحظة ووصف سلوك المشاركين ومن ثمَّ اتِّفاق الملاحظين على

وصف مشترك للسلوك وللمعلومات التي حصل عليها من المُشارك. لضمان دقة المعلومات التي تمّ الحصول عليها.

- الطريقة الثانية: صدق التفسير أو التاويل: فبعد أن تمّ جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، والتي تمّ الحصول عليها في المقابلة، تمّ إطلاع المبحوثين عليها لضمان دقة فهمه وتفسيره للمعلومات، وتمّت إجراءات التعديلات التي اقترحها المشاركون، وبالتالي التوصل للنتائج.

الأساليب الإحصائية:

بعد أن تمّ جمع البيانات من المبحوثين، تمّ استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء المعالجات الإحصائية التي تتلاءم مع هدف الدراسة ومنهجها، وكون الدراسة الحالية تتبع المنهج الكيفي اقتصرت المعالجات الإحصائية على توضيح الأعداد والنسب المئوية الخاصة بالعينة الديمغرافية للعينة.

الفصل الرَّابِع

نتائج الدُّراسة ونقاشها

نتائج الدراسة ونقاشها:

تُشير العديدُ من الأدبيات إلى أنَّ أساليب التعذيب الجسديّ تقود لألمٍ نفسيّ، فهي تتسبَّب بإيذاء للنفس والجسد (Turner et al.,1993). ممَّا يؤكِّد على صعوبة فصل التعذيب الجسديّ عن التعذيب النفسيّ وذلك انطلاقاً من النظرة التكامليّة للإنسان حيث يصعب الفصل بين الجسد والروح أو النفس (Reyes,2007). وقد أكد باسجلو (Basgolu ٢٠٠٩) أنَّ وسائل التعذيب الجسديّ تؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسيّة وليس فقط جسديّة، ومنها أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، ممَّا يقودنا إلى القول أنَّ التعذيب الجسديّ هو درجة من التعذيب النفسيّ، ويهدف إلى تطويع الإنسان وجعله قابلاً للكسر. ومن أكثر الأساليب استخداماً هي الضرب، الشبح، الحرمان من النوم، والطعام، واستخدام الحمام، والعناية الصحيّة وغيرها، حيث بيّنت المقابلات أنَّ جميع المعتقلين الذين شاركوا في الدراسة وعددهم ١٥ مشاركاً، قد تعرّضوا للشبح بأنواعه، والحرمان من النوم، والطعام، واستخدام الحمام، وتعرّضوا للضرب بأشكال مختلفة. وتبيّن أيضاً أنَّ وسائل التعذيب الجسديّ العنيفة قد استخدمت في بداية الاحتلال، في حين أنَّ استخدام أساليب التعذيب الجسديّ الأقل عنفاً وذات الأثر

النَّفسي قد اتَّبَع كمنهج منذ ثمانينيات القرن الماضي، كما أشار المعتقلون المشاركون في الدِّراسة الحاليَّة، وهذا ما أكَّدت عليه التَّقارير الصَّادرة من الحركة العالميَّة للدِّفاع عن الأطفال- فرع فلسطين (DCI,2007). وذكَّرت إحدى المُشاركات وقد تعرَّضت للاعتقال أربع مرَّات " أنَّ أساليب التَّعذيب تعدَّدت خلال اعتقالها الأربعة، واختلفت ما بين الانتفاضة الأولى "انتفاضة الحجارة" والثَّانية "انتفاضة الأقصى"، فأَساليب التَّعذيب خلال الانتفاضة الأولى كانت جسديَّة أكثر حيث كانوا يقومون بإطفاء السَّجائر في أجسادنا، واستخدموا التَّعذيب بصدمات الكهرباء والضَّرْب كان شديدًا وقاسيًا، وأسلوب التَّهديد بالقتل، أمَّا خلال الانتفاضة الثَّانية فقد تركَّزت أساليب التَّعذيب على الأساليب النَّفسيَّة أكثر من الجسديَّة"، وقال مشارك آخر "تغيَّرت أساليب التَّحقيق كلَّ مرحلة تختلف عن الأخرى، في التَّجربة الأولى في عام ١٩٨٠ كان فيها ضَرْبٌ، وتهديدٌ جنسيٌّ، وتهديد بالقتل، ومحاولة قتل، أمَّا خلال الاعتقال ١٩٨٩ فقد استخدم الضَّرْب والعنف الجسديُّ أقلَّ، والشَّبح مستمرٌّ، ولكنَّ فيها تهديدًا بالإبعاد، واعتقال الزَّوجة، واستخدام الإرغام على الاستماع لأصوات التَّعذيب في كلِّ مراحل الاعتقال". وقال آخر " في ٢٠٠٨ الكلُّ اعترف، وكلُّ الاعترافات التي قُدِّمَتْ لم يتعرَّض المعتقلون فيها لعنف جسديٍّ أو ضرب بل كلِّه كان تحقيقًا نفسيًّا".

هذه النَّتائج تُؤكِّد النَّقطة النوعيَّة التي حصلت على طرق التَّحقيق والاستجواب في إسرائيل، ففي بداية الاحتلال لم يكن جهاز المخابرات

بالاحترافية التي لديه اليوم، فقد انتقل من استخدام وسائل بدائية ووحشية جسدية إلى وسائل متطورة تقنياً، وتعتمد منهاجاً واضحاً وتقود لإيذاء بعيد المدى في النفس.

كما وتبين أن التعذيب الجسدي لا يعتمد على الحقبة الزمنية فقط، بل يعتمد أيضاً على طبيعة المعتقل نفسه وخبراته السابقة" كونه مَحْضَرًا" أو لديه خبرات في التعرض للاعتقال والتعذيب والصمود، وفي الدراسة الحالية ذكر ٣ من المشاركين أن المحققين قد اعترفوا للمعتقل بهذا الدفاع كسبب لعدم استخدام التعذيب الجسدي معه بالذات، ويقول أحد المشاركين المَحْضَرين والذي تعرض للاعتقال ٣ مرّات ولفترات مختلفة: إنّه لاحظ التغيير في الأساليب منذ بداية الثمانينيات حتى اليوم حيث أفاد: " في اعتقالي للمرّة الثانية عام ١٩٨٤ حيث كان عمري أقلّ من ١٨ سنة أصبح المحققون يعرفوننا ويعرفون أننا لا نعترف، ولكن استمرّ الشُّبْح والضرب، ولكن الضرب بوتيرة أقلّ، وفي العام ٢٠٠٢ عند اعتقالي مرّة أخرى لم يكن هناك أيُّ تحقيق، بل تمّ حكمي إدارياً مباشرة". ويقول معتقل آخر من المَحْضَرين: "الفرق بين الاعتقال الأوّل والاعتقال الأخير أنّ الأوّل كان جسدياً أكثر ممّا هو نفسي، أما الاعتقال الأخير فكان نفسياً أكثر، وأنّ طريقة التعذيب ترتبط بطبيعة المعتقل ومكانته التنظيمية، ولأيّ تنظيم يتبع، وطبيعة شخصيته، ودرجة صلابته، وبناءً عليها يضعون خطة التحقيق". وأشار مشارك آخر: "مرّة كان المحقق رايح جاي يتفقّدي نايم أم لأ، قلت له خلص روح نام وخليني أنام، قال لا أنا بوخدك على غرفة التحقيق ولكن لا تقول لحد، في الغرفة شفت جدول بياني يبين أساليب التحقيق النفسي والجسدي، ويوضّح أيّها يحقّق نتائج أكثر وتبين أنّ التحقيق النفسي أكثر نتائج". وقال آخر "اختلفت أساليب التعذيب من فترة وأخرى ومن سجن لآخر وتأثير هذه الأساليب يختلف بناء على

شخصية الأسير ووعيه وثقافته وخبرته الاعتقالية ونقاط القوة والضعف الذي عنده وأيضا وضعه الاجتماعي، كل هذه الأمور إما أن تساعد المحقق في الوصول لغايته وهدفه أو لا". مما يشير إلى أن التعذيب الجسدي القاسي يستخدم مع الأصغر عمرا والأقل خبرة؛ بهدف ترويعهم وهذه ما أكدته دراسة أبو الهين (٢٠١٠). فطبيعة التعذيب تتم بناءً على معرفة مسبقة وتحضير مسبق، حيث تجمع فيه معلومات عن شخصية المعتقل ومكانته وقدرته على الاحتمال، فلكل معتقل ملف معد سلفاً، كما أشار محقق الشاباك المتقاعد ميخائيل كوي.

الآثار النفسية المباشرة للتعذيب الجسدي:

التعذيب الجسدي عرّف بأنه يترك ندوبا، جروحا، ويبقي أدلة مادية إما دائمة أو مؤقتة على تعرض المعتقل للتعذيب، وفي نفس الوقت قد تظهر أعراض نفسية. وهذه ما تبين من نتائج المقابلات، فقد تعددت أشكال التعذيب الجسدي ذات الأثر النفسي ونذكر منها:

١. الشبح حيث يتم إرغام المعتقل على الجلوس أو الوقوف في أوضاع جسدية مؤلمة، مما يفقد لآلام شديدة في المفاصل والعمود الفقري، وأثناء الشبح تُفقد اليدين للخلف، وتُعصب العينان، ويوضع كيس من الخيش تفوح منه الرائحة الكريهة على الرأس (British Medical Association, 1986). ويمكن أن يتم شبح المعتقل بداخل الزنزانة أو غرفة التحقيق أو بالممرات، وأحيانا في داخل مرحاض، وتتراوح فتراته من ساعتين إلى أسبوعين أو شهر، قد يمارس بواسطة البكرة "رافعة صغيرة" حيث يتم تقييد اليدين والقدمين بواسطة حبل ورفع المعتقل لأعلى ويكون رأسه مذللاً للأسفل، وفي كثير من الأحيان يتم الشبح مع تعرية المعتقل. فالشبح يعتمد على ممارسة

ضغط جسديّ كبير، ويشعر المعتقل بألمٍ وخذَرٍ ويصلُ إلى فقدان الشّعور ويهدف إلى إشعار المعتقل بفقدان السيطرة على جسده وعدم القدرة على التّحمّل وبالتالي الانهيار (فراونه، ٢٠١٥). وتُشير الأدبيّات إلى أنّ بريطانيا أثناء اعتقال الإيرلنديّين الشماليّين مارست ما أطلقت عليه "interrogation in depth" (Mausfeld, 2009) مُبرّرة بذلك استخدامها للشّبح على قدمٍ واحدة لمُدّة قد تزيد عن ١٦ ساعة تزامنا مع تغطية رأس المعتقل بكيسٍ ووضعته في زنزانه مليئة بالأصوات المزعجة كأصوات المطارق (British Medical Association, 1986).

ونتائج الدّراسة الحاليّة تشابهت مع ما جاء في الأدبيّات حيث أشارت إلى أنّ جميع الّذين شاركوا في الدّراسة عدد (١٥) قد تعرّضوا للشّبح بأشكاله المختلفة، ولفترات متفاوتة بغض النّظر عن النّوع الاجتماعيّ والعمر والتنظيم السياسيّ. وأشار أحد المشاركون: "إنّ الشّبح يدفع المعتقل إلى التّفكير بالذّات ممّا يقوده إلى الشّعور بالنهاية، حيث يقول المحقّق حياتك في يدي وأنا المسيطر عليك". وقال آخر: "وأدّت إحدى حفلات الشّبح لأنّ يعيش أحد أصدقائي مثل الرّوبوت، فالشّبح يُشعركُ خصوصا؛ العاري منه بالإهانة، والخوف من المجهول". إشارة إلى عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج والترقب والخوف المستمرّ من الخطوة التّالية واللّحظة القادمة، وقال: "كنا نترك مصلوبين في ساحة المسكوبيّة، وأسوأ شبح يكون يوم الخميس لأنّه يمتدُّ إلى الأحد صباحا لأنّ المحقّق في إجازة ونبقى مشبوحين في السّاحة ولا يوجد أحد غير الشّرطيّ الّذي يتسلّى علينا". وقال مشارك آخر: "إنّ أساليب الشّبح موجهة جدّا حيث تشعر أنّك إذا حرّكت جسمك سوف تكسره" بالإشارة إلى الشّعور بالهشاشة والوهن وفقدان المرونة في العضلات، ويضيف آخر: "الشّبح العاري... العريّ يعتقد الآخرون أنّك يمكن أن تبرد ولكن العريّ أبعد من ذلك وأكثر ألمًا، هو

أسلوب يشعرك بالإهانة وأنت في المجهول، ومكلبش ومغطى العينين، العري هو إهانة أكثر من مجرد برد". هذه من ناحية ومن ناحية أخرى، وبالرغم من الآثار الناتجة عن التعذيب الجسدي إلا أنه يصعب الإثبات أن المعتقل قد تعرض فعلا للتعذيب فهو قد يترك ندوباً دائماً في الجسد إلا أنه يصعب إثبات أن مصدرها التعذيب خصوصاً بعد مرور فترة على الاعتقال، مما يشكّل تحدياً كبيراً أمام الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان حسب ما ورد في برتوكول إسطنبول (١٩٩٩).

٢. الحرمان من النوم والطعام ومن استخدام الحمام ومن الرعاية الصحية:

تستند جميع وسائل التعذيب والتي تتضمن الحرمان بغض النظر عن نوعه على عامل المراهنة على الزمن، وقدرة المعتقل على التحمل، فالمحقق يراهن على عامل الوقت، أو المدة التي يستطيع المعتقل الاستمرار فيها بتحمل الحرمان قبل أن يحدث الانهيار ويتحقق الانصياع، فالحرمان من النوم والطعام والشرب يعتبر تعذيباً مبنياً على حظر الإشباع ومنع الحصول على احتياجات البقاء مما يجعل الإنسان محدوداً ومتمركزاً حول غرائزه. وقد قدم ابراهام ماسلو في هرم الاحتياجات ترتيباً هرمياً للاحتياجات الأساسية التي توجّه السلوك الإنساني؛ وهي الاحتياجات الفسيولوجية كالطعام والشرب والجنس، إضافة لحاجة الأمن، وحاجات الانتماء والحُب، وتقدير الذات، وتحقيق الذات، حيث الأخيرة تقع على رأس الهرم (أحمد، ٢٠٠٧).

ويرى ماسلو أن جميع هذه الاحتياجات مهمة ويجب أن تُلبى، فتحقيق الذات مهم، ولكن عندما لا يتوفّر للإنسان سقف فوق رأسه ليحميه من البرد والحر، ولا يتوفّر بيت يأوي إليه، وعندما يُحرَم الإنسان من الاحتياجات

الأساسية لم يعد الجمال كقيمة له أولوية ولا لتحقيق الذات أولوية (أبو أسعد وعربيات، ٢٠٠٩). بل يتحوّل تركيز الإنسان وجُلّ طاقته مُوجّه نحو الإشباع الفسيولوجي للاحتياجات الأساسية بدل التفكير في إشباع الاحتياجات الأكثر رُقياً كالانتماء والأمن وتحقيق الذات، وهذا أحد أهداف حرمان المعتقلين الفلسطينيين من النّوم والطّعام والرّعاية الصّحيّة، ولكن وبالرّغم من ذلك إلا أنّهم يتسامون ويتعلّون على تلك الاحتياجات لتحلّ محلّها قضايا أكثر إنسانية كالحرية والحقّ في المقاومة.

فالحرمان من النّوم مثلاً، يهدف للوصول بالإنسان إلى مرحلة من انعدام إدراك المكان والزّمان والاتّجاهات، وإلى حالة من الانفصال عن الواقع الحقيقيّ وقد يصل به إلى الهلوسة ورؤية الخيالات، وسماع أصوات غير حقيقية؛ بسبب تشوُّش أداء "الهيپوثالموس" وهو الجزء من الدّماغ المسؤول عن تنظيم دورة الصّحو واليقظة أو ما يُعرّف "السّاعة البيولوجية". فالمحقّق يسعى من خلال حرمان المعتقل من النّوم إلى دفع المعتقل إلى التفكير فقط بكيفية الخلاص بسرعة من هذا الوضع غير الإنسانيّ، وقد تأكّد أنّ إسرائيل تحرّم المعتقلين الفلسطينيين من النّوم من خلال عدد من الدّراسات منها دراسة الحموز (٢٠١٤) والتي بيّنت أنّ إسرائيل حرمت المعتقلين الفلسطينيين من النّوم لأكثر من ٢٤ ساعة ممّا يمسّ بصحتهم النّفسيّة، كما وأنّ إسرائيل استخدمت الحرمان من النّوم بناءً على قرار المحكمة العسكريّة العليا، وعلى قرار صدر من اسحاق رابين رئيس الوزراء الأسبق (Biletzki,2001). وأكّده أيضاً تسييميل (٢٠١٢) في قولها " أنا على يقين من أنّ خبراء قاموا بإجراء الحسابات المتعلّقة بعدد السّاعات التي يمكن للشّخص أن يبقى فيها من دون نوم" بالإشارة إلى أتباع المحقّقين

وصفة تحقيق مُعدّة مسبقًا، وإنَّ الحرمان من النَّوم ليس مجردَ إجراءٍ فرديٍّ أو عَفَويٍّ.

وقد تأكّد ذلك من قبل العلماء والأطباء النَّفسيّين ومن بينهم "دونالد هيب" الذي أشار في نظريّته حول الشَّخصيّة إلى أنَّ حرمان الإنسان من حواسِّه يقود خلال ٤٨ ساعة إلى أعراض تشبه Psychosis أعراض ذهانيّة، والتي تبدأ بالهلوسة وتنتهي بالانهيار النَّفسيّ والجسديّ (Mausfeld,2009;Pope,2011). ومن الجدير الإشارة إليه أنَّ إسرائيل لم تكن الوحيدة التي مارست الحرمان من النَّوم كعقوبة وأسلوب تحقيق بل مارسته أيضا أنظمة دكتاتوريّة واستعماريّة أخرى، فبريطانيا استخدمته بحقّ المعتقلين الإيرلنديّين تحت مُسمّى (Mausfeld 2009, "interrogation in depth").

ونتائج الدّراسة الحاليّة تأتي مطابقة مع ما أشارت إليه الدّراسات والأدبيّات السّابقة، فقد بيّنت أنَّ الحرمان من النَّوم قد استخدم كوسيلة تعذيب بحقّ جميع المشاركين في الدّراسة وعددهم ١٥ مشاركا، وقال أحد المشاركين " إنَّ أحد المحقّقين قال له عن الحرمان من النَّوم: "إنَّ خلايا المخ تنمو أثناء النَّوم ونحن نهدف إلى توقيف خلايا الدّماغ عن النَّمو حتّى يهدم الجسم خلايا أكثر ممّا ينتج"، وقال نفس المشارك " إنَّ المنهجية وراء عدم النَّوم تهدف إلى تعزيز الفردانيّة والعزل عن المحيط"، وقال مشارك آخر: " إنّه عانى من الهلوسة بعد فترة من السُّبْح وقلة النَّوم كما وعانى من قلة التّركيز، وشبه انهيار، وفقدان القدرة على التّحمّل"، وقال آخر: "إنَّ قلة النَّوم دفعته للاعتقاد بأنَّ معذبه شخص يعرفه بل هو أستاذه، وقد طالبه بإنهاء العذاب الذي يمرُّ به وتعمّق انفصاله عن الواقع مع ازدياد فترة الحرمان من النَّوم".

ومن أنواع الحرمان أيضا الحرمان من الطّعام، فإسرائيل تقوم بتجويب المعتقلين

الفلسطينيين بهدف الحد من قدرة أجسامهم وأدمغتهم على القيام بوظائفها الطبيعية مما يقود إلى اختلال التوازن وفقدان الطاقة ومن ثم الوصول إلى حالة من الهزال والتعب تحول دون الصوم (البرغوثي وآخرون، ٢٠١٠). ونتائج الدراسة الحالية تُبين أن جميع المشاركين في الدراسة قد تعرّضوا لهذه للحرمان من الطعام، وقد تمثل ذلك إما بتقديم كميات قليلة من الطعام، أو تقديم طعام غير مناسب، وغير نظيف، وبطرق مُدَلَّة ومُهينة للمعتقل، إذ يتم رميه على الأرض، وعلى المعتقل التقاطه وبذلك اعتبر وسيلة للإهانة والإذلال. قال أحد المشاركين: " كُنا نجوع، كل ثلاثة أيام وجبة ربع رغيف، والوجبة مُهينة يشيلو اللب ويضعوا فيه طبيخ وتحتة حبة تفاح أو قرن فلفل وعند الأكل كُنا مغمضي العينين عمليا نحن لا نأكل بل نوسخ حالنا". وأشار مشارك آخر: " الأكل ثلاث حبات زيتون وقطعة جبنة الصبح، كُنا نجوع وكثيرا كانوا يحرموننا من الطعام وهاد تحدي آخر". ويضيف مشارك آخر: " أنا كنت أكل كل شيء ولم أرجع أي قطعة طعام كنت أكل حتى قشر البرتقال، أحيانا كنا نوكل مرة واحدة في اليوم وأيام طويلة لا يحضروا أي طعام". وأشار مشارك آخر: " نقص الأكل دائما نص بيضة، قطعة خبز شرحة بندورة وكاس شاي اسود بدون طعم، رغيف بدون اللب وكل مكونات الوجبة فوق بعض، سجن طولكرم سردين بصل بندوره (كنا اموت من الجوع)". وقالت مشاركة أخرى: " الأكل سيء والوجبة قليلة بيضة مسلوقة قبل بيوم، قطعة نقانق مسلوقة وحبّة خيار او تفاحة جزء منها خربان وكانوا يضعونها في كيس بلاستيك اسود او شفاف". وأشار آخر: "في سجن النقب يقدّمون وجبة فاصوليا بيضاء، والمحظوظ متا كان يحصل على حبة أو حبتين فاصوليا فجميع الوجبة عبارة عن ماء فاتر".

هذه النتائج تتطابق مع ما ورد في تقرير منظمة العفو الدوليّة (٢٠٠١)

حول أوضاع المعتقلين السياسيين في الصّين والذين يحرمون من الطّعام ويتمّ تجويعهم ممّا يؤدّي إلى انتشار أمراض فقر الدّم وسوء التّغذية، وهذه الظروف مشابهة لما أورده فيكتور فرانكل أثناء احتجازه في معسكرات النّازية حيث السّجين كان يحصل على قطعة خبز و صحن من الحساء طوال اليوم ممّا أدّى إلى انتشار الأمراض وموت الكثيرين.

أما الحرمان من استخدام الحّمّام ومن الرّعاية الصّحية فكان أحد وسائل التّعذيب التي تعرّض لها جميع المشاركين في الدّراسة الحاليّة ممّا يشير إلى تدني نوعيّة الحياة وطبيعة الظروف غير الإنسانيّة التي يوضع فيها المعتقلون الفلسطينيون، وتشير الأدبيّات إلى أنّ الحرمان من الطّعام ومن الرّعاية الصّحيّة يؤدّي إلى الوهن وعجز القدرات الإدراكيّة والمعرفيّة، ويسبّب الشّعور بالخوف من العجز والإعاقة والموت (Ojeda,2009). وقد شكّل الأطباء في إسرائيل إحدى أدوات التّعذيب، وأحيانا مُنفّذين له، وبذلك تورّطوا في خرق القوانين الإنسانيّة وخرق أخلاقيّات مهنة الطّب باعتبارها مهنة إنسانيّة، فهو يمتلك قوّة يستمدّها من قوّة معرفته للعلاج، وكيفيّة تخفيف الألم، وعلاج وشفاء الجسم والنّفس، ولكنّ إسرائيل وظّفت هذه المعرفة للتّسبّب بالأذى، فأطباء مصلحة السّجون الإسرائيليّة يقدّمون التّرخيص الطّبيّ لاعتقال السّجناء في الحبس الانفراديّ والعزل (روحاما، ٢٠١٢). بالرّغم من أنّهم يعرفون أنّ الوضع الصّحيّ للمعتقل لا يسمح بذلك.

وقد أشارت وهبي (٢٠١٢) إلى أنّ إدارة السّجون الإسرائيليّة قد استعملت عبادة السّجن كوسيلة لمقايسة المعلومات من القاصرين، وبالتالي فالعلاج مقابل المعلومات. وفي دراسة الحموز (٢٠١٤) تبين أنّ إسرائيل حرّمت المعتقلين من العلاج وحبستهم في زنازين ضيقة وغير صحيّة.

تشابهت هذه التّنتائج مع نتيجة أبو الهين (٢٠١٠) الذي بين أنّه تمّ حرمان

المعتقلين الذين شملتهم دراسته من استخدام دورات المياه، مما اضطر بعضهم للتبول بملابسه. وهذه النتيجة تطابقت مع نتائج الدراسة الحالية حيث ذكر أحد المشاركين: " كنا أنا وسجين آخر اسمه مصطفى نساعد بعض عشان نبول لأنهم كانوا مكلبشين أيدينا ولا يسمحون لنا استخدام الحمام وأحيانا كنا نضطر للتبول في ملابسنا".

وكذلك تم إجبار المعتقلين على التبول والإخراج أمام المعتقلين الآخرين بدون مراعاة للخصوصية، تهدف هذه الممارسة للمس بكرامة الإنسان وتمس بصحته النفسية والجسدية وتنتهك أدق وأكثر القضايا خصوصية كحرمان الفتيات والنساء المعتقلات من احتياجاتهن الصحية اللازمة أثناء الولادة داخل السجن أو أثناء الدورة الشهرية وعدم السماح لهن بالاستحمام ومن الحصول على الفوط الصحية. وذكرت إحدى المشاركات: "أثناء الدورة الشهرية حرمتها المحققون من الحصول على الفوط الصحية ولما ظهرت آثار الدورة على ملابسها قام الجنود بالاستهزاء بها" وأشارت أخرى: " اجتني الدورة والسجانات كانوا يتلذذوا في تعذيبنا طلبت منهن فوط صحية، وكانت تماطل واستمر الامر لثاني يوم بدون مساعدة كنت استعمل اي قطعة قماش عشان ادبر حالي وكانت السجانات يخرجونا امام مسؤول السجن اسمه "افي" كان مسؤول سجن الرملة، وكانت السجانات يستعملن حدوث الدورة الشهرية لاي منا كوسيلة للتسلية واصدار النكات علينا .. وبعد يومين جابلي "افي" كيس من الفوط ورماه عند اجري". وأضافت أخرى " الدورة اجتني في التحقيق وطلبت فوط صحية من السجان وكان عربي فقال لي انام معك واعطيك فوط، اضطريت استخدم بلوزتي لمدة 3 ايام وبعدها جابولي فوط".

كما ويحرم المعتقلون الرجال أيضا من الرعاية الصحية، فإدارة السجن تمنع

المعتقلين من الحصول على الماء والصابون الكافي، أو الحصول على معجون الأسنان أو الحلاقة التي يحتاجونها للحفاظ على نظافتهم، مما يشعرهم بالإهانة، ويزيد من الضغوط النفسية ويحط من الكرامة، ويصبحون عرضة لانتشار الأمراض المعدية خصوصاً في السجون الصحراوية كمعتقل أنصار ٣ في صحراء النقب (مؤسسة الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠١٠). وذكر أحد المشاركين في الدراسة الحالية " القمل في سجن الفارعة كان يطلع من الباب ولا أذكر أي اتحمت بمياه ساخنة مدة شهر، كان في إذلال شديد "الظاهرية" كان أصعب من السجون المركزية". وأشار مشارك آخر: " حتى الجلوس في الحمام هو نوع من الشبح حيث تجلس على كرسي الحمام وأنت مكلبش والرأس مغطى وهاي أحسن نوع عقاب، كنت أحاول أن أفتح الحنفية وأشرب وكنت استغل أي فرصة أقضي فيها حاجتي ولكن التجربة كانت مريعة فهي جزء من التعذيب، لا أذكر انه في التحقيق اتحت لي فرصة الحمام لمدة ٤٠ يوم في سجن طولكرم وإذا اتحت لي الفرصة كانت في ماء باردا وفي سجن الفارعة رشونا بمادة بيضاء وبعدها حمام بارد لمدة ٥ دقائق ".

وأشار مشارك آخر: " عمّا أصابه من مرض الجرب ووصف مستوى النظافة المتدني حيث أطلق سراحه بعد ٤٥ يوم من التحقيق المتواصل بدون طعام كافٍ ولم يسمح له الاستحمام فقال: " بعد أن أطلق سراحي من "العمارة" أي من سجن الخليل وصلني تكسي لبيتنا في القدس، بدون فلوس لم يكن معي اجرة التكسي، ولم يكن معي هوية شخصية، عندما وصلت البيت أمي حرقت ملابسي من كثر ما ريحتها طالعة، وكان عندي مرض الجرب كل جسدي من رأسي لرجلي ... روحت على الجامعة وانا أجرب عشان كانت فترة الامتحانات النهائية، صديقتي جابت لي هدية بعد إطلاق سراحي عبارة عن أدوية الجرب ".

٣. التّعرض للضرب:

يتعرّض المعتقلون الفلسطينيون للضرب المبرح، وهذا ما جاء في تقارير المؤسسات الحقوقية التي وصفت ما يتعرّض له المعتقلون من ألوان الضرب والذي يتمثل بجلد المعتقل بشكل متواصل وعلى أنحاء الجسم كافة، أو على العضو المصاب، أو على الأعضاء التناسلية، ويكون الضرب باستخدام الأيدي والأرجل أو بهراوة أو بأعقاب المسدّسات والبنادق، وأحيانا بضرب الرأس بجدار الغرفة (قراقع وفراج، ٢٠٠٧). ويهدف ضرب المعتقل لإحداث آثار جسدية وأمراض نفسية ولتحقيق فقدان القدرة على التحمل وبالتالي الانهيار الجسدي. ومن ناحية ثانية تشير الدراسات إلى أنّ التّعرض للضرب يقود إلى الشعور بالإهانة، ويمس بكرامة الإنسان، وقد أشار إليه ممدوح عدوان في كتابه "حيونة الإنسان": (إنّ الضرب والتعذيب الجسدي ليس هو ما يؤلم، بل الشعور بالعجز والإهانة الناتجة عن الضرب. أنت لا تشعر بالضرب حين تكون حرّاً إنّ تردّه، أنت تشعر به حين يكون عليك فقط أن تتلقاه، ولا حرّية ولا قدرة لك على ردّه، هناك تجرّب الإحساس الحقيقي للضرب، بألم الضرب، لا مجرد الألم الموضوعي للضربة، إنّما بألم الإهانة، حين تحسّ أنّ كلّ ضربة توجه إلى جزء من جسّدك توجه معها ضربة أخرى إلى كيائك كلّه، إلى إحساسك وكرامتك، ضربة ألمّها مبرحٌ لأنّها تصيب نفسك من الدّاخل" (عدوان، ٢٠٠٧: ١٦).

أمّا نتائج الدّراسة الحالية فقد تطابقت مع الأدبيات وبيّنت أنّ جميع المشاركين قد تعرّضوا للضرب المبرح، حيث ذكر أحدهم: "الجيش والشّركة العسكريّة كانوا يحقّقون معنا في اسطبل الفارعة، أحيانا كانوا يربطوننا بالحديد بالحيطان وكانوا يكبوا مياه باردة علينا في الشتاء والضرب بالأيدي والأرجل، كنت عادي أشوف الاستفراغ والدم على الأرض وهذا مظهر مألوف

في التحقيق"، وأشار أيضا" نقلونا في البوسطة في عام ١٩٨٨ فترة سياسة تكسير العظام، صدفة تمّ الإمساك بنا أنا وأخي محمد "الشهيد" في نفس السّاعة وبعد ذلك أحضروا ثلاثة أصدقاء لنا وضعونا في القفص وبدأوا في تهديدنا، بعدها جاءوا رجال المخابرات وقالوا للجنود أننا زعران الانتفاضة والشّخص المسؤول عن نقلنا فهم أننا "مش قلال" وعشان هيك صاروا يضربونا بالعصي واحنا بالقفص. أجبرونا مُسك ببنطلون المعتقل اللي امامنا وعصبوا عيوننا وتمّ ادخالنا إلى الباص ومن الوقت اللي دخلنا فيه الباص ابتداءً الضرب ومن كثر الضرب ما عرفنا الباص راح باتجاه الشرق والا الغرب، الضرب استمر والباص ماشي وكل واحد في كرسي والجنود مستنفرين وطلبوا نقوم بشتم أبو عمار ورفضنا وصاروا يضربونا بالهراوة على رؤوسنا ". وأضاف " أنا شفت الطريق طويلة أخذت سنوات وأيام وأشهر ومع الضرب العصبية نزلت على العين وشفّت الجندي يشلح القشاط ويضربني على رأسي وجسمي وكانوا يعملوا حفلة ضرب عليّ عند حلحول وخبط رأسي بالزجاج وكسر الزجاج برأسي وقال للشوفير الناس بضربوا حجار من حلحول وهذا السبب في كسر الزجاج. احنا كنا حاسين الدم بنزل من كل مكان كنا بننزف وصلنا سجن الظاهرية نزلونا من الباص وواحد من الجيش انجن وقال هدول خذوهم على نص الساحة وهناك بدأت حفلة اجرام". وهذه التّائج تؤكّد أنّ إسرائيل استخدمت الضّرب كوسيلة للتّعذيب دون أنّ تكثر للتّائج والآثار النّفسيّة والجسديّة النّاتجة عنه سواء الآنيّة أو بعيدة المدى وهذا ما سيتمّ التّطرق إليه لاحقا أثناء استعراض نتائج هذه الدّراسة. والآن سيتمّ استعراض ما توصلت إليه نتائج الدّراسة الحاليّة حول أساليب التّعذيب النّفسيّ.

الآثار المباشرة للتعذيب النفسي

التعذيب النفسي أو "white torture"، "clean torture" (Mausfeld, 2009) على اعتبار أنه لا يترك ندبًا وعلامات واضحة على الجسد مع أنه أكثر قسوة وأبعد أثرًا من مجرد ندوب على جسد، فهو يستهدف الإنسان بكليته ويسعى لتعطيم شخصيته، وتدمير هويته، وهو مزيج من الرغبة في الحصول على المعلومات وفي نفس الوقت إيقاع الألم والرعب (عدوان، ٢٠١٤: ١٧). وهذا ما أكدته أيضا المحقق الإسرائيلي المتقاعد كوي (٢٠٠٤). "تبيّن نتائج الدراسة الحالية أنّ جميع المشاركين قد تعرّضوا للتّعذيب النفسي ومنها:

١. العزل الانفرادي أو الحبس الانفرادي **Solitary confinement** خصوصًا أثناء فترات التحقيق والتي كانت تستمر من ٣-٤ أشهر متواصلة، ولأسباب مختلفة حيث يوضع المعتقل في بيئة تخلو من التواصل الاجتماعي إلا مع السجان وبالتالي يعزل كليًا كما ذكر المشاركون، أو قد يعزل جزئيًا مع عدد صغير من المعتقلين، وقد يكون العزل جماعيًا كعزل الأقسام، وقد تطابقت هذه النتيجة مع ما ورد في (Ojeda, 2009)، مؤسسة الضمير، ٢٠١٥). وأشار جميع المشاركين إلى أنّهم يتعرضون للعزل كعقوبة، أو لمجرد الاعتقاد بأنهم يشكّلون خطورة على الأمن، كما وتعزل القيادات كما ذكر اثنان من المشاركين: "عزل قيادات الحركة الأسيرة يهدف للاستفراد بالأشبال والمعتقلين الذين لا خبرة سابقة لهم". وتطابقت هذه النتيجة مع ما جاء في (Weir، ٢٠١٢). كما وذكر أحد المشاركين أنّه يتمّ عزل المرضى النفسيين، وعدم العناية بهم وهذا ما أكدته تقارير مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (٢٠١٥). ورئيس هيئة شؤون الأسرى في مقابلة شخصية أجريتها معه أثناء تحليل نتائج هذه المقابلة بتاريخ (٢٠١٧/٢/١٠).

وأشار المشاركون الخمسة عشر إلى أنّه تمّ استخدام العزل الحسي بحقهم،

وقد وصفوا تجربة الاعتقال؛ بأنها ومنذ لحظة الاعتقال يتم تقييد اليدين إلى الخلف وتغطى العينان، وبالتالي فهم يفقدون القدرة على إدراك الوقت والمكان والاتجاهات، ويعانون من اختلال التوازن والتّركيز، وفقد الاتصال المؤقت مع البيئة المحيطة لتصبح غير مألوفة ممّا يشعرهم بالضّياح وعدم اليقين، ما يجعلهم مُعتمدين تمامًا على السّجان (British Medical Association 1986). وتستعمل إسرائيل أحيانًا أكياسًا من الخيش ذات رائحةٍ نتنه، وأحيانًا أخرى تعتمد لاستخدام نظّارات لا يستطيع المعتقل رؤية ما حوله فلا يعرف اللّيل من النهار، ولا يتمكّن من رؤية زملائه لكي تضمن عدم تواصله معهم، وبالتالي يتمّ قطع المعتقل عن العالم الخارجيّ ممّا يخلق شعورًا بالوحشة والوحدة (البرغوثي وآخرون، ٢٠١٠).

وذكر ذلك أحد المشاركون: "لم نكن نعرف كم السّاعة، وخصوصًا في رمضان ما كنا نعرف اللّيل من النّهار ولما نسالهم عن السّاعة يعطونا ساعة غلط". وقال آخر: "مع الوقت تفقد الاحساس بالوقت ولا تعرف نهار من ليل ولا في أي شهر، ولا أي يوم، الا إذا خرجت الى غرفة تحقيق ثانية تعرف ليل أو نهار". وأضاف "أنا ما عرفت اني صارلي ٧٦ يوم إلا بعد ما نزلت من التحقيق، بعد ٥٠ يوم لم أعد أعرف الشهر، ولا الوقت ولا الزمن". وذكر اخر "لم أدرك ان الباص اتجه بنا شرقا ام غربا".

والعزل يتمّ في زنزانه تُعرّف باسم "الخنزانه" للدّلالة على صغر المساحة، وشدّة العتمة، وضيق التّنفس الناتج عن البقاء فيها، لا ينفذ منها الضّوء أو الصّوت، وتسودها حالة من الصّمت والتّرقّب التّام (فروانة، ٢٠١٥). وأحيانًا يسمح وبشكل متعمّد بنفاذ أصوات تعذيب معتقلين آخرين (Ojeda, 2009). وهذا ما تعرّض له المشاركون في الدّراسة الحاليّة فذكر أحدهم: "الخنزانه" ومساحتها ٨٠*٨٠ سم، وهي باب سميك جدًّا يعزل الصّوت، ويعزل الضّوء، وفيها نافذة

باطون، عندما تجلس اجريك بصيوا الباب انا قعدت ٤ أيام فيها ... تأثيرها على الأعصاب كان حاداً لدرجة أنه حدث نزيف في المعدة وقرحة". وتطابقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كيلر وآخرين Keller, A, et al (٢٠٠٦) حيث بينت ان ٨,٩% من المشاركين في الدراسة قد تعرّضوا لعزل حسّي.

٢. التهديد بالقتل وبالاعتداء الجنسي للمعتقل أو أحد أفراد أسرته أو التهديد بإبقائه في السجن لفترات غير محدّدة أو هدم البيت وتشريد الأسرة. فالتهديد بأنواعه وسيلة تعذيب نفسيّ تمارس بحقّ المعتقلين (المفوضّ السامي لحقوق الإنسان 2007; Reyes, 2013). وهذا ما أكّده نتائج الدّراسة الحاليّة وتبيّن أنّ التّعريض للتهديد بالقتل ومحاولة القتل فيما ذكره أحد المشاركين: "تعرّضت لمحاولة تسميم في السّجنة الأولى عام ٨٠ عن طريق جاسوس وضع موادّ سامّة في الأكل". وقال آخر: " المحقّق كان يبدو هادئاً ولم يستخدم أيّ عنف جسديّ معي وبعد ٤ أيام من التّحقيق قال لي راح يمر عليك عدة محققين غيري وراح تعرف اني قتلت سابقا وهدد بقتلي خلال ساعة ان لم اعترف وقال راح اخلي اسمك خبر عاجل وشعرت بخطر حقيقي على حياتي وحاولت اسايرو عشان اخلص منو".

أمّا التهديد بقتل أحد المقربّين فذكر أحد المشاركين: "هدّدوني بقتل أخوي". وتعرّض المشاركون أيضاً للتهديد باعتقال الأهل أو اعتقالهم فعلياً للحصول على الاعترافات، وقال أحد المشاركين: " وما حصل أثناء التّحقيق هو أنّ اقتادوني في أحد الأيام ولم أكن مغطى العينين ومررت من إحدى الممرات وشاهدت ابي في السجن، أدركت لاحقا انه تم استدعاء ابي والافراج عنه، وكانو يحاولون التأكيد لي انهم سيحضروا اخرين من أسرتي من اجل الضغط علي". التهديد بالاغتصاب، وقد أكّد ذلك أحد المشاركين بقوله: " كان في عملاء في

الغرف كانوا يهددوننا بالاعتصاب وكانوا يتحرشوا جنسيا بالأطفال امامنا". وقال أحد المشاركين "بيعرفوا انو العرض والشرف بالنسبة لنا اشى كثير كبير وهاد اللي كانوا يركزوا عليه ويحكولي انو أمك واختك بالغرفة الي جنبك وبنضربهم وبدنا نغتصب اختك". وذكر آخر: "وكنت أتمنى أن يضربني المحقق لأنه الحكي كان أقسى من الضرب. كلام بذيء وتهديد بقتل أبوي واعتصاب أختي". وقال آخر: "ثاني يوم من التحقيق في المسكوبية اجا محقق اسمه أبو نهاد، قال كم عمرك قلت ١٥ قال انه سيرسلني لغرفة ليغتصبوني، وادخلني غرفة مساجين جنائين لازلت أذكر أسماءهم وتعرضت منهم لحملة اعتداء جسدي متواصل على موجات، لحين أن جاء المحققون وأخرجوني بعد أن اقتنعوا اني لن أنهار، لم أجرو أن أتحدث عن هذه التجربة لأنني خفت أن لا أصدق من قبل التنظيم، وهذا أسوأ أسلوب تعرضت له من سجناء جنائين وكان ممكن يقتلونني. استمر التهديد بعد ذلك وقال سأرسلك لغرف ناس أكبر وأسوأ".

وتطابقت هذه النتيجة مع نتائج كيلر وآخرين Keller, A, et al (٢٠٠٦) بينت أن ١٨,٢٪ قد تعرضوا للاغتصاب وأن ١٧,٧٪ تعرضوا لإهانة جنسية وأن ٨٩,٥٪ تعرضوا للتحرش الجنسي و٨٤,٩٪ منهم قالوا: إنه تم التحرش بأحد أفراد الأسرة كنوع من الضغط عليهم لحملهم على الاعتراف وتقديم معلومات. ومع نتائج دراسة باسجلو وآخرين Basgolul et al., (٢٠٠٧) التي بينت أن ٨٠٪ قد أجروا على مشاهدة حالات إعدام وتعذيب لأصدقائهم وتهديد بالاعتصاب. وتطابق مع نتائج هوبرمان وآخرين Hooberman et al., (٢٠١٠) حيث أظهرت تعرض ٣٧,٣٪ لإهانة جنسية أثناء الاعتقال.

٣. التعذيب الجنسي والتفتيش العاري حيث يُجبر المعتقلون من الجنسين على خلع الملابس ويتم التفتيش العاري من قبل الجنود والمجنّادات ويتم التحرش الجنسي

بالمعتقلين ولمس أجسادهم وتعريضهم للسخرية والكلمات النابية، وتُجبر النساء المعتقلات على خلع الحجاب، وتتم مساومتُهُنَّ على ذلك مقابل تقديم الاعترافات (Addameer Prisoner Support and Human Rights Association,2008).

ذكرت إحدى المشاركات " كانوا يُجبرون الصّبايا على خلع ملابسهنَّ كاملة لكسر حاجز الحشمة ، السّجّانات كانوا يُجبرننا على شلح المناديل والملابس الداخليّة حتّى (بكلّة الشّعر) كنَّ يجبرننا نزيلها، هذا التفتيش كان يتكرّر قبل كلّ طلعة من القسم، وما نطلع على الحمام وعلى المحكمة كان يتم التفتيش العاري ٤-٥ مرّة في كلّ محكمة، كنّا نرفض نخلع ملابسنا كاملة ولكن السّجّانات الرّوسيّات كانوا يرفضوا انو نخلع الجزء العلوي من ملابسنا فقط ثم الجزء السفلي ، وكانوا يرغمونا على التفتيش زي ما بدهم تماما عراة، كانوا يستمتعون بتعذيبنا كانت السجّانة تطلب ان نخلع ملابسنا، والسجّانة الثانية كانت تراقب ما يحصل والحراس من الجنود كانوا على الباب يحكوا مع السجّانات اثناء التفتيش ويعملوا نكت عني وانا عارية وكانوا يستهزئوا بي لم اكن افهم كل الكلام حيث يتكلمون باللغة العبرية".

وفي الآونة الأخيرة يُلاحظ أنّ جهاز المخابرات يستخدم المحقّقات بغية إغواء المعتقلين مُستغلّين ضعف بعضهم اتّجاه هذا الأمر فيتمّ عرض امرأة شبه عارية، وتحاول الاقتراب من المعتقل وملامسة جسمه لإثارة غرائزه وشهواته (البرغوثي وآخرون، ٢٠١٠). وهذا ما أكّده نتائج الدّراسة الحاليّة حيث ذكر أحد المشاركين أنّه تعرّض للإغواء من قبل إحدى المحقّقات، وعندما رفض بصقّت عليه واتّهمته بأنّه ليس برجلٍ.

٤. التّخويف والتّرهيب: وفيه تستخدم الأسلحة ويرسّ الغارُ في غرف المعتقلين أثناء اقتحام أقسام المعتقل والذي يحدث عادة في منتصف اللّيل بعد أن يتمّ قطع

الكهرباء عن السّجن، أو من خلال استخدام الكلاب، إمّا أثناء المطارة أو الاعتقال أو أثناء التّحقيق وفي "البوسطة" وهي وسيلة النّقل من السّجن إلى المحاكم أو من سجن لآخر. ونتائج الدّراسة الحاليّة أكّدت ذلك حيث ذكّرت إحدى المُشارِكات "النّقل للمحاكم أسوأ جزء؛ كلّ جمعة بنقلونا للمحكمة ووبربطوا ايدينا واجرينا وبحشرونا في البوسطة، بشغلوا مسجل على صوت عالي جدا واغاني عبرية وفي الصيف بطفوا الكندشن، برشو علينا مبيدات حشرات وفي مرة جابوا كلب وصار يشم فينا وما كنت أحب يشم اغراضي وكان على فم الكلب لجام لانه متوحش وكان يضل يعوي بطريقة غريبة". وذكر آخر: "في البوسطة ربطوا امامي كلب متوحش طوال الوقت يراقب في". ممّا يشير إلى أنّ الهدف من التّعذيب يفوق الحصول على اعتراف ومعلومات من المعتقل، بل يسعى لدبّ الدّعر في نفسه وإشعاره بالعجز حيث يتمّ الاستناد هنا إلى مفاهيم نظريّة العجز المتعلّم لسليجمان التي تقوم على تعليم الشّخص العجز عن طريق التّعذيب المتكرّر والمتواصل، كما ويهدفون أيضا إلى نقل هذا الشّعور بالعجز وعدم مقاومة الاضطهاد والظلم من الشّخص (المعتقل) إلى الآخرين، وبالتالي فهو يشكّل عبرةً لغيره، ممّا يردّع الآخرين أيضا من المشاركة في المقاومة.

٥. المسرحيّة- لعبة الشّيطان والملاك- الصّديق والعدو: حيث يلعب المحقّق دورَ نموذجٍ إيجابيٍّ، لدرجة أنّه يشبه الأب الحنون أو الصّديق الوفيّ، وفي وقت آخر ومع معتقل آخر نفس المحقّق يتغيّر دوره ويظهرُ الوجهُ الشّريرُ والحقيقيّ، فلعبُ الادوار هذا جزءٌ من خطة التّحقيق. قال أحد المشاركون: "اعترفت لأنّ المحقّق صديقي، وأخجل من أن أكذب عليه" ممّا قاده لاقتناع رفاقه بالاستسلام من أجل سلامتهم. وقال مشارك آخر: "السّجن للمرّة الثّانية في سنة ١٩٨٤-١٩٨٥ (كان عمره أقلّ من ١٨ سنة) أصبح المحقّقون

يعرفوننا وعرفوا أننا لا نعترف، ولكن استمرّ الشَّح والضَّرب، الضَّرب أقلّ في هذه المرّة، فريقٌ محقِّقين واحد يقدِّم نفسه أنّه المحقِّق الهادئ المُؤدَّب، والآخر يقدِّم نفسه أنّه يضرب بشدّة بقسوة، محقِّق آخر يقدِّم نفسه كناصر لي: "أخلص بنفسك". كان في محقق اسمه أبو سمرة كان يدخن بوري وكان يقدم نفسه أنه شخص محترم، أبو داني وأبو سيف، أبو جبل وأبو غزال، هؤلاء كانوا قاسيين جدا ومرزوق كان قاسي جدا جدا، الكل كانوا برتبة كابتن. أبو سيف الوحيد كان يلبس مدني والباقي يلبس عسكري". وقال آخر "لعبة الشيطان والملاك هذه تلاعب نفسي فينا". وأشار آخر "كل فوج محققين يفشل يعملوا على تشكيل فريق تحقيق جديد مكون من 3-5 محققين وأنا نسيت أسماءهم لأنهم كانوا يغيروا الفريق باستمرار. كانوا يقسموا الأدوار بينهم واحد يساعد وآخر يضرب، واحد يتدخل وواحد يضرب وآخر في دقيقة كان يتدخل لحمايتنا مسرحية ولعبة دفاع وهجوم. أنا كنت في جوأي أقول هذه مسرحية وما يحصل هو فقط مسرحية". وذكرت إحدى المشاركات "حطوني في المعبار (محطة الترانزيت) قال مدير السَّجن انت هون مؤقتا، وكانت السَّجينة اللي في الغرفة ختيارة ، وأنا صدقت انو هاي الختيارة في الغرفة خايفة مني حسب ما بيّنت لي أنّها خايفة اكون عميلة، وسألتنني عن اسمي وأخذت منها ملابس داخلية لانه اللي معي كانت وسخة ومبلولة لدرجة انها سببت تقرحات في جلدي، وقالت لي هون في سجن شباب، انا من فتح، وبعدها طلعتنا فورة، وفي الفورة اعطاني شب شوكلاتة ودخان، واجى شاب تاني حكى معي ووصف لي فورة الشباب كيف شكلها وكيف بقضوا وقتهم، لم ادرك ان هذه مسرحية وان كل القسم والختيارة والشاب هم قسم عصافير، والمشهد

كله ما كان حقيقي، بعد ما رحنا على العيادة وصلتنا كبسولة وفيها معلومات عن التنظيم وطلبوا في الرسالة أكتب ما حصل معي، والرسالة فيها ختم التنظيم اللي انتمى له، وكتبت لهم ما حصل معي في التحقيق ، ولم أكن أشك ابدا أنها مسرحية وهيكت وقعت في الفخ ."

ولا يكتفي المحققون بذلك إنما يتبعون وسائل أخرى، ومنها الأسلوب التحفيزي أو أسلوب المكافأة مُعتمدين بذلك على نظريات التعلم بالتعزيز ومنها نظرية سكر، ومن خلال هذا الأسلوب يتم مقايضة المعلومات التي لدى المعتقل بالتقود أو بالوعد بتقليل مدة الاعتقال، أو عدم تعريضه للتعذيب، أو من خلال الابتسامه وإظهار التعاطف وإبداء اللطف، أو من خلال إعطاء المعتقل سيجارة، أو تقديم كوب من الشاي له أثناء التحقيق، وكذلك يستخدم أسلوب تخفيف الخوف وإظهار مشاعر الحب، كقول للمعتقل بأنه بأيدي أمينة وأنه لن يتم تعذيبه، وبالتالي فالمحقق شخص متحالف وداعم للمعتقل، وليس عدواً له، وهذا ما ذكره أحد المشاركين في الدراسة الحالية.

وكذلك يستخدم المحقق أسلوب إظهار التشابه بينه وبين المعتقل، وهذا ما ذكره أحد المشاركين: "المحقق استخدم أسلوب مفاده؛ احنا الاثنين مثل بعض انت مناضل وأنا محقق، هذا يعني انو احنا إنا ايدولوجية ندافع عنها، نحن إذا متشابهين".

وبالتالي اعتمد على مفهوم مأخوذ من نظرية علم النفس الاجتماعي وهي نظرية المقارنة الاجتماعية لإحداث حالة من التقارب والتشابه بينهم كشخصين بعيدا عن حالة الصراع بهدف كسر حالة العداة، وبالتالي التعاون وتقديم المعلومات.

نظرية المقارنة الاجتماعية ترى أن الأشخاص يميلون للتأكد من صحة آرائهم وقدراتهم واتجاهاتهم من خلال مقارنة أنفسهم بالآخرين الذين يشبهونهم،

لهذا فنحن عندما نجد أنفسنا في موقف غير مألوف ننظر إلى الآخرين للاسترشاد بهم، فنتمثل لسلوكهم ونتصرف بنفس الطريقة التي يتصرفون بها (Arrigo and Bennett,2007). وتنطبق فرضية التشابه في نظرية المقارنة الاجتماعية خلال محاولة الفرد إثبات مصداقية ما يشعر به من خلال الشعور كما يشعر الآخرون (أنا مررت بنفس الموقف ولدي نفس مشاعرك).
٤. إهانة وتحقير القيادات والقيم والقضية التي يؤمن بها المعتقل:

وهي محاولة إقناع المعتقل بأن القضية التي يدافع عنها هي قضية خاسرة، وأن رفاقه قد اعترفوا عليه، ولا معنى ولا فائدة من استمراره في هذه المعاناة والألم، كأن يقول لأحد المعتقلين: (جماعتك خسرانين وابو عمار وقع على الاتفاقية، ويقدم إثبات وهمي على اعتراف أصدقائه عليه وبالتالي وعندما يتم اقناع المعتقل بأنه قد خسر سبب وجوده ولا جدوى من القناعات التي يدافع عنها وان ما ينتظره من معاناة ما هي الا زيادة في الخسارة ولا فائدة منها، فإذا استطاع المحقق اقناع المعتقل انهاء القصة بوقت اسرع فهذا هو الخيار الصحيح والخيار الوحيد والخيار الانساني، وبهذا فان المحقق والمعتقل يشكلان فريقا وهميا يعملان على انقاذ الاخرين منعا لمزيد من التعذيب والقتل لهم، وايضا قد يتبع المحققون اسلوب التقليل من شأن المعتقل كفرد وكمناضل وبان ما قام به شي ليس له قيمة لذا فان الاعتراف به لا يعني شي). وهذا ما تبين مما ذكره أحد المشاركين: " انت هنا ليس بسبب إطلاق النار أو العمليات العسكرية انت ما عملت اشي مهم ما تفكر حالك بطل انت هنا فقط بسبب ضرب حجار بس". وقال مشارك آخر: " قال لي ضابط كبير درزي "مش انت مناضل وتعتبر حالك سياسي هدف المخابرات يشطبوك والأحزاب ممكن تشطبك وقيمتك تسقط أو تخرب " وكان هذا مدخله لاقناعي بإنهاء

الإضراب عن الطّعام، هدف المخابرات شطبك وانت رح تشطب حالك إذا
أضربت عشان هيك فك الإضراب".

وبما أنّ جهاز المخابرات الإسرائيليّ "الشّباك" يعتمد على جمع معلومات
دقيقة حول المعتقل قبل أن تتمّ عمليّة الاعتقال، لذا فهُم يعرفون أين
يسكن، ويعرفون مصادر دخله ووضع الأُسريّ والاقتصاديّ، وبالتالي
يستخدمونها كورقة للضّغط عليه وللحصول على اعتراف ولخلق جوّ من
الفتنة، وإقناع المعتقلين بأنهم يعانون من الاضطهاد والفقر والتمييز ضمن
مجتمعهم الفلسطينيّ، وهذا ما بيّنه أحد المشاركين: " في التّحقيق يقول انتوا
أهل المخيم ليش مش ابن المدينة يطلع يحزّر البلد، انت مسكين تعيش في
عيشة مش مريحة وفش بيت منيح ليش انت الضّحية تكون . كان يحاول
يحرّضني على أولاد شعبي واتّجاه القيادة بنت صائب عريقات كل يوم
بتطلع بسيارتها للجامعة الأردنية ويترجع ليش ما هاي تناضل وتنسجن". كما
ويعمل المحقّقون على إظهار أنّ الدّافع وراء المشاركة في النّضال ليس الدّفاع
عن قضية أو مقاومة الاحتلال إنّما الهرب من ضغط واضطهاد اجتماعيّ.
وهذا ما أكّده إحدى المشاركات: "حقّقوا معي في كريات أربع في مركز
الشّرطة والمحقّق صار يسأل ليش اعملتي هيك انا بعرف أنّك ما عملتي
هيك عشان تنتقمي منا بل عشان تتخلصي من الحياة ومن المشاكل مع
الأهل وكان بدو يقنعني انو الدّافع اجتماعيّ مش وطنيّ وهددوني بابوي
وأخوي وانو يحكولهم اني خنتهم عشان زعلانة منهم". وقال مشارك آخر
كانوا يقولوا أن "أ.خ" - وهي إحدى الفتيات الفلسطينيات التي أقبلت على
تفجير حزام ناسف- ليش تقتل حالها هاد حرام، هي كانت بدها تتزوّج
ولكنّها مارست الجنس مع حدا غير خطيبها عشان هيك فجّرت حالها".

الآثار بعيدة المدى للتعرض للتعذيب:

تشير الدراسات والأدبيات العالمية إلى أن الآثار بعيدة المدى للتعرض للتعذيب لا تقتصر على المعتقل بنفسه، بل أيضا تؤثر على أسرته فيما يمكن أن يطلق عليه التعذيب الاجتماعي، بل ويتعداه للتعذيب المجتمعي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وجود آثار بعيدة المدى ناتجة عن التعرض للتعذيب سواء كانت نفسية، اجتماعية، أو جسمية أو غيرها، لا يعني أن المعتقل يعاني من مرض عقلي، أو ذهاني يستدعي تدخل كيميائي أو دوائي، وإنما يشير إلى أن المعتقل الفلسطيني وقبل كل شيء هو إنسان، وقد تم وضعه في ظروف غير إنسانية تتناقض مع طبيعته، وتفق قدرته على التحمل، والتوقع، مما أدى إلى معاناة مزمنة، وقاد إلى تديني نوعية الحياة وقلة من جودتها وتديني الشعور بالسعادة، وبالتالي انخفض مستوى الصحة النفسية لديه. وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن ١٣ من أصل ١٥ يعانون من آثار نفسية واجتماعية وجسمية وجنسية بعيدة المدى، ناتجة عن التعرض للتعذيب، وبالرغم من ذلك فهم مستمرّون في الحياة وفي القيام بالأدوار المطلوبة والمتوقعة منهم مع غياب للشعور بالرّضا عن ذلك، فهم يعانون من مشاعر عميقة من الحزن والألم والتجّيب وانعدام الثقة بأنّ المستقبل أفضل من الماضي والحاضر، ويعيشون في حالة مستمرة من انعدام الشعور بالأمن، ممّا يجعلهم يحوّن في مستوى صحّة نفسية يتوسّط قطبي الصحّة والمرض، الطبيعي وغير الطبيعي، وقد تميل كفة القطب السالب "غير الطبيعي" عند ازدياد الضّغط الاجتماعي ومتطلّبات الحياة في حين يستمرّ في ثباته النسبي في المتوسط في حال تجددت الأزمات. تشابهت نتائج الدراسة الحالية مع ما جاء في الدراسات والأدبيات السابقة ومنها دراسة (الزّير، ٢٠٠١) ودليل التشخيص العالمي DSM5 (٢٠١٣). ودراسة اسنمان دي وآخرين، ٢٠٠٣، Eisenman, D., Gelberg, L., Liu, H., & Shapiro, M. (٢٠٠٦).

ومن الآثار البعيدة المدى التي بيّنتها نتائج الدراسة الحالية:

أولاً: الآثار النفسية بعيدة المدى تمثلت بالأعراض التالية:

١. أعراض هلوسة: تشير الأدبيات أنّ التّعرّض للتّعذيب النّفسيّ كالعزل، يقود إلى المعاناة من أعراض شكّ، وهلوسة حادّة، هذيان، تهيج وانفعال دائم، وعدوانٌ موجّهٌ نحو الذات، كما ويقود لأعراض ذهانيّة والتي تبدأ بالهلوسة وتنتهي بالانهيار النّفسيّ والجسديّ موجّه نحو الذات (Reyes,2007; Mausfeld,2009;Pope,2011). وقد اتّفقت نتائج الدّراسة الحاليّة مع ما جاء في الأدبيّات السّابقة حيث أشار أحد المشاركين: " الهلوسة كانت دائماً حاضرة بسبب عدم النّوم، وصار عندي خيالات مثلًا تخيل الأهل، وهم يعاتبوني لماذا اعتقلت، وأكثر ما أوجعني ولليوم بفكر فيه، ما قاله لي ابي كل ما يحدث لنا بسببك". وقال أحد المشاركين: " بعد ما أطلق سراحي من سجن الخليل صرت في حالة من الهيجان، وعلى باب السّجن صرت أشتم وأصرخ واناادي واحكي مع المحقق ابراهيم واقول له انا كسبت الرهان ولم اعترف ". وقال مشارك آخر عن زميله المعتقل: " اثناء الشبح في ساحة التحقيق سجن رام الله، حيث كنت مشبوحا، واذا باحد الاشخاص المشبوحين ، يبدأ بالركض اتجاه الشرطي الذي يراقب الساحة وطالبه بان ينقله بالسيارة الى منطقة المنارة في رام الله، كان مقتنعا بان الشرطي هو السمسار الذي ينظم حركة السيارات والركاب". وأشار مشارك آخر " بعد ٨٢ يوم في السّجن من قلّة النّوم تصوّرت أنّه الّذي يسجنني هو أستاذي وقد كان راهب Brother، كنت أعتقد أنّه هو اللي مربطني وطلبت منه يحلني بس قال لي ما بقدر قلت له فك الكلبشات بالبلطة هيها بس اضرب الكلبشات ". وهذه النّتيجة أيضا تطابقت مع نتائج دراسة زقوت وآخرين (٢٠٠٩) حيث بيّنت وجود أعراض الدّهانيّة بين الأسيرات

المُحرَّرات بنسبة ١٨,٨ ٪. وهذه نسبة مرتفعة وتؤكد ما جاء في الدِّراسة الحاليَّة وما ورد في الأدبيَّات العالميَّة السَّابقة.

٢. التَّأهَّب والحذر: وهي من الأعراض التي تنشأ بسبب تعرُّص الإنسان لأحداث صادمة ومنها الاعتقال، وقد ذكر مشارِك: "بعد ما روحت، ثاني ليلة في حد دق الباب اصحيت واعتقدت انو الجيش بدهم يعملوا تفتيش غرف كما في السِّجن". ممَّا يشير إلى استمرار الأعراض التَّأهَّب والتَّحفُّز hyper arousal إلى ما بعد إطلاق سراحهم. وتطابقت هذه النَّتيجة مع نتائج دراسة أبو الهين (٢٠١٠) حول آثار اعتقال وتعذيب الأطفال الفلسطينيين أنَّ ٤٦ ٪ من الأطفال البالغ عددهم ١٢٧ يعانون من مشاكل نفسيَّة كالشُّك والحذر و ١٩ ٪ يعانون من العصبيَّة والاستثارة السَّريعة.

٣. صعوبات التَّذكر والتَّرْكِيز: فقد أشار أحد المشاركون: "قلَّة التَّرْكِيز والتَّذكر وشبه انهيار في الجسد والنَّسيان جميعها مُرُّ بها بسبب الاعتقال". وذكرت مشاركة أخرى: "كنت بدون مشاعر وكنت مجمَّدة وكنت مفكرة تماما اني ناسية تفاصيل شو صار معي إلى بعد ما طلعت من السِّجن وبعدها تذكرت هاي التَّفاصيل الخاصَّة بلحظة الاعتقال". وتطابقت هذه النَّتيجة مع ما جاء في (DSM5,2013). وتشابهت مع نتائج نهبان Nabhan (٢٠١١) التي بيَّنت أنَّ المعتقلين السَّابقين يعانون من صعوبات في التَّرْكِيز.

٤. تجنُّب ما يُذكَر بالحدث: أشارت عددٌ من الدِّراسات إلى أنَّ التَّعرُّص للاعتقال والتَّعذيب يودِّي إلى آثار بعيدة المدى ومنها؛ التَّجنُّب، كتجنُّب الأشخاص والأماكن والأنشطة والأحاديث والمناسبات التي تُذكَر بالحدث، وهذا ما بيَّنته نتائج الدِّراسة الحاليَّة حين قال أحد المشاركون: "الحمَّام بالماء البارد، لليوم لا استعملها قبل الصيف أرفض استخدامها. الحمام كان فيه إهانة، كان الشَّرطي

يستخدم القشاة أثناء الحمام يزيحنا فيه وانه يريد ان يشعرا باننا زبالة، لذا أنا أكره الحمام". تجنّب الحديث حيث قال أحدهم: "أنا عمري ما حكيت مع أولادي عن السّجن والسّبب بخاف ما يصدقوني أو أهزّ صورتي أمامهم" وأشار مشارك آخر "انا لا أفضل ان احكي عن الاعتقال خصوصا مع اولادي لاني بخاف على صورتي امام ولادي انا اتجنب الحديث عن الاعتقال وهذه أفضل طريقة و لما احكي بحكي بالعموم و عن الآخرين وليس عن نفسي". وتشابهت هذه النتيجة مع جاء في دليل التشخيص الصادر عن (DSM5,2013). وقد بيّنت نتائج دراسة بانوماكي وآخرين (٢٠٠٨) حول أوضاع الصّحة النّفسيّة، والعوامل المساعدة على التّكيّف لدى الأسرى الفلسطينيين، بأنّ المعتقلين السابقين يستخدمون التّجنّب كونه أحد وسائل التّكيّف مع تجربة التّعذيب، ومن الجدير ذكره، أنّ أساليب التّكيّف مع الأحداث الصّادمة ومنها الاعتقال والتّعذيب قد تكون سلبية كالتّجنّب والاكنتاب وغيرها، وقد تكون إيجابية كالصّلاة النّفسيّة والمواجهة.

٥. الشّعور بالعزلة والانسحاب: تشير الأدبيّات الخاصّة بعلم النّفس والصّحة النّفسيّة إلى أنّ الشّعور بالعزلة والانسحاب من أعراض الاكنتاب، والتي قد تنتج عن التّعرّض للتّعذيب، وقد قالت إحدى المشاركات: " كان من الصعب عليّ أن أخرج من البيت، واستمر عدم خروجي من البيت فترة طويلة بعد ان أطلق سراحي". ممّا يشير إلى أنّ الآثار النّفسيّة لتجربة الاعتقال والتّعذيب تستمرّ لسنوات طويلة، وقد تعمل على إحداث تغيير في بعض جوانب الشّخصيّة بشكل دائم، وقد أشار أكثر من معتقل سابق أنّ العيش لفترات طويلة ضمن ظروف غير إنسانيّة وفي وسط وبيئة محدودة وغير متحرّكة أو متحرّكة ببطءٍ شديد، هذا الإيقاع الرّتيب من الحياة يُوجدُ للفرد أنماطاً

سلوكية تتناسب معه، وهذه إحدى وسائل مواجهته، ولكنها لا تنتهي بانتهاء الاعتقال، بل ترافق هذه الأنماط السلوكية المحرّز إلى خارج السجن حيث إيقاع الحياة السريع والمتغير، مما يجعل المعتقل يواجه صعوبات كثيرة في التعامل أو الاندماج في نمط الحياة هذا، وبالتالي قد يختار الحفاظ على ذاته من التهديد الذي تُسببه الحياة خارج المعتقل التي لا يعرفها، بل وتُشعره بالغربة فيختار الانسحاب نحو الداخل. ويصف يوليوس فوتشيك في رواية "تحت أعواد المشنقة" التي كتبت إبّان الحرب العالمية الثانية (١٩٤٣) "أنّ الإنسان في ظروف الاعتقال يشعر بالعزلة، وينسحب للداخل ويغيب الشعور بالتواصل مع الجماعة... إنّ التآكل الداخلي في هذه الحالة يُكسب بُعداً آخر يتكثّف بفعل الاغتراب وينخر في أعماق المناضل فيحوّله إلى مجرد "ذات فردية" تنشد الخلاص" (فوتشيك، ١٩٤٣). مما يدفعه إلى الاعتراف وتقديم المعلومات الأمر يعتبر خيانة للقضية حسب ما يرى فوتشيك.

٦. الشعور بالذنب: حيث ذكر أحد المشاركين أنّ أخاه الأصغر سنّاً قد اعتقل معه، وكانت من التجارب القاسية التي لا زالت تؤثر فيه بعد سنوات من انتهاء التجربة وقد أشار: "هذا الولد دمّرني في السجن لقد أذيتة، حكم عليه بالسجن ٣ سنوات وكان يمكن يكون عنده جامعة ومستقبل وكان رجاء العيلة فيه وأنا خربت هذا الرجاء، هو حجمه صغير كان عمره ١٥ سنة". وذكر مشارك آخر "وإبي هو أكثر ما يوجعني الى اليوم ولا زلت افكر فيه باستمرار، كان يقول لي كل ما يحدث لنا بسببك". ممّا يشير إلى الشعور بالذنب المستمر والذي لم ينته بانتهاء فترة الاعتقال والتعذيب. أشار آخر: انا ما عمري بنسى انو ابوي مات بسببي...ومات وانا في السجن ولم أره".

إنّ تعرّض الإنسان لتجارب غير طبيعية يقود إلى ردود فعل تعتبر طبيعية

في حينه، سواء كانت نفسية اجتماعية أو جسدية كالتّي وردت أعلاه. إلا أنّ استمرارها لفترات طويلة، واستمرار وتأثيرها السلبيّ على الأداء وعلى الحياة هو ما يمكنُ اعتباره غير طبيعيّ. ففي ظروف الاعتقال غير الإنسانية بعض السلوكيات تعتبر طبيعيّة، بل تعتبر وسيلة نضال ومقاومة، وبالتالي فإنّ الشّعور بعدم الثقة، بالشكّ والرّيبة والتخوف من الآخرين واليقظة الدائمة والتحفز المستمرّ وعدم إظهار الألم والضعف وعدم التّعبير عن الاحتياجات حتّى الأساسيّة منها والقبول بالحدّ الأدنى من كمّيات الطّعام ومن الاستحمام المؤقت بدقيقتين "مسموح لك الاستحمام بعد أربعة أسابيع فقط" لمدة دقيقتين وبالماء البارد وبدون صابون كما أشار أحد المشاركين، والانصياع لسياسة العدد المتكرّر، وأنّ يُنادى المعتقل برقم بدل اسمه، وأنّ يقف عندما يسمع رقمه كنوع من الانصياع، فإنّ هذه السلوكيات ضمن الطّرف غير الطبيعيّ، والخارج عن السيطرة وعن التّحكم، فإنّه يعتبر سلوكاً يتماشى مع الطّرف إن جاز التّعبير وهو وسيلة بقاء، ولكن لو أمعنا النّظر في الآثار الناتجة عن الإجماع على عيش تلك الطّروف المتناقضة مع مكانة المعتقل الاجتماعيّة والوطنية، فإنّنا نجد أنّها تخلق له صراعا داخليّاً وشعوراً بالإهانة غير معلنة، وعندما يطلق سراحه تزداد الأمور صعوبة بسبب التّوقّعات العالية منه سواء على الصّعيد الفرديّ، الأسريّ، المجتمعيّ، القيميّ، والوطنيّ التي قد لا يستطيع تلبّيتها بالشّكل المطلوب، ومن هنا فإنّ تراكم تلك الخبرات يقود لآثار بعيدة المدى تستمرّ لسنوات طويلة وتقود لتدني نوعيّة الحياة.

وفي نفس الوقت توجد عوامل تقلّل من ذلك الأثر، وهذا ما قد يُفسّر حالة الصّحة النّفسيّة الوسطيّة والمرض لدى المشاركين في الدّراسة، ومنها استخدام وسائل مواجهة وتعزيز القدرة على التّحمل ومنها تغيّر

النظرة للأولويات وللحياة، وقد ذكر أحد المشاركين: "الآثار من التجربة انعكست في نظرتي لقيمة الأشياء فلا معنى للقضايا الاقتصادية والمادية في حياتي، وأنا لا أشعر بأهميتها فعندما أقارن النقود بحياتي أقول: النقود ليست أهم من حياتي التي كدت أن أخسرها، النقود ليست جزءاً من نعمتي، أنا كنت على وشك أن أفقد نفسي مما جعلني لا أعطي قيمة لخسارتي المادية".

كما وأن المعتقلين الفلسطينيين يقارنون خسارتهم الناتجة عن الاعتقال والتعذيب بخسارة الآخرين الذين فقدوا فرداً أو أكثر من أفراد أسرهم، ويخلصون إلى نتيجة مفادها؛ أن خسارتهم الفردية أقل من خسارة الآخرين، فقد البيت وهدمه من قبل الاحتلال تعتبر خسارة مادية وهي لا تقارن مع تضحيات الذين فقدوا ابناً أو أحاً أو زوجاً "في المال ولا في العيال" وبما أن السجن لا يغلق أبوابه على أحد، إذن فالاعتقال والتعذيب أقل سوءاً من غيرها من التجارب، كما وأن التعرض للاعتقال بشكل متكرر يعزز القدرة على التماسك والقدرة على التحمل كما بينت دراسة ماكيريا وآخرين (Macariea ٢٠١٣) ودراسة (العيسى، ٢٠١٦)، فالذين اعتقلوا أكثر من ٣ مرات؛ مستوى صحتهم النفسية أعلى من الذين اعتقلوا مرة واحدة. وقد أشارت نتائج دراسة أودنيت Odenat (٢٠١٢) إلى وسائل تعزيز القدرة على التحمل لدى ضحايا التعذيب، وبيّنت وجود ارتباط إيجابي بين إرادة الحياة والتعرض لتجارب التعذيب المتكررة، ويوجد ارتباط إيجابي بين أعراض ما بعد الصدمة وإرادة الحياة وبين المعتقدات الدينية وإرادة الحياة كما ويوجد ارتباط إيجابي بين الدعم الأسري وإرادة الحياة.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتعذيب ومنها اضطراب العلاقات والروابط الاجتماعية: ويشير أريك فروم أنّ عزل الإنسان عن الطبيعة وعن الآخرين يشعره بالوحدة والعجز، ويفقده الشعور بالانتماء، وبالتالي يفقده الشعور بالإبداع، كما أنّ فقدان الإنسان للجذور يفقده التميّز ومعنى هويّته الشخصيّة، وفقدان الإنسان للإطار المرجعيّ لسلوكه يفقده الاستقرار واستمراريّة سلوكه، وهذا ما حصل عند عزل المعتقلين (اسعد، ١٩٩٦). وقد كتب Correa (٢٠٠٧) حول الآثار الاجتماعية للتعذيب في تشيلي في عهد بنوشي، وأشار إلى أنّ التعذيب يدمر الروابط الاجتماعية، ويقلل من ثقة أفراد المجتمع ببعضهم البعض، ممّا يجعل الفرد معزولا ويشعره بأنّه مُعرّض للخيانة حتّى من الأشخاص المُقربين. وتطابقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة العيسى (٢٠١٦) بأنّ السمات الشخصيّة للمعتقلين من المراهقين قد تأثرت بحيث أصبحوا أقلّ انفتاحًا في علاقاتهم مع الآخرين.

كما وأنّ الإنسان يكتسب ويتعلّم الانتماء والارتباط بالآخرين، فعلاقة الآباء بالأبناء تبدأ منذ فترات الطفولة المبكرة، وغياب الأب عن أسرته وعدم مواكبته لمراحل النمو المختلفة لأبنائه يُعيق عمليّة التعلّق ponds والارتباط attachment بين الطرفين، وقد يستمرّ هذا الانفصال طوال الحياة، كما ويشير سوليفان - وهو أحد علماء النفس التحليليين الذين اختلفوا مع فرويد مؤسس المدرسة التحليلية - إلى أنّ العلاقات الآمنة التي يعيشها الفرد مع أبويه تلعب دورًا أساسيًا في قدرته على إنشاء علاقات آمنة ومُشبعة عندما يصبح راشدًا. ونتائج الدّراسة الحاليّة تتطابق مع ما جاء في الأدبيّات السّابقة، حيث أشار أحد المشاركين: " الندوب النفسيّة لا يمكن تجاوزها، عندما تزوّجت أجي ابني لم استطع أن احمله إلا بعد سنة لم استطع التعامل مع أن هذا الكائن لي . وأنا لسا أثر التجربة علي كان أقل

من غيري بالرغم من ذلك لا زال أثر التجربة واضح علي". وأشار آخر: (لم أستطع الحفاظ على أسرتي فقد تزوجت وطلقت ٣ مرات أنا فاشل ومهزوم).
وقال آخر: " الواحد بتعامل مع ابنو على انو غريب في فجوة في التعامل لاني ما عشت معه المسألة ما انتهت وهي مستمرة مع كل المراحل التي تلت وهذه التجربة فيها مساس للعلاقة بين الاب والابن واستمرار الاثر على طول العمر لانني استمررت في النضال وهذا على حساب الاسرة والبيت، اما اخوي الاصغر طلع أقرب واحد الي لاني راقبته في كل مراحل حياته اهتمامي فيه وفي اخوته الاصغر بشكل كبير وهذا تعويض عن غيابي عنهم طوال فترة الماضي".
مما يُشير إلى أنّ اعتقال الأب يُؤثّر على العلاقة مع الأبناء والتي قد تستمرّ لسنوات وفي حالة المشاركين في الدراسة فهذه الآثار مستمرة منذ أكثر من ٢٠ عامًا، مما يعني أنّها مزمنة، وهي جزء من الشّخصيّة. ويُشير وليد دقّة في مقالة نشرت في صحيفة القدس الإخبارية (٢٠١٧/٢/٤) كتبها بمناسبة مرور ٢٠ عامًا على اعتقاله حول هدف الاعتقال والعزل والتّعذيب هو استهداف الإنسان الاجتماعيّ وقال: "المُستهدف بالدرجة الأولى الكائن الاجتماعيّ والإنسان فيك.. المُستهدف أيّة علاقة خارج الذات، أيّة علاقة يمكن أن تقيمها مع البشر والطبيّعة بما فيها حتّى علاقتك بالسّجان كإنسان.. إنهم يفعلون كلّ شيء ليدفعونا كي نكرههم.. المُستهدف هو الحُبُّ وذوقك الجماليّ والإنسان". فالتّعذيب يشعر الإنسان بالانفصال عن ذاته ومحيطه وأسرته ممّا يقود على المدى البعيد إلى اختلال بنية الأسرة وبنية المجتمع، ويدمّر العلاقات الأسريّة، والعلاقات الأبويّة والعلاقات الحميمة بين الأزواج، ويقود الفرد إلى فقدان الصّلة بالواقع ويحول دون التّفكير أو التّخطيط للمستقبل (مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان برتوكول استانبول، ١٩٩٩: ٨٥).

ثالثا: الآثار الجسميّة والجنسيّة بعيدة المدى

إنَّ التَّعَرُّضَ لأحداثٍ صعبةٍ وصادمةٍ ولفتراتٍ طويلةٍ ومستمرّةٍ كالْتَعَذِيبِ قد يُؤدِّي ظهور ما يُعرَف بالأعراض أو الاضطرابات السيكوسوماتيّة أي أعراض جسميّة سببها نفسيّ، وقد تبين من نتائج الدّراسة الحاليّة وجود آلام متنوّعة في أنحاء مختلفة من الجسم لدى المشاركين حيث ذكر أحد المشاركين: "ما زلت أذكر حتّى اللّحظة عمليّة التّعذيب من خلال الهزّ الشّدِيد كنت أشعر أنّ أجزاء جسدي العلويّ منفصلة عن بعضها البعض". وما زلت حتّى اللّحظة أعاني من آلام في الرّقبة والظّهر وأعتقد أنّها نتاج للهزّ والشّبح والمياه الباردة" وقال آخر "كسروا أسناني، أسناني الحاليّة تركيب مش أصلية". وقال آخر "كانوا يضربونني فلكة وكان يخلون الرّأس تحت والرّجلين فوق، واثنان من المحقّقين يرفعونني ويضربونني بالعصا على الجهاز التناسلي وعلى الرّأس وعلى الأذنين حتى فقدت طبلّة أذني فأنا الآن لا أسمع بأذني اليسرى". وتطابقت هذه النّتيجة مع ما جاء في كتاب فانون (١٩٧٣) في وصف الآثار النّاتجة عن تعذيب الجزائريّين التي اعتبرها اضطرابات نفس جسميّة، وهي عبارة عن اختلالات عضويّة، ساعد في نشوئها ظرفٌ صراعيّ، وهي تعبّر عن طريقة الجسم في حلّ الصّراع الذي يتعرّض له وقد سمّاها "الأمراض اللّحائيّة الحشويّة" (فانون، ١٩٧٣: ٢٠٧-٢٠٨).

وقد تطابقت هذه النّتائج مع نتيجة أبو الهين (٢٠١٠). وقد بين أيضا الزّير (٢٠٠١) وجود علاقة ارتباط قويّة بين التّعرّض للتعذيب الجسديّ والنّفسيّ والآثار بعيدة المدى النّاتجة عنه، ومنها الأمراض النّفسيّة والجسميّة. وهذا ما أكّدته دراسة الطّلاع (٢٠٠٠) حيث بين أنّ المعتقلين السّابقين يعانون من أمراض الجهاز الهيكليّ بنسبة (٢٥,٥٧٪)، والسّكريّ بنسبة (٢٢,٩٪). أمراض الجهاز التناسليّ والبوليّ (٢٢,٠٤)، أمراض الجهاز الهضميّ (١٩,٩٪)، أمراض القلب (١٩,٥٢٪)،

أمراض الجهاز التَّنفسِيّ بنسبة (١٧,٦٦٪)، وأمراض جلدِيّة بنسبة (١٣,٦٣٪). وتبين وجود علاقة ارتباط بين الضُّغوط النفسيّة والأمراض السيِّكوسوماتِيّة. وتطابقت مع نتائج دراسة وهبي و Wahbe (٢٠١٢) التي تناولت الآثار النَّفسِيّة والجسمِيّة بعيدة المدى على المعتقلين السَّابقين من الفلسطينيين وبيّنت أنّ المشاركين ٥٠٪ ما زالوا يتلقَّون علاجات طبيّة لأمراض جسميّة، ٤ منهم يعانون من قرحة في الاثنا عشر، ٣ يعانون من مشاكل مزمنة في المعدة؛ بسبب نوعيّة الطَّعام التي كانوا يتناولونها خلال الاعتقال، جميعهم يعانون من آلام الأسنان، جميعهم أفادوا أنّ عيادة السَّجن كانت تُستعمل كوسيلة ضغط عليهم من قبل إدارة السَّجن من أجل الحصول على معلومات (العلاج مقابل المعلومات) ممَّا كان يحرم السَّجناء من العلاج. وأفادوا أنّهم لم يكونوا يتلقَّون بالمعالِجين الإسرائيليِّين المتواجدين في عيادة السَّجن ولم يتفقوا بنوعيّة وجودة العلاج الذي كانوا يقدمونه لهم. وأيضا المعتقل الذي يحتاج إلى عناية طبيّة كان ينتظر عدّة أشهر أو حتّى سنوات قبل أن يحصل عليها، وهذا ما جعل بعض الأعراض الصَّحيّة البسيطة تتحوّل إلى أمراض مزمنة تستدعي تدخّلات طبيّة مكثّفة بعد إطلاق سراحهم.

أحد المشاركين أفاد أنّه حرِّم من تلقّي العلاج مدّة سنة ونصف، مع أنّه كان يعاني من مرض مزمن في المعدة وبعد أن أُطلق سراحه بشهر أُدخِل المستشفى وأُجريت له عمليّة جراحية طارئة لإنقاذ حياته بسبب تعرّضه لنزيف معويّ. ولعلّ أكثر القضايا صعوبة في الإثبات هي أنّ الآثار الجسديّة التي تظهر على أجزاء متنوّعة من أجساد الذين تعرّضوا للاعتقال والتعذيب، مصدرها التعذيب وليس أمراضاً أخرى، خصوصاً إذا مرّ زمن طويل على التّعرّض للتعذيب حسب ما جاء في (بروتوكول استانبول، ١٩٩٩). ولكنّ هذا الأمر لا يلغي وجود آثار جسميّة بعيدة المدى ومتعدّدة ناتجة عن التّعرّض للتعذيب، وذلك بالاستناد إلى شهادات

النَّاجِينَ أَنفُسَهُمْ وَإِلَى الدَّرَاسَاتِ وَالأَدبِيَّاتِ الَّتِي وَثَّقت آثار التَّعذِيبِ حَولَ العَالمِ بِطَرِيقِ مَوضُوعِيَّةِ بَحثِهِ. وَنَوائِجُ الدَّرَاسَةِ الحَاليَّةِ أَكَّدتْ ذَلكَ، حَيتُ ذَكَرتُ إِحدَى المِشارَكَاتِ فِي الدَّرَاسَةِ الحَاليَّةِ: " كانوا يكبلو ايدي بالكلبشات بشدة حتى انو لهلا محل الربطة معلم على ايدي". وَذَكَرَ مِشارَكَةَ آخَرَ " الصاعقة اني رحمت اتحمم وفركت شعري اثناء الحمام فنزل كله في ايدي وبعدها انهزت لاني اعتقدت اني ساختفي وانا هون، عملوا العجايب فينا، انا ما كنت اصلح مثل الان".

كما أَنَّ التَّعَرُّضَ لِلتَّعذِيبِ الجَنسِيِّ وَالضَّرْبَ عَلى الأَعْضاء التَّناسِليَّةِ يَؤدِّي إِلى آثار جَنسِيَّةِ بَعيدة المَدى، وَمِنها فَقدان القَدرة عَلى الإِنجاب أو عَلى القَدرة عَلى إِقامة عَلاقات جَنسِيَّةِ، كما أَشارَ أَحَدُ المِشارَكِينَ: " هَدَدُونِي بِقَاطِعِ الأيَدِي وَقَطَعَ الأَرَجَلَ، وَفِي إِطارِ اسْتِخدامِ العَنفِ ضَدِي فَقدتُ الخَصىةَ الشَمالِ وَقالوا بِدَكَ تَبطَلُ تَصرِيرَ زَلمةِ اِختارَ اِي جَهةَ بِدَكَ الشَمالِ أَمَ الِيمينِ". وَقد بَيَّنَّتْ دَراسَةُ الطَّلَاحِ (٢٠٠٠) تَعرُّضَ المَعتَقَلِينَ الفِلسطِينِيِّينَ لِلتَّعذِيبِ أَدَّى إِلى أَمراضِ الجَهازِ التَّناسِليِّ وَالبَولِيِّ لَدَى ٢٢,٠٤% مِنَ المِشارَكِينَ. كما وَبَّيَّنَ أَبُو الهَيِّنِ (٢٠١٠) أَنَّ التَّعذِيبَ الَّذِي تَعرُّضَ لَهُ الأَطْفالُ المَعتَقَلُونَ أَدَّى إِلى أَنَّ ٢٦% مِنْهُم يَعاونونَ مِنَ أوجاعِ فِي الخَصىةِ، وَ١٣% مِنَ أوجاعِ فِي المَعَدَةِ وَ١٢% مِنَ مِشاكلِ فِي الجَهازِ التَّنَفَسِيِّ مِثَلِ الأَزمَةِ. وَ١٦% مِنَ أوجاعِ الرُّأسِ وَالصِّداعِ وَ٣٢% مِنَ أَعراضِ سِيكوسوماتِيَّةِ. وَكما بَيَّنَّ زَقُوتُ وَآخَرونَ (٢٠٠٩) فِي دَراسَتِهِمَ حَولَ الأَثارِ النَّفْسِيَّةِ وَالجَسمِيَّةِ بَعيدة المَدى لِلتَّعذِيبِ لَدَى الأَسِيراتِ الفِلسطِينِيَّاتِ وَالَّتِي بَيَّنَّتْ أَنَّ أَعلى نِسبَةً لِلأَعراضِ كانَتِ النَّفْسُ جَسمانيَّةً وَبَلَغتْ ٤٠,٥%، وَبَيَّنَّتْ وَجُودَ عَلاقَةٍ طَرَدِيَّةِ بَينَ التَّعَرُّضِ لِلتَّعذِيبِ الجَسدِيِّ وَالنَّفْسِيِّ وَالأَثارِ بَعيدة المَدى النَّاتِجةَ عَنهُما، كَذَلكَ وَجَدتْ عَلاقَةً طَرَدِيَّةً ذاتَ دَلالةٍ إِحصائيَّةِ بَينَ التَّعذِيبِ الجَسدِيِّ وَالنَّفْسِيِّ وَالأَعراضِ الجَسمِيَّةِ.

استخدام المحققين النفسيين في التعذيب والتعارض مع الأخلاقيات

تشير الأدبيات بما فيها بعض الأدبيات الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تستخدم أطباء نفسيين في التعذيب كما بيّنت مارتون (٢٠١٢) فهم يعملون في مصلحة السجون ويعملون كأعضاء في "لجان العزل" وقدموا تقييماتهم النفسية للمعتقلين قادت لإيداع عدد منهم في الحبس الانفرادي. وبذلك فقد ساهموا في إحداث أضرار نفسية للمعتقلين مشابهة، بل وأكثر من تلك التي تسبب بها محققو الشاباك من غير الاختصاصيين النفسيين، وذلك بالرغم من علمهم بما ورد في إعلان مدريد ١٩٩٦ والصادر عن نقابة الأطباء النفسيين العالمية والذي حظر فيه مشاركة الأطباء النفسيين في عملية التعذيب سواء البدنية او النفسية حتى لو أجبرتهم السلطات على ذلك. وعلمهم أيضا بإعلان نقابة أطباء النفس ونقابة علماء النفس الأمريكية ١٩٨٥ والذي جاء فيه: " بما أن المعلومات والثقتيات النفسية يمكن أن تستخدم للتخطيط وتنفيذ التعذيب... وبما أن ضحايا التعذيب يعانون غالبا من مشاكل نفسية وبدنية متعددة وطويلة الأمد فقد تمّ الإقرار بأنّ النقابتين تُدينان التعذيب أينما حدث (مايلز، ٢٠٠٦ : ٥٨).

وفي الدراسة الحالية تطابقت النتائج مع ما ورد في الأدبيات حيث ذكر نصف المشاركين أنهم تعرّضوا للاستجواب إمّا من قبل طبيب أو اختصاصي نفسي أو اجتماعي. وقال أحد المشاركين: " أن محققاً اسمه سميث " مختص في علم النفس " هو قال ذلك لي" ذلك وبشكل مباشر، قال أنا مختص في علم النفس لا تكذب علي". قالت مشاركة أخرى: " في التحقيق كانوا يحكوا لنا انهم خبراء نفس، بس ما كنا نعرف إذا هم خبراء نفسيين أو لا ". وأشارت إحدى المشاركات إلى استخدام اختبارات إسقاطية للتعرف على ردود أفعالها وانفعالاتها " تعرّضت لعدة مقابلات مع أشخاص يقومون بعرض بعض صور الأطفال عليها ومشاهدة

ردّة فعلها ورأيها بالصّورة". ممّا يشير إلى استخدامهم نظريّة التحليل النّفسيّ في التّعذيب والاستجواب، وبالتّحديد الاختبارات الإسقاطيّة والتي وضعت في الأصل لمساعدة الأشخاص الذين يرفضون أو لا يستطيعون التّعبير المباشر عن خبراتهم وتجاربهم بسبب تعرّضهم لتجارب انفعاليّة حادّة، أو اضطرابات عاطفيّة، أو صدمات نفسيّة. وقد أشار أيضا أحد المشاركين: "أحيانا كانوا يُحضرون اختصاصيًّا نفسيًّا يحلّل لنا النّسيج الاجتماعيّ الفلسطينيّ، وهذه طريقة لتشعرك بالتّفوق، وأنّ الكلّ متعاونٌ وجاسوس، وأنت وحدك تناضل وهذا غباء من قبلك". وأكّدت مشاركة أخرى ذلك حيث أشارت: "كانوا يجيبوا بسجن الرملة اخصائيّ نفسي ولانو في بنت معتقله في عندها مشاكل نفسيّة وكانت ترقص وتصرخ، وجابوا دكتور نفسي لابس ملابس سجان مش ملابس دكتور، ومرة جابوا دكتور لابس جندي (دكتور نفسي بس اسئلته اسئلة مخابرات)، الدكاترة النفسين طلّعوا يقولوا انو البنات اعتقلن بسبب مشاكل اجتماعية ليس بسبب المقاومة". ممّا يشير إلى عنصريّة الاحتلال في تعامله مع النّساء المعتقلات؛ فهو يسعى لترسيخ الصّورة التّمطيّة حول النّساء المناضلات الفلسطينيّات فيظهرهنّ على أنّهنّ إمّا يعانين من الاضطهاد الاجتماعيّ والدينيّ أو غير متّزنان انفعاليًّا أو متطرّقات وإرهابيَّات ويتّصفنّ بالكراهة والحقد والعدوان، وأنّ دوافع سلوكهنّ مشوهة، فالدّافع وراء مشاركتهنّ في أعمال المقاومة ليس ناتجًا عن الإيمان بالقضيّة وعدالتها، بل لتغطية على أفعال متعلّقة بالشّرف يتورّطن بها وليتّهربنّ من العقاب المجتمعيّ، ممّا يهدف منه تشويه صورة النّساء المعتقلات، ويختزل مشاركتهنّ في النّضال كوسيلة للخلاص من العار وردة فعل على القمع الذي يتعرّضنّ له في مجتمعهنّ ممّا يُحوّلهنّ إلى شرسات عنيفات وخارجات عن المعايير الاجتماعيّة. كما وأنّ الاحتلال يسعى لترسيخ فكرة تجريد الفلسطينيّ من

إنسانيته سواء رجلاً كان أو امرأةً طفلاً أو بالغاً؛ وذلك لتبرير ما يمارسه بحقهم من أعمال غير إنسانية".

كما وأضافت المشاركة: "المشاكل النفسية للأسيرات تظهر عندما تقترب المحكمة، وكانت جلسة الإرشاد النفسي تستمر ١-٢ ساعة وتبقى الأسيرة مع الدكتور وحدهما مما يُسبب شكاً بين الأسيرات الأخريات، كانوا بعض الاسيرات يبدعو انهن تعبانات نفسيا وغير مرتاحات ولهذا السبب اعترفن وقدمن معلومات ولكن هذه لم تخدمهن ولم يتم تخفيف فترة الاعتقال، انا رفضت اللقاء مع الاطباء النفسيين، لا اشعر بالراحة معهم".

وذكر أحد المشاركين: "الباحث الاجتماعي وضابط الأسرى هؤلاء يستمعوا لشكاوي الأسرى حيث هؤلاء يتحولوا إلى جنود وقت الاستنفار وكلهم بضربوا ويحملوا الغاز". وذكر اخر "حطونا فوق بعض وجابوا بنات يهوديات مع الجيش وتصوروا معنا، أخذونا على العيادة الدكتور ضربنا واحنا مصابين وكانت رجلي مكسورة". وآخر أشار: "الطبيبة في العيادة كانت تستخدم التحرش الجنسي" حتى الطبيبة في العيادة كانت تستخدم التحرش الجنسي وفي شاب نام مع المجندة وسقط بهاي الطريقة، فقط كانت تستخدم الحركات". وأشارت إحدى المشاركات: "قال لي المحقق: أنا دكتور نفسي وهو يصيح بلغة عربية واضحة جداً".

بالاستناد إلى ما تقدم؛ يتضح استخدام الأطباء والمعالجين النفسيين الإسرائيليين سواء في التخطيط أو في الإعداد أو في تنفيذ عمليات الاستجواب والتعذيب، فإنه تبرز وبوضوح انتهاكات الميثاق الأخلاقي للطب النفسي والعلاج النفسي الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي APA والذي يقضي بعدم إيقاع أو التسبب بإيقاع الأذى على الآخرين، وعدم التمييز بين البشر بغض النظر عن

الجنس، القوميّة، الدّين أو العرق أو الانتماء السّياسيّ. ممّا يشير إلى وجود معضلة أخلاقيّة حقيقيّة تتمثّل بالانتماء المزدوج أو الولاء المزدوج للمهنة وأخلاقيّاتها مقابل الدّفاع عن الاحتلال والأمن".

إنّ تحيُّز هؤلاء المحقّقين النّفسيّين الإسرائيليّين لانتمائهم السّياسيّ جعل المعرفة والعلم الذي يمتلكونه أداة قمع واضطهاد، ووظّفوها لدعم الاحتلال بدل دعم الإنسان وتحسين نوعيّة حياته.

كما ويظهر أيضاً أنّ المحقّقين الإسرائيليّين النّفسيّين لا يلتزمون بالضّوابط الأخلاقيّة التي من المفترض أنّ تشكّل الإطار المرجعيّ الذي يحكم ممارستهم المهنيّة أثناء قيامهم بعمليات الاستجواب، وهذا ما بيّنه زيمباردو في تجربته الشهيرة في جامعة ستانفورد والتي أشارت إلى الطّروف الموقفيّة وأثرها في تغيير سلوك الإنسان كيف يتحوّل السلوك إلى عنيف وعدوانيّ، بل وسلوك تدميريّ عندما وضع السّجانون (الطلّاب) في موضع القوّة والسيطرة والتّحكم ودون أيّ قوانين تضبط سلوكهم ودون إطار مرجعيّ يُحتكم إليه، ويُعتَمَد عليه في تصويب السلوك إذا ما انحرف. ممّا يؤكّد أنّ أناساً قلائل فقط يمكنهم مقاومة إغراءات السّلطة والحفاظ على سلوك خير، بالرّغم من موقعهم كمتحكّمين، وبالتالي فإنّ السّلطة المطلقة تطلق أسوأ ما في الإنسان من صفات وسلوكيّات.

الخلاصة والتوصيات

الدّراسة الحاليّة تتمحور حول تبيان دور علماء النّفس في التّحقيق في السّجون الإسرائيليّة ضدّ الأسرى الفلسطينيّين، وتسعى لتسليط الضّوء على التّجاوزات الأخلاقيّة الناتجة عن هذا التّورط. وتأتي أهميّة موضوع الدّراسة من كونه لم يتمّ تناوله مُسبقاً من قبل الباحثين الفلسطينيّين، ومن أنّ نتائج هذه الدّراسة يمكن أن تُفيد في توجيه انتباه المؤسّسات الفلسطينيّة والدّوليّة التي تُعنى بشؤون الأسرى والمعتقلين إلى الأساليب النّفسيّة التي تستخدمها إسرائيل في التّعذيب وبالتالي تعمل على فضح هذه الممارسات وتقديم القائمين عليها للمساءلة الأخلاقيّة والقانونيّة. ومن كونها توضح التّعارضات الأخلاقيّة التي قد تسهم في إحجام الضّحايا عن خدمات الإرشاد النّفسيّ، وبالتالي قد تستعمل النتائج في حملات التّوعية والتّخطيط لبرامج توعية، وإرشاد وعلاج نفسيّ ذات طابع وطنيّ وأخلاقيّ.

وتبيّن من نتائجها أنّ التّعذيب الجسديّ والنّفسيّ لا ينفصلان. فالإنسان كلّ متكامل لا ينفصل جسده عن شعوره وانفعاله. فكلاهما يؤثّران على النّفس والجسد في آنٍ واحد. كما وتؤكّد النتائج أنّ التّعذيب النّفسيّ يترك آثاراً بعيدة المدى على المستوى النّفسيّ والجسميّ والجنسيّ، ممّا يُشير إلى أنّ التّعذيب لا

يهدف إلى الحصول على المعلومات ومنع عمليات ما يُسمّى "القنابل الموقوتة" وحماية المدنيين أو ما يُسمّى "دفاع الصّورة" إنّما يهدف لتدمير الإنسان الفلسطينيّ وتحويله لكائن طيّع يسهل السيطرة عليه وتحييده، وهذا ما أشار إليه قانون (١٩٧٢) أنّه وبعد الانتهاء من تعذيب أحد المواطنين الجزائريين تبين أنّه لا علاقة له بأعمال المقاومة، وأنّه شخص "مسالم" وقد اقتنع المحققون بذلك إلا أنّ مفتش الشرطة قال للمحققين: "لا تركوه وشدّدوا عليه وبذلك يبقى هادئاً بعد أن يخرج" (قانون، ١٩٧٢: ٢٠٣). ليس فقط المعتقل من يجب أن يُردّع، وإنّما يجب أن يتعلّم الآخرون عدم الانخراط في المقاومة فالتعذيب هنا ذو بُعد "وقائي" أيضاً.

وتبين من خلال تحليل المقابلات التي أُجريت مع ١٥ معتقلاً سابقاً، وهم المشاركون في الدّراسة أنّ عمليات التعذيب في إسرائيل عبارة عن ممارسات مُأسّسة، وذات منهجيّة، وتستند على خطط مُوثّقة كما في الكتاب. والمقصود (دليل التّحقيق) الإسرائيليّ؛ فالتعذيب لا يخضع لمواقف فريدة أو موقفيّة وهو ليس عشوائياً أو مُرتجلاً، بل هو عنفٌ منظمٌ، وعنّف دولة يعكس الطّبيعة الاستعماريّة الكولونياليّة الإحلاليّة للاحتلال الإسرائيليّ.

كما وتؤكد النتائج أنّ الأطباء والأطباء النفسيّين والمعالجين يُمارسون التعذيب ويشاركون في وضع خططه التي تستند إلى عدد من النّظريّات النّفسيّة بدءاً بنظريّة التّحليل النّفسيّ، واستخدام الاختبارات الإسقاطيّة للحصول على اعترافات، مروراً بنظريّة فستنجر في التّنافر المعرفيّ والمقارنة الاجتماعيّة وصولاً إلى نظريّة العجز المُتعلّم وغيرها. كما وتبين أنّ اختصاصيّين وأطباء نفسيّين يشرفون على عمليات التعذيب، بل ويمارسونه بأنفسهم، فدورهم يتمحور حول استخدام ما لديهم من قوّة المعرفة، وقوّة العلم في تحطيم

المعتقل، وتحطيم دفاعاته النفسية، فلا يعود قادرا على المراوغة أو التبرير أو التذليل. فالمحقق النفسي يسعى للإبقاء على مقدار معين من القدرة لدى المعتقل؛ ليتمكن من الإدلاء باعترافه وقول "الحقيقة" " وإنهاء القصة"، الأمر الذي يؤكد ارتكاب هؤلاء لتجاوزات أخلاقية، والانتماء المزدوج للمهنة - والأمن القومي.

وهذا الأمر يدعو للتساؤل والسخرية معا، والتساؤل يكمن في قضية ازدواجية الولاءات، ألا يعني هذا الولاء المزدوج أن المحققين النفسيين يعيشون حالة من ازدواج الشخصية، حيث الأولى سادية وإجرامية وقاتلة، وتتلذذ بتعذيب الآخرين، والثانية شخصية مطيعة وممتثلة للسلطة وتقوم بالأدوار المنوطة بها قومياً؟ ألم يكن اليهود أنفسهم فيما مضى ضحايا لحملة القتل والتعذيب؟ إذاً لماذا يُعيدون ما مورس بحقهم ويتوحدون مع النازيين فيما يُعرف في علم النفس "التوحد مع المعتدي"، أم أن من يمارسون اضطهاد الفلسطينيين ما هم إلا اختصاصيون نفسيون موظفون في شركات أمنية تدير السجون الإسرائيلية، وبالتالي هم فقط يؤدون عملهم وما يطلب منهم دون التفكير بأي تبعات أخرى؟ في حين أن ما يدعو للسخرية يظهر في أن المحققين النفسيين يستمرّون في كونهم حلقة من حلقات الاضطهاد والقمع والتعذيب، وفي نفس الوقت يدعون بأنهم يتأثرون، بل ويتضررون نفسياً من مشاركتهم في تعذيب الفلسطينيين، ليس لأنهم يشعرون بالأسى لفعاليتهم غير الإنسانية، بل لأنهم يواجهون بمقاومة وعداء وعدم تعاون، ويتعرضون للخديعة من قبل المعتقلين كما يدعي رئيس جهاز المخابرات الأسبق بيري. من الواضح أن الإسرائيليين يمارسون الإنكار وخداع الذات ويعيشون حالة من الوهم illusion من خلال محاولاتهم تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم والتعامل معهم كإرهابيين.

جميع ما تقدّم، يقودنا للخروج بالتوصيات التالية:

- العمل على فضح ممارسات قادة أجهزة مخابرات الاحتلال بحق المعتقلين الفلسطينيين، والمطالبة بتقديمهم للمحاكمة على ما تسبّبوا به من معاناة نفسية وجسدية مزمنة للعديد من أبناء الشعب الفلسطيني، تارة تحت ذريعة حماية الأمن القومي وتارة أخرى محاربة الإرهاب.
- العمل على رفع مستوى الشّعور بالمسؤولية من قبل الجمعية العالمية للطب النفسي ونقابات الاختصاصيين النفسيين العالميين وإدارة ال APA اتجاه ما ارتكبه البعض من أعضائها، وتسهيل تقديمهم للمحاسبة، وبالاستناد إلى الميثاق الأخلاقي للمهنة، إضافة إلى ضرورة تحمّل مسؤوليّة مساعدة وتعويض ضحايا هذه التّجاوزات.
- العمل على إجراء مزيدٍ من الأبحاث العلميّة التّوعيّة والكميّة المتعلّقة بموضوع المعتقلين الفلسطينيين، وعدم الاعتماد فقط على التّقارير الميدانيّة، بالرّغم من أهمّيّتها، ففضيّة الدّفاع عن المعتقلين والأسرى تستدعي الاستناد على قاعدة بيانات علميّة وموضوعيّة.
- على المستوى المحليّ، ضرورة العمل على بناء خطّة وطنيّة شاملة لتخفيف الآثار النّاتجة عن التّعذيب والاعتقال والاختطاف سواء على مستوى الأفراد أو الأسرة أو المجتمع.

المراجع

- أبو الهين، خالد (٢٠٠٦). الآثار النفسية الناجمة عن الأسر وعلاقتها باستراتيجيات التوافق لدى أسرى قطاع غزة المُحررين من السجون الإسرائيلية. (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى، غزة.
- أبو الهين، خالد (٢٠١٠). "خبرة الأسر لدى الأطفال الفلسطينيين بين حقوق الطفل وبقاياها النفسية والاجتماعية"، مركز تنمية ورعاية الطفل (٢٠١٦/١١/٥).
<atofula.net/ar/default.asp?contentID=69>
- أبو لبن، صالح (٢٠١٦). أربعون يوماً على الرّصيف. بيت لحم: سلسلة أدب السجون. هيئة الأسرى والمُحررين.
- أبو أسعد، و أحمد عربيات (٢٠٠٩). نظريات الإرشاد النفسي والتربوي. ط ١. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. رقم التسجيل ٤٤٨٧١٥
- أحمد، سهير (٢٠٠٧). سيكولوجية الشخصية. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب . ISBN 977-388.130 .
- الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/مكتب المفوض السامي (١٩٨٤). اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. القرار ٤٦/٣٩ المؤرخ في ١٠ كانون أول / ديسمبر ١٩٨٤. تاريخ بدء النفاذ: ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٧، وفقا للمادة (٢٧) (١) . (٢٠١٧/١/١٠).
<www.ohchr.org > OHCHR >
- أسعد، ميخائيل (١٩٩٦). السيكولوجيا المعاصرة. الجزء الأول. بيروت: دار الجيل.
- ايريت، بالاس (٢٠١٢). أنظمة الحصانة. مجلة عدالة/ المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل وأطباء لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان، الجزء ١، ص. ٢٩-٣٢.

- بتسيلم وهموكيد - مركز الدفاع عن الفرد (٢٠١٠). "انعدام المسؤولية: سياسة الجيش بعدم التحقيق بمقتل فلسطينيين على أيدي جنود"، (١٧،٢٠١٦٤).
<www.btselem.org/arabic/.../201010_kept_in_the_dar>
- البرغوثي، نداء (٢٠١٣). أسرى الحرب في القانون الدولي دراسة للقواعد العامة وتطبيقاتها على المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. (رسالة دكتوراة غير منشورة في العلوم السياسية). جامعة القاهرة، القاهرة.
- البرغوثي، مروان، وعبد الناصر عيسى، وعاهد أبو غلما (٢٠١٠). مقاومة الاعتقال. ط١. فلسطين: مؤسسة الأيام للنشر.
- برتوكول استنبول (١٩٩٩). دليل التّقصّي والتّوثيق لفعاليّة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. سلسلة التّدريب المهني. رقم ٨ / التّقيح ١ .
- برقاش، جميلة (). الجدران تضربني: تأملات في علاقة العنف بالمعمار (نموذج الفندق). <www.aljabriabed.net/n56_04bargachjamila.htm>
- بودين، مارك (٢٠٠٤). فنّ التعذيب الأسود المحقّق الإسرائيليّ كوبي. مجلة الدّراسات الفلسطينية، المجلّد ١٥ ، العدد ٥٧ ، ص. ٤.
- بيرى، يعقوب (٢٠٠٩). قراءة في مذكّرات يعقوب بيرى: رئيس جهاز الأمن العامّ الإسرائيليّ "الشّاباك" القادم لقتلك استبقه واقتله. دراسات إسرائيلية معاصرة. القدس: صفحات للدّراسات والنّشر.
- تسيميل، ليئا (٢٠١٢). ملاحظات حول تاريخ التعذيب في إسرائيل. مجلة عدالة/ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل وأطباء لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان، الجزء ١، ص.٦-١٠.

- ----- (٢٠١٥/٣/٢٤). منذ عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة وفي أعقابها ارتفاع حادّ في ممارسات التعذيب خلال التحقيقات التي يجريها "الشاباك". جريدة المشهد الإسرائيلي، عدد ٣٥٤، ص.٥.
- حجازي، مصطفى (٢٠٠٥). التخلّف الاجتماعيّ مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. ط.٩. المغرب: الدار البيضاء. المركز الثقافي العربي. ISBN ٩٩٥٣-٦٨-٠٧٥-٢
- حجازي، ليزا (٢٠٠٩). تعذيب على الطريقة الأمريكية. مجلة عدالة الإلكترونية، العدد ٦١. <<https://www.adalah.org/ar/content/view/1419>> (٢٠١٦/١٠/٢)
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (١٢ نيسان ٢٠٠٧). الأسرى الأطفال الفلسطينيين. التقرير السنوي. <www.DCI/plasetine.net>
- الحموز، عايد محمّد (٢٠١٤). الصلابة النفسيّة وعلاقتها ببعض أساليب التعذيب الإسرائيليّة ضدّ الأسرى الفلسطينيين في محافظة الخليل". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، القدس. (٢٠١٦/١١/١١). <<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/10/12/344606.html#ixzz3wJ9vqu>>
- الخفش، فؤاد (٢٠١٢). "أساليب وطرق وحشيّة تستخدم في تعذيب الأسرى الفلسطينيين". موقع أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، (٢٠١٦/٥/٤). <www.ahrar.ps>
- خليفة، مصطفى (٢٠٠٨). القوقعة: يوميات متلصص. ط.١. بيروت: دار الآداب.
- الدحلان، جليلة (٢٠٠١). استقرار وتغيّر أساليب المواجهة والشخصية لدى أسرى النضال الفلسطينيّ المحرّرين بوصفهما دالة للاعتقال والتحرر. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعه الأزهر، غزّة.
- دقة، وليد (٢٠٠٩). "صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب"، البريد مجموع فلسطين ٤٨. (٢٠١٦/٨/٢٠). <www.aljazeera.net>

- دقة، وليد (٢٠١٧). "رسالة العام العشرين في الأسر"، (٢٠١٧/٢/٤).
<www.qudsn.ps/article/111572>
- زقوت، سمير، مريم أبو دقة، وإياد السراج (٢٠٠٩-٢٠١٠). "دراسة الآثار النفسية والجسمية بعيدة المدى للتعبيد لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة"، برنامج غزة للصحة النفسية ومركز الدراسات النسوية التنموية.
> www.alzaytouna.net/permalink/5580.html < (٢٠١٦/٧/٢٠)
- الزير، محمد (٢٠٠١). الآثار بعيدة المدى للتعبيد لدى المحررين الفلسطينيين وعلاقتها ببعض المتغيرات. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- ضيف، علي ذياب (٢٠١٤). الخضوع والتوحد مع المعتدي لدى عملاء الاحتلال الإسرائيلي بمحافظات غزة في ضوء بعض المتغيرات. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- الطلاع، عبد الرؤوف (٢٠٠٠). الضغوط النفسية وعلاقتها بالأمراض السيكوسوماتية لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين من السجون الإسرائيلية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة.
- الطلاع، عبد الرؤوف (٢٠٠٤). التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بالانتماء لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين من السجون الإسرائيلية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة.
- الطلاع، عبد الرؤوف (٢٠١٠). التوافق النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات من السجون الإسرائيلية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية. المجلد ١٢، العدد ٢. ص. ٦٦٦ - ٦٢١.

- عدوان، ممدوح (٢٠٠٧). حيونة الإنسان. ط٢. دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع.
- العروق، اسمهان نيهان (٢٠١٤). الاغتراب النفسي وجودة الحياة لدى الأسرى المحرّرين المبعدين إلى قطاع غزة ضمن صفقة وفاء الأحرار. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- عليان، عمران (٢٠١٣). مستوى الاغتراب لدى الأسرى الفلسطينيين المحرّرين ضمن صفقة وفاء الأحرار " دراسة تطبيقية على عينة من الأسرى المحرّرين ضمن صفقة وفاء الأحرار في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. العدد الثالث، المجلد الحادي والعشرون، ص.٤١- ص٧٣
- العيسى، فردوس عبد ربّه (٢٠١٦). الخصائص النفسية والاجتماعية لشخصية المراهق الفلسطيني وعلاقتها بصحته النفسية: دراسة مقارنة لعينة من المراهقين ممن سبق اعتقالهم ومن لم يسبق اعتقالهم، دراسة سيكومترية - إكلينيكية. (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة.
- العيسى، فردوس عبد ربّه (٢٠١٦). "سيكولوجية الإضراب عن الطعام"، وكالة معا الإخبارية، (٢٠١٦/١/٢٠). <<https://www.maannnews.net/Content>>
- العيسّة، أسامة (٢٠١٠). المسكوبية فصول من سيرة العذاب. ط١. رام الله: مركز أوغريت للثقافة، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان.
- فانون، فرانز (١٩٧٣). معذبو الأرض. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. بيروت: دار القلم.

-
- فراونة، عبد النَّاصر (٢٠١٥). الأَسرى الفِلسطِينِيّين آلام وأمال. القاهرة: جامعة الدَّول العربيَّة.
- فوتشيك، يوليوس (١٩٤٣). تحت أَعواد المشنقة. تعريب فارس غصوب. بيروت: المكتبة الشَّعبِيَّة.
- فوكو ميشيل (١٩٩٠). المراقبة والمعاقبة ولادة السَّجن. ترجمة علي مقداد ومطاوع صفدي. بيروت: مركز الإغناء القوميّ.
- فيكتور أميل فرانكل (١٩٧٤). الإنسان يبحث عن المعنى: مقدِّمة في العلاج بالمعنى والتَّسامي بالنَّفْس. ترجمة طلعت منصور. الكويت: دار القلم للنَّشر.
- قاسم، عبد السَّتار، وعبد الرَّحمن العلي، وفيصل المفلح، وزكي، أحمد، وأسماء خروب (١٩٨٦). مقدِّمة في التَّجربة الاعتقاليَّة في معتقلات الصَّهيونيَّة. بيروت: دار الأُمَّة للنَّشر.
- قراقع، عيسى (٢٠٠٣). التَّعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيليّ: قانون الموت. فلسطين: نادي الأسير الفِلسطِينِيّ.
- قراقع، عيسى (٢٠٠٤). الضَّغط النَّفسيّ كأسلوب جديد في تعذيب المعتقلين في مجلة نفحة، تصدر عن جمعيَّة أنصار السَّجين، عدد ٢٥، ص ١٠٦.
- قراقع، عيسى، وعبد الرَّايق فَرَّاج (٢٠٠٧). أحوال الأَسرى الفِلسطِينِيّين والعرب في السَّجون الإسرائيليَّة. مجلَّة الدَّراسات الفِلسطِينِيَّة، المجلد ١٨، العدد ٦٩، ص ١٦٤.

- قراقع، عيسى (٢٠١٠). "أطباء إدارة السجون، جلادون في زي أبيض". شبكة معا الإخبارية. (٢٠١٦/٥/٢٠). <www.maannnews.net/Contant.aspx>
- قراقع، عيسى. (مقابلة شخصية، ١٥ شباط، ٢٠١٧).
- كاساهان، شاري وسحر، عبّاسي بيضون (٢٠١٣). أثر توقيف الأطفال واعتقالهم: بحث استكشافيّ للنتائج المباشرة لممارسات الاعتقال القاسية، ودرجة انتشارها في القدس الشّرقية. وقائع مؤتمر حول (علم النفس المجتمعيّ: رؤى عالمية، ممارسات محلّية)، جامعة بيرزيت، رام الله
- كلاين، نعومي (٢٠٠٧). عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث. ترجمة نادين خوري. ط٣. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- كوك، جوناثان (٢٠١٠). "السجن السريّ ١٣٩١ صور حيّة للإرهاب الإنسانيّ"، مؤسّسة ميزان لحقوق الإنسان (٣ تموز، ٢٠١٦). <www.meezaan.org>
- ليزا حجّار (٢٠٠٩). "تعذيب على الطريقة الأمريكيّة"، مجلّة عدالة الإلكترونية، عدد ٦١
- مارتون، روحاما (٢٠١٢). من الشّخصيّ إلى السياسيّ السّجناء توطّط الأطباء الإسرائيليّين في تعذيب السّجناء ومعاملتهم القاسية. مجلّة عدالة - المركز القانونيّ لحقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل وأطباء لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان في غزّة، الجزء ١. ص.١٠-١٤
- مايلز، ستيفن (٢٠٠٧). خيانة القسم التّعذيب والتّواطؤ الطّبيّ والحرب على الإرهاب. ترجمة فائزة المنجد. ط١، بيروت: الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا (٢٠١١). "أبرز أساليب التعذيب في سجون الاحتلال"، وكالة وفا (٢٠١٦/١٠/٢٠).
<www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3967>
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٤). "الأسرى الفلسطينيون في غياهب السجون الإسرائيلية: تقرير حول أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي".
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠١٦/٤/٥). <www.pchrgaza.org>
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١٩٩٩). برتوكول استانبول. ص. ٤
مكفلين، روبرت وغروس، رتشارد (٢٠٠٢). مدخل إلى علم النفس الاجتماعي.
ترجمة ياسمين حداد وآخرون. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- منظمة العفو الدولية (١٩٩٥). "إسرائيل والأراضي المحتلة. الموت هزاً: هالة عبد الصمد حريزات"، رقم الوثيقة، الأمانة العامة MDE15/23/95
- منظمة العفو الدولية (١٩٩٧). "إسرائيل والأراضي المحتلة: الاعتقال الإداري: اليأس وانعدام اليقين وعدم مراعاة الإجراءات الواجبة"، رقم الوثيقة MDE ٩٧/٠٣/١٥ ،
الأمانة العامة (٢٠١٧/٢/٩). <www.amnesty.org.il/ar/cat/855>
- منظمة العفو الدولية (٢٠٠١). "جمهورية الصين الشعبية: التعذيب - آفة متنامية في الصين آن الأوان للتحرّك ضدها"، رقم الوثيقة ASA17/004،
امنستي انترناشيونال (٢٠١٧/٢/١٨).
<<https://www.amnesty.org/download/Documents/.../asa170042001ar.pdf>>
- منظمة العفو الدولية (٢٠١٧/٢/٢٢). إسرائيل ارتكبت جرائم حرب. جريدة القدس، العدد ١٧٠٧٦ ، ص. ٢٢

- مؤسّسة الميزان لحقوق الإنسان (٢٠١٠). صرخات من وراء القضبان انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيليّة. ط ٢. الناصرة: الرّسالة للنّشر والإعلام م.ض
- مؤسّسة الضّمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان (٢٠١٥). "إحصائيات الأسرى الفلسطينيين"، (٢٦/١٢/٢٠١٥). < www.addameer.org/ar >
- مؤسّسة الضّمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان (٢٠١٥). "الاحتلال يواصل انتهاك حقوق المرأة الفلسطينيّة"، (٢/٤/٢٠١٦). < www.addameer.org/ar/publications/factsheets >
- مؤسّسة الضّمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (٢٠١٥). "عزل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال"، مؤسّسة الضّمير (١٥، ٢٠١٦، ٥). < www.addameer.org/ar/content/ >
- نادي الأسير الفلسطينيّ (١٩٩٧). مجلّة صوت الأسير. عدد ٤، ص. ١٢.
- هيئة شؤون الأسرى والمحررّين الفلسطينيين (٢٠١٥). "تعذيب الأسرى ارتفع ٢٠٠٪ خلال ٢٠١٥"، وكالة فلسطين اليوم. (١٠، ٢٠١٦، ٤). < <https://paltoday.ps/.../> >
- هيئة شؤون الأسرى والمحررّين الفلسطينيين (٢٠١٦). "تعذيب ممنهج للأسرى في سجون الاحتلال"، شبكة فلسطين الإخباريّة (٧/١/٢٠١٦) < www.pnn.ps/news/183683 >

المراجع الأجنبية

- Addameer Prisoner Support and Human Rights Association. (2008). “Palestinian Women Political Prisoners Systemic forms of Political and Gender-Based State violence”, **Addameer** (20/11/2016). < www.addameer.org/.../palestinian-women-political-prisoners-december-2016>
- Ojeda, Almerindo E. (2006). “What is psychological Torture”, **Center for the Study of Human Rights in the Americas University of California at Davis**(20/1/2016).< linguistics.ucdavis.edu/People/fzojeda/.../what_is_pt.pdf.>
- Amone-P’Olak, K. (2009). **Torture against children in rebel captivity in Northern Uganda: physical and psychological effects and implications for clinical practice**, Journal of Torture. Volume 19, Number 2.
- Agger, I. (1989). **Sexual torture of political prisoners: An overview**. Journal of Traumatic Stress, Volume 2, Issue 3, Pages 305–318.
- American Psychiatric Association (APA). (2013). **Diagnostic and statistical manual of mental disorders: DSM5 (ED. 5th)**. Washington: DC. ISBN 978-0-89042-554-1
- Arrigo, J.M., & Wagner, R.V. (2007). **Psychologists and Military Interrogators Rethink the Psychology of Torture**, Journal of Peace Psychology. Volume 13, Issue 4, p 411-421
- Basoglu, M., Livanou, M. and Crnobarig, C. (2007). **Torture vs. Other Cruel, Inhuman, and Degrading Treatment: Is the Distinction Real or Apparent?**, Arch Gen Psychiatry. Volume 64, Issue 3, pp.277-285
- Basoglu, M. (2009). **Cruel and Inhuman Treatment Causes More Mental Damage than Physical Torture**, American Journal of Orthopsychiatry. Volume 79, Issue 2, pp.135-145
- Blakeley, R. (2011). **Dirty Hands, Clean Conscience? The CIA Inspector General’s Investigation of “Enhanced Interrogation**

Techniques” in the War on Terror and the Torture Debate, Journal of Human Rights, Volume 10. Issue 4, pp.544-561

- Biletzki, A. (2001). “The judicial rhetoric of morality: Israel’s High Court of Justice on the legality of torture”, Paper 9, pp.1-35 , (2/4/2016). <<http://www.sss.ias.edu/publications/papers/papermine.pdf> >
- British Medical Association .(1986).**The Torture Report**. London: Aruthor
- Eban, K.(2007). “The war terror Rorschach and Awa”, **Vf.com (20/1/2017)**. <www.vanityfair.com/news/2007/07/torture200707>
- Eisenman,D., Gelberg,L., Liu,H., Shapiro,M. (2003). **Mental health and health-related quality of life among adult Latino primary care patients living in the United States with previous exposure to political violence**, Journal of the American Medical Association, Volume 290, pp.627-634.
- Carey, B.(2014). “Architects of C.I.A. Interrogation Drew on Psychology to Induce ‘Helplessness””, **New York Times(6/6/2016)**. <<https://www.nytimes.com/2014/.../architects-of-cia-interrogation-drew-on-psychology-to..>>
- Correa,C. (2007). “Waterboarding Prisoners and Justifying Torture: Lessons for the U.S. from the Chilean Experience”, **National Commission of Political Imprisonment and Torture of Chile (2/2/207)** .<<https://www.wcl.american.edu/hrbrief/14/2correa>>
- Festinger,L. & Carlsmith,J. (1959) **Cognitive Consequences of Forced Compliance**, Journal of Abnormal and Social Psychology, Volume 58, pp.203-210.
- Hooberman,J., Rosenfeld, B., Rasmussen,A. and Keller,A. (2010). **Resilience in Trauma-Exposed Refugees: The Moderating Effect of Coping Style on Resilience Variables**, American Journal of Orthopsychiatry. American Orthopsychiatry Association, Volume 80, No. 4, pp.557–563

-
- Keller,A., Lhewa,D., Rosenfeld,B., Sachs,E. Aladjem,A., Cohen, I., Smith,H., and Porterfield,K. (2006). **Traumatic Experiences and Psychological Distress in an Urban Refugee Population Seeking Treatment Services**, The Journal of Nervous and Mental Disease ,Volume 194, Number 3, pp.188 –194
 - Kimberly,P.(2010). United States: the Empire of Barbarism. The secret behind Guantánamo. **Voltaire Network** (6/6/2016). <www.voltairenet.org/article188176.html>
 - Konnikova, M.(2015). “Trying to cure Depression, But inspiring Torture”, the **New Yorker**(20/9/2016).<www.newyorker.com/science/ maria-konnikova/theory-psychology-justified-torture>
 - Kirsten Weir.(2012). **Alone in the hole: Psychologists probe the mental health effects of solitary confinement** APA, Vol 43, No. 5. P. 54
 - Macariea,G., Dorua,C., Tebeanuc,A. and Gavrilovicid,O. (2013). **Sense of Coherence in Long-Term Adversity Conditions– Where Does it Help?** Lumen International Conference Logos Universality Mentality Education Novelty. Procardia - Social and Behavioral Sciences ,Volume,92- pp.915 – 919
 - Mark A. Costanzo.(2009). **The Effects and Effectiveness of Using Torture as an Interrogation Device: Using Research to Inform the Policy Debate**, Social Issues and Policy Review, Volume 3, No. 1, pp. 179–210.
 - Mausfeld, R. (2009). **Psychology, <white torture> and the responsibility of scientists**, English translated by Vebjörn Ekroll, Voulume, 60,pp. 229–240.
 - Mayer, J.(2008). **The Dark side: the Inside Story of how the war on Terror turned Into a War on American Ideals**. US: Doubleday.
 - McCauley,C. (2007). **Toward a Social Psychology of Professional Military Interrogation**. Journal of Peace Psychology, Voulume13, Issue 4, pp. 399-410.

- Milgram, S. (1963). **Behavioral study of obedience**. Journal of Abnormal and Social Psychology, Volume 67, p.p. 371–378.
- Middle East News .(2014). “Torture in Israeli prisons: 200 methods used against Palestinian prisoners”,middle east monitor (20/10/2016). <https://www.middleeastmonitor.com/20141029-torture-in-israeli-prisons-200-methods-used-against-palestinian-prisoners> .
- Miller,G.(2005). “Defining Torture. Floersheimer Center for Constitutional Democracy”, **Benjamine Cardozo School of Law NY** (8/6/2016).<<https://cardozo.yu.edu/sites/default/files/Defining%20Torture.pdf> >
- Nabhan,I. (2011). **Correlation OF Post-Traumatic Stress Disorder and Of Extreme Stress Not Otherwise Specified among Palestinian Children Ex-Detainees**.(Unpublished PhD Dissertation). University of North Texas: Texas
- New York Times .(2008). “Psychologic torture”,**New York Times** (2/12/2016). https://opinionater.blogs.nytimes.com/2008/11/09psychology-and-torture/?_r=0
- Odenat, L.(2012).**Means of Survival as Moderator of the Relationship between Cumulative Torture Experiences and Posttraumatic Stress Disorder among Refugees**.(Unpublished PhD Dissertation). Georgia State University: Georgia state.
- Ojeda,A.(2009 .Ed.)). “What is the psychological torture”, (30/6/2016). **Center for the Study of Human Rights in the Americas**. <www.inguistics.ucdavis.edu/People/fzojeda/human-rights/what_is_pt.pdf >
- Pope,K. (2011). **Are the American psychological Association’s Detainee Interrogation Policies Ethical and Effective? Key Claims, Documents, and Results**, Journal of psychology .Volume219,Issue 3,pp.150-185
- Public Committee against Torture in Israel (PCATI). (2007). “Ticking Bombs: Testimonies of Torture Victims in Israel”, **PCATI** (20/1/2017). <stoptorture.org.il/ticking-bombs-testimonies-of-torture-victims-in-israel-may>

-
- Punamäki,R., Salo, J., Komproe, I., Qouta,S., El-Masri,M. and De Jong, JT.(2008). **Dispositional and situational coping and mental health among Palestinian political ex-prisoners Anxiety Stress Coping**, Volume 21, Issue 4, pp. 337-58
 - Punamäki, R.,Qouta,S., El Sarraj,E. (2010). **Nature of torture, PTSD, and somatic symptoms among political ex-prisoners.**, Journal of Traumatic Stress Disorder,Voulume 23,No 4,p.p. 532-536.
 - Punamäki,R., Kanninen,K.,Qouta,S. and El-Sarraj,E. (2010).**The role of psychological defines in moderating between trauma and post-traumatic symptoms among Palestinian men**, International Journal of Psychology. Volume 37, Issue 5, p.p. 286-296.
 - Reeler, A.P., and Mhetura, J.(2000). **The psychosocial effects of organized violence and torture: A pilot study comparing survivors and their neighbors in Zimbabwe**, Journal of Social Development in Africa, Volume 15, No 2, p.p. 137-168.
 - Reyes,H. (2007). **The worst scars are in the mind: psychological torture. International review of the Red Cross**, Volume89, Number 867, p.p.591-616
 - Risen, J.(2015). “American Psychological Association Bolstered C.I.A. Torture Program, Report Says”,**New York Times** (20/11/2016).<<https://www.nytimes.com/.../us/report-says-american-psychological-association-col>>
 - Singa I,J. (2014). “Meet the Psychologists Who Helped the CIA Torture”, **Science of US** (22/6/2016).<nymag.com/.../meet-the-shrinks-who-helped-the-cia-torture.html>
 - Soldzet, S., Olson, B., Reisner, S., Arrigo,M., Welch, B.(2008). “Torture, and the Strategic Helplessness of the American Psychological Association”, **Coalition for an Ethical Psychology** (22/6/2016). <www.informationclearinghouse.info/article20354.htm>
 - Spitz, S. (1989). **The Psychology of Torture**. Paper presented at the Centre for the Study of Violence and Reconciliation, Seminar No. 3, 17

- The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem).(2007) .”Absolute Prohibition: The Torture and Ill-Treatment of Palestinian Detainees”, **Joint report with Hamoked - Center for the Defence of the Individual** (6/5/2016). < www.btselem.org/publications/.../200705_utterly_forbidden>
- Turner ,S. and Gorst-Unsworth,C.(1993). “Psychological Sequelae of Torture”, **Medical Foundation Series** (1/2/2016).< www.torturecare.org.uk >
- United Nation ,General Assembly resolution 39/46 .(1984). **“Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment”**, (30/1/2017).<[http://www.addameer.org/userfiles/aL_3azel\[2012012512517\].pdf](http://www.addameer.org/userfiles/aL_3azel[2012012512517].pdf)>
- Wahbe,M. (2012). “Physical and mental health of long-term Palestinian political prisoners: a qualitative study”, **Mailman School of Public Health, Columbia University** (1/1/2017). <<http://www.thelancet.com/health-in-the-occupied-Palestinian-territory> >
- Weir, K.(2012). **Alone, in ‘the hole. Psychologists probe the mental health effects of solitary confinement**, Volume 43, No. 5, p. 54 <www.apa.org >
- White,J., Langer,E., Yariv,L., and. Welch,J. (2006).**Frequent Social Comparisons and Destructive Emotions and Behaviors: The Dark Side of Social Comparisons**, Journal of Adult Development, Volume 13, No. 1.
- Zimbardo,P., Haney,C., Banks,C. & Jaffe,D. (1971). “The Stanford Prison Experiment: A Simulation Study of the Psychology of Imprisonment”, **Stanford** (22/5/2015).<web.stanford.edu/dept/spec_coll/uarch/exhibits/Narration.pdf >

